



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم

التسيير

قسم: العلوم التجارية

الموضوع

دور التشخيص المالي في ترشيد القرارات المالية
دراسة حالة مؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة - بسكرة-

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية و

المحاسبة

تخصص: محاسبة

الأستاذ المشرف:

ديابش محمد نجيب

إعداد الطالبة:

صفية سميرة

.....	رقم التسجيل
.....	تاريخ الإيداع

السنة الجامعية: 2018-2019

شكر وعرفان

شكر وعرفان

الحمد لله والثناء والشكر لله العلي القدير على نعمه وعلى توفيقه لإنجاز هذا العمل

اعترافا للفضل وتقديرا للجميل أتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى الأستاذ

دبابش محمد نجيب

لتكريمه بقبول الإشراف على هذه المذكرة و للجهد الكبير و الوقت الثمين الذي بذله من خلال توجيهاته

ومتابعته لي من بداية هذه الرسالة وحتى إكمالها وخروجها إلى النور

فجزاه الله كل خير وجعله في ميزان حسناته

ولا أنسى أن أتقدم بالشكر إلى كل عمال مؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة على المعلومات القيمة وحسن

المعاملة التي تلقيتها من طرفهم طول فترة التربص

إلى كل أساتذتي الكرام من الطور الابتدائي إلى الجامعي

إلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد على إنجاز هذا العمل

الإهداء

الإهداء:

الحمد لله ربي العالمين والصلاة والسلام على خاتم على خاتم الأنبياء والمرسلين

أهدي ثمرة جهدي على من قال فيهما عز وجل ".... و أخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل ربي ارحمهما
كما ربياني صغيرا"

أهدي ثمرة جهدي إلى من كلله الله بالهبة الوقار إلى من علمني العطاء بدون انتظار إلى من أحمل اسمه
بكل افتخار إلى من أشعل مصباح عقلي وأطفأ ظلمة جهلي وكان لي خير مرشد من أراد أن يرى فلذة كبده
متخرجة تخوض غمار الحياة أبي العزيز أطل الله في عمره.

إلى ملاكي في الحياة إلى معنى الحب وإلى معنى الحنان والتفاني إلى بسملة الحياة وسر الوجود إلى من كان
دعاؤها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى أغلى الحبايب أُمي الحبيبة.

إلى الذي حمل قلبي وذاكرتي إلى الروح التي سكنت روحي لمن تطلع لنجاحي بنظرات أمل زوجي

عبد الباسط.

إلى من تقاسمت معهم المحبة الأسرية إخوتي: عبد الكريم، عزوز وأخواتي: نورة، حكيمة، فضيلة، خيرة،
كنزة، ريان، هاجر.

إلى الورود والبراعم التي تفتحت فأشرققت: علاء الدين، مرام، مهدي، خليل، نوفل، نور.

إلى كل صديقاتي خاصة العطرة.

إلى الذين ساعدوني في مشواري الدراسي.

إلى كل من وسعهم قلبي ولم تسعهم هذه الورقة.

المخلص:

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد وبيان دور التشخيص المالي في اتخاذ القرارات المالية في مؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة.

ولتحقيق أهداف هذه الدراسة اعتمدت الباحثة على جمع المعلومات المتعلقة بالقرارات المالية والتشخيص المالي الذي يعتبر من الوسائل البالغة الأهمية في حياة المؤسسة حيث يقود المسيرين إلى وضع أيديهم على الأسباب الحقيقية للمشاكل التي تواجهها وتحليلها وذلك من خلال استخدام مجموعة من الأدوات والمؤشرات قصد حماية نشاطها، تحقيق التوازن، تحقيق المردودية وكذا التقليل من المخاطر، ومن ثم العمل على الاختيار الأمثل لمختلف القرارات المتعلقة بالاستثمار، التمويل و توزيع الأرباح بطريقة تخدم الهدف الرئيسي والجوهرى للمؤسسة والمتمثل في تعظيم القيمة السوقية، وبعد أن قمنا بدراسة ميدانية في مؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

. التشخيص المالي يحدد الوضعية المالية للمؤسسة ومدى قدرتها على الإقتراض وعلى تسديد الديون.

. يساعد في بناء توقعات مستقبلية حول مدى استمرارية المؤسسة.

. تعتبر القرارات المالية من أهم القرارات التي تساعد في نجاح المؤسسة ونموها.

الكلمات المفتاحية: التشخيص المالي، أدوات التشخيص المالي، اتخاذ القرار، القرارات المالية.

Résume:

La présente étude a pour objectif d'identifier et expliquer le rôle de diagnostic financier dans la prise de décision financière dans la société moulin des zibans el kantara pour atteindre les objectifs de cette étude, le chercheur s'est appuyé basé sur la collecte d'informations relatives aux décisions financière au diagnostic financier qui est considéré comme l'un des moyens très importants dans la vie de l'institution ou il conduit les mauvais administrateurs à mettre la main sure les causes réelles des problèmes rencontrés et analysés à l'aide d'un ensemble d'outils et d'indicateurs permettant de protéger leur activité ,atteindre solde, atteindre la rentabilité, en plus de réduire les risques, ce qui suit est suivi de la sélection optimal différentes décision relatives au financement, des investissement, et à la distribution des bénéfices d'une manière qui sert le principal objectif de l'institution qui est de maximiser la valeur marchande, après avoir mené une étude sur le terrain moulins des zibans el kantara, l'étude a obtenu les résultats suivants:

*de diagnostic financier détermine la situation financière de l'établissement et sa capacité à emprunter et à rembourser des dettes.

*aide à construire les attentes futures en matière de durabilité.

*les décisions financières sont les décisions les plus importantes qui contribuent au succès et à la croissance de l'institution.

Mots clé: le diagnostic financier, les outillés du diagnostic, la prise de décision, les décisions financières

فهرس

المحتويات

فهرس المحتويات

.....	شكر وعران
.....	الإهداء
I.....	الملخص
III.....	فهرس المحتويات
VI.....	قائمة الجداول والأشكال
X.....	قائمة الملاحق
أ.....	مقدمة

الفصل الأول: الإطار النظري للتشخيص المالي

02.....	تمهيد
03.....	المبحث الأول: ماهية التشخيص المالي
03.....	المطلب الأول: مفاهيم حول التشخيص المالي
04.....	المطلب الثاني: مقاييس مقومات وأهداف التشخيص المالي
06.....	المطلب الثالث: خطوات طرق وأدوات التشخيص المالي
11.....	المطلب الرابع: الأطراف المستفيدة من التشخيص المالي ونتائج ومشاكل التشخيص المالي
14.....	المبحث الثاني: عرض القوائم المالية
15.....	المطلب الأول: الميزانية
20.....	المطلب الثاني: حساب النتائج
26.....	المطلب الثالث: جدول التدفقات النقدية
31.....	المطلب الرابع: جدول التمويل
37.....	خلاصة الفصل الأول

الفصل الثاني: ترشيد القرارات المالية

39.....	تمهيد
40.....	المبحث الأول: ماهية القرار المالية
40.....	المطلب الأول: مفهوم عملية اتخاذ القرار
40.....	المطلب الثاني: مراحل عملية اتخاذ القرار
42.....	المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرار
43.....	المطلب الرابع: اتخاذ القرارات المالية
62.....	المبحث الثاني: التشخيص المالي كأسلوب لترشيد القرارات المالية
62.....	المطلب الأول: النسب المالية ودورها في ترشيد عملية القرارات المالية

فهرس المحتويات

67.....	المطلب الثاني: الميزانية الوظيفية ودور المؤشرات المالية في ترشيد عملية القرارات المالية.
75.....	المطلب الثالث: تحليل حساب النتائج.
81.....	المطلب الرابع: تحليل قائمة التدفقات النقدية.
87.....	خلاصة الفصل الثاني.....
	الفصل الثالث: ترشيد القرارات المالية باستخدام التشخيص المالي في مؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة
89.....	تمهيد.....
90.....	المبحث الأول: الطاقة الفنية لمؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة.
90.....	المطلب الأول: التعريف بمؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة.
91.....	المطلب الثاني: أهداف المؤسسة واستراتيجياتها.
92.....	المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للمؤسسة.
99.....	المطلب الرابع: واقع التشخيص المالي والقرارات المالية في مؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة.
99.....	المبحث الثاني: معالجة البيانات المالية المقدمة من طرف المؤسسة.
100.....	المطلب الأول: عرض وتحليل الميزانية.
115.....	المطلب الثاني: عرض وتحليل حساب النتائج.
121.....	المطلب الثالث: عرض وتحليل جدول تدفقات الخزينة.
126.....	المطلب الرابع: استخدامنا للتشخيص المالي في المؤسسة وأهم القرارات الواجب اتخاذها.
128.....	خلاصة الفصل الثالث.....
130.....	الخاتمة.....
134.....	قائمة المراجع.....
.....	الملاحق.....

قائمة الجداول

والأشكال

قائمة الجداول و الأشكال

قائمة الجداول

رقم الجدول	بيان الجدول	الصفحة
1	الميزانية المالية أصول	18
2	الميزانية المالية خصوم	19
3	الميزانية المالية المختصرة	20
4	حساب النتائج حسب الطبيعة	22
5	حساب النتائج حسب الوظيفة	25
6	التدفقات النقدية الطريقة مباشرة	29
7	التدفقات النقدية الطريقة غير المباشرة	30
8	الاستخدامات و الموارد	32
9	القسم الأول من جدول التمويل	33
10	القسم الثاني من جدول التمويل	36
11	نسب السيولة	64
12	نسب النشاط	65
13	نسب التمويل	66
14	ترتيب عناصر الأصول حسب الميزانية الوظيفية	68
15	ترتيب عناصر الخصوم حسب الميزانية الوظيفية	68
16	الميزانية الوظيفية	69
17	تغيرات رأس المال العامل	72
18	طريقة الطرح لحساب قدرة التمويل الذاتي	75
19	طريقة الجمع لحساب قدرة التمويل الذاتي	76
20	نسب ربحية المبيعات	77
21	نسب المردودية	78
22	مؤشرات تقييم جودة أرباح الشركة	81
23	مؤشرات تقييم السيولة	82
24	مؤشرات تقييم سياسة التمويل	83
25	منتجات مؤسسة مطاحن الزيبان-القنطرة	91

قائمة الجداول و الأشكال

100	الميزانية المالية أصول 2014 لمؤسسة مطاحن الزيبان . القنطرة	26
101	الميزانية المالية خصوم 2014 لمؤسسة مطاحن الزيبان . القنطرة	27
102	الميزانية المالية أصول 2015 لمؤسسة مطاحن الزيبان . القنطرة	28
103	الميزانية المالية خصوم 2015 لمؤسسة مطاحن الزيبان . القنطرة	29
104	الميزانية المالية أصول 2016 لمؤسسة مطاحن الزيبان . القنطرة	30
105	الميزانية المالية خصوم 2016 لمؤسسة مطاحن الزيبان . القنطرة	31
106	الميزانية المالية المختصرة أصول 2016 2015 2014	32
106	الميزانية المالية المختصرة خصوم 2016 2015 2014	33
107	حساب نسب السيولة	34
108	حساب نسب النشاط	35
109	حساب نسبة التمويل	36
111	الميزانية الوظيفية أصول 2016 2015 2014	37
112	الميزانية الوظيفية خصوم 2016 2015 2014	38
113	حساب رأس المال العامل الدائم	39
113	حساب رأس المال العامل الإجمالي	40
113	حساب رأس المال العامل الخاص	41
114	حساب رأس المال العامل الأجنبي	42
114	حساب احتياجات رأس المال العامل	43
114	حساب الخزينة	44
115	حساب النتائج 2014	45
116	حساب النتائج 2015	46
117	حساب النتائج 2016	47
119	نسب ربحية المبيعات	48
120	نسب المردودية	49
121	جدول التدفقات النقدية 2016 2015 2014	50
123	مؤشرات تقييم جودة أرباح الشركة	51
124	مؤشرات مقاييس تقييم السيولة	52
125	مؤشرات تقييم سياسة التمويل	53

قائمة الجداول و الأشكال

قائمة الأشكال

الصفحة	البيان	رقم الشكل
6	خطوات التشخيص المالي	1
10	أدوات التشخيص المالي	2
35	المعايير المستخدمة في اتخاذ القرار الاستثماري	3
74	التوازن المالي للميزانية الوظيفية	4
93	الهيكل التنظيمي لمؤسسة مطاحن الزيبان . القنطرة	5

قائمة

الملاحق

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

اسم الملحق	رقم الملحق
أصول ميزانية مؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة 2014	1
خصوم ميزانية مؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة 2014	2
أصول ميزانية مؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة 2015	3
خصوم ميزانية مؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة 2015	4
أصول ميزانية مؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة 2016	5
خصوم ميزانية مؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة 2016	6
جدول حساب النتائج مؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة 2014	7
جدول حساب النتائج مؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة 2015	8
جدول حساب النتائج مؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة 2016	9
جدوا التدفقات النقدية مؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة 2014	10
جدوا التدفقات النقدية مؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة 2015	11
جدوا التدفقات النقدية مؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة 2016	12

مقدمة

مقدمة:

تعتبر المؤسسة عصب الحياة الاقتصادية والوحدة الأساسية لأي اقتصاد في خلق الثروة فهي تتعرض لمخاطر مختلفة بشكل دائم ولمواجهة هذه المخاطر التي تعرقل سيرورة نشاطها والبقاء في طريق الريح والنمو كان على المؤسسة التركيز على الوظيفة المالية التي لها دور كبير في مواجهة المصاعب والعقبات المالية فمن وظائف الوظيفة المالية نجد التشخيص المالي الذي يعد من أهم الوسائل التي يمكن من خلالها تقييم البدائل المختلفة وذلك بتمكين الإدارة من استغلال الفرص المتاحة وتجنب التهديدات التي تواجهها.

إذ يكتسي التشخيص المالي أهمية بالغة سواء بالنسبة للمؤسسات أو بالنسبة للأطراف المتعاملين معها، وذلك لما يوفره من أدوات تساعد المؤسسة على اتخاذ القرارات المالية وفقا لأسس سليمة ومدروسة بالشكل الذي يساعد في سرعة تحقيق أهداف عامة وهدفي التوازن والمردودية خاصة، ورسم خطط بناء على تشخيص بيئتها الحالية ومعالجة نقاط ضعفها.

وتعد القرارات المالية من المهام الجوهرية والوظائف الأساسية التي يقوم بها متخذ القرار فمقدار النجاح الذي تحققه المؤسسة يتوقف على مدى قدرة وكفاءة متخذ القرار وفهمه للقرارات المالية وأساليب اتخاذها، فهو لا يستطيع اتخاذ أي قرار مالي إلا بعد إجراء دراسة معمقة للقوائم المالية و تحليلها باستخدام النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي، فالقرارات المالية ترتبط ارتباطا وثيقا ببعضها البعض فلا تستطيع المؤسسة الاستثمار دون وجود مصدر تمويلي كافي، كما أنها لا تستطيع التطور في نشاطها والنمو دون زيادة الاستثمارات وتوسيعها، ولا تستطيع توزيع الأرباح دون وجود أرباح كافية تحققها من خلال استثماراتها خلال استثماراتها.

الإشكالية:

من خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية كما يلي:

ما هو دور التشخيص المالي في ترشيد القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية؟

وتتدرج تحت الإشكالية الرئيسية التساؤلات الفرعية التالية:

1. ما هي أهداف التشخيص المالي؟

2. ما المقصود بعملية اتخاذ القرار؟

مقدمة

3. كيف يساهم التشخيص المالي في ترشيد القرارات المالية؟

4. هل تستخدم المؤسسة محل الدراسة التشخيص المالي؟

5. على ماذا تعتمد المؤسسة محل الدراسة في اتخاذ قراراتها المالية؟

فرضيات البحث:

1. يهدف التشخيص المالي لتقييم الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة.

2. تعتبر عملية اتخاذ القرار اختيار بديل واحد من بين بديلين محتملين.

3. يقوم التشخيص المالي بالتعرف على نقاط القوة ونقاط الضعف للمؤسسة بعد ذلك يقوم متخذ القرار اتخاذ القرارات المالية المناسبة في الوقت المناسب.

4. لا تستخدم المؤسسة محل الدراسة التشخيص المالي

5. تعتمد المؤسسة محل الدراسة في اتخاذ قراراتها المالية على القوائم المالية.

أهمية الموضوع:

يعتبر موضوع التشخيص المالي مهم في تحديد نقاط القوة وتوسيعها من خلال المحافظة عليها والعمل على تطويرها وتحديد نقاط الضعف والعمل على تصحيحها في المستقبل ومدى سلامة أوضاعها المالية ونتيجة لهذا التشخيص يمكن لمتخذي القرارات اختيار قرار مناسب تحقق أهداف كبرى للمؤسسة.

أسباب اختيار الموضوع:

الأسباب الموضوعية:

أهم سبب لاختيار الموضوع هو الأهمية الكبيرة التي يحظى بها التشخيص المالي في الوقت الراهن على المستوى العالمي كذلك الدور الذي تؤديه القرارات المالية كأدات من أدوات الإدارة والتسيير.

الأسباب الذاتية:

. الميول والرغبة في معالجة موضوع التسيير المالي.

مقدمة

. محاولة إثراء مراجع المكتبة بعمل نتناول فيه جانبا مازال البحث فيه يتطلب العديد من الدراسات

أهداف البحث:

يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

. التعرف على الأدوات المستخدمة في التشخيص المالي قصد تقييم الوضعية المالية للمؤسسة.

. التعرف على حقيقة الوضع المالي للمؤسسة.

. إبراز أهمية التشخيص المالي ودوره في ترشيد القرارات المالية.

منهج البحث:

قصد الإجابة عن الإشكالية المطروحة في هذه الدراسة وكذا التساؤلات الفرعية تم الاعتماد على المنهج الوصفي في الجزء النظري الذي يتناسب مع طبيعة ونوع الموضوع، بينما تم الاعتماد على أسلوب دراسة حالة في الجزء التطبيقي الذي يمكننا من تطبيق جانبا من المعلومات المتوفرة لدى المؤسسة.

صعوبات الدراسة:

عامل الزمن كان عائقا لأن وقت إعداد المذكرة مرتبط بفترة الدراسة بالإضافة إلى الفترة المحددة لتقديم هذا العمل تعتبر قصيرة نظرا لأهميتها.

الدراسات السابقة:

دراسة **حمّاش هشام 2009** تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة، دراسة حالة المؤسسة الوطنية للتوظيف وفنون الطباعة، وبعد القيام بتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة محل الدراسة تبين أن أنها في وضعية مالية غير جيد، حيث أن نتيجة الدورات الثلاث المدروسة كانت سلبية، معدل دوران العملاء مقارنة مع معدل دوران الموردين، كذلك عدم التحكم الجيد في معدل دوران المخزون، بالإضافة إلى أن رأس المال العامل سلبى لأنه لم يكن كافيا لتغطية احتياجات الدورة، سلبية مردودية الأموال المستثمرة، عدم تخصيص مؤونات الخسائر والأعباء لمواجهة الاضطرابات المفاجئة اعتمدت المؤسسة على مصادر التمويل الخارجية خاصة قصيرة الأجل، وللخروج من هذه المشاكل يجب على المؤسسة تحسين السياسة الإئتمانية وذلك بتقليص فترات التحصيل، ضمان التمويل الدائم

مقدمة

للمشاريع لضمان استمرار العملية الإنتاجية، التحكم الجيد في دوران المخزون، تقليص التكاليف بهدف رفع عائد الأموال المستثمرة، معالجة الديون الموروثة عن إعادة هيكلة المؤسسة.

.دراسة سليم بن عثمان 2009، التشخيص المالي الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة حالة مؤسسة صناعة الأجر الأحمر، حيث قام الباحث بإجراء تشخيص إجمالي للمؤسسة لكن نحن سنتطرق للجزء الذي يهمنا وهو التشخيص المالي، وقد توصل الباحث إلى أن المؤسسة في وضعية مالية حسنة، رأس المال العامل موجب ويغطي الأصول الثابتة، الاحتياج في رأس المال العامل إيجابي، الخزينة موجبة وهذا يعني أن المؤسسة متوازنة ماليا وهي قادرة على تمويل استثماراتها باستخدام الموارد الدائمة، لها القدرة على تسديد ديونها قصيرة الأجل. .دراسة عباد مريم 2010 التشخيص المالي وأثره على تطور أداء المؤسسة حيث تتمحور إشكالية الموضوع حول ما مدى تأثير التشخيص المالي الجيد على أداء المؤسسة، وكانت عينة الدراسة في مؤسسة مطاحن المقراني، مؤسسة إنتاجية متخصصة في مادة الدقيق تندرج ضمن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى أن تأثير التشخيص المالي في تطور المؤسسة الاقتصادية من سنة لأخرى يكون بتشخيص الوضع المالي للمؤسسة خلال فترة معينة وتحديد قدراتها وتجنب التهديدات لكي تتمكن من استغلال الفرص المتاحة، ولقد توصلت هذه الدراسة إلى أن المؤسسة تتمتع بوضعية مالية حسنة ولكن لضمان أداء أفضل لها يجب استخدام كل الإمكانيات المادية والبشرية المتوفرة بصفة عقلانية ومحكمة، كذلك يجب عليها توفير مخزون أمان من المواد الأولية واستغلال الأموال المجمدة في توسيع نشاطها، كما أنها تمتلك مصادر تمويل مهمة يجب استغلالها بشكل أحسن. موقع دراستنا بالنسبة للدراسات السابقة:

إن الدراسة التي نحن بصدد إنجازها والتي تحمل عنوان " دور التشخيص المالي في ترشيد القرارات المالية" دراسة حالة مؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة تعتبر مكملة للدراسات السابقة، ففي الدراسات السابقة تم التعرف على دور التشخيص المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التشخيص المالي وأثره على أداء المؤسسة وتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة فهذه الدراسات قامت بعملية التشخيص المالي لكل منها هدف معين أما دراستنا سوف نحاول معرفة فيها دور التشخيص المالي في ترشيد القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية، أما بالنسبة لدراسة حالة فكل دراسة لجأت إلى مؤسسة معينة لتشخيص وضعيتها المالية، ففي الدراسة الأولى تبين أن المؤسسة في وضعية مالية غير جيدة ومثقلة بالديون، أما بالنسبة للدراسة الثانية تبين أن المؤسسة في وضعية مالية حسنة وهي متوازنة ماليا، أما بالنسبة للدراسة الثالثة فتبين أن المؤسسة تتمتع بوضعية مالية حسنة، بالإضافة إلى دراستنا حيث أننا توصلنا إلى أن المؤسسة في وضعية حسنة وتتمتع باستقلالية مالية، حيث كان الغرض من هذه الدراسة

مقدمة

أن التشخيص المالي يقوم بتحليل الوضعية المالية وتحديد نقاط القوة واستغلالها وتحديد نقاط الضعف والأسباب التي أدت إلى تلك الاختلالات، وبعد ذلك القيام باختيار البديل الأمثل من بين مختلف القرارات المالية والتي تكون لصالح المؤسسة.

هيكل البحث:

قسمت هذه الدراسة إلى ثلاث فصول فصلين نظريين وفصل تطبيقي والهدف من هذا التقسيم هو الإحاطة والإلمام بالموضوع والإجابة عن الإشكالية والتساؤلات المطروحة واختيار الفرضيات التي انطلق منها البحث. لقد جاء الفصل الأول تحت عنوان مفاهيم **الإطار النظري للتشخيص المالي**، حيث تطرقنا إلى مبحثين رئيسيين، فتناولنا فيه ما يلي: المبحث الأول ماهية التشخيص المالي، والذي قسمناه إلى أربع مطالب تتحدث عن ماهية التشخيص المالي، مقاييسه، مقوماته، أهدافه، خطواته، طرقه، أدواته، الأطراف المستفيدة منه والمشاكل التي تواجهه، أما المبحث الثاني عرض القوائم المالية والذي قسمناه إلى أربع مطالب تتحدث عن الميزانية وحساب النتائج وجدول التدفقات النقدية وجدول التمويل .

ثم ننتقل إلى الفصل الثاني تحت عنوان **ترشيد القرارات المالية**، حيث تطرقنا فيه إلى مبحثين رئيسيين، فتناولنا فيه ما يلي المبحث الأول مفاهيم حول ماهية القرارات المالية، والذي قسمناه إلى أربع مطالب تتحدث عن مفهوم وأهمية عملية اتخاذ القرار، مراحل عملية اتخاذ القرار، العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرار و اتخاذ القرارات المالية بما فيها قرار الاستثمار، قرار التمويل وقرار توزيع الأرباح، أما المبحث الثاني التشخيص المالي كأسلوب لترشيد القرارات المالية، والذي قسمناه إلى أربع مطالب تتحدث عن النسب المالية ودورها في ترشيد عملية القرارات المالية، الميزانية الوظيفية ودور مؤشرات التوازن المالي في ترشيد عملية القرارات المالية، تحليل حساب النتائج وتحليل قائمة التدفقات النقدية.

ثم ننتقل إلى الفصل الثالثة تحت عنوان **ترشيد القرارات المالية باستخدام التشخيص المالي في مؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة**، حيث تطرقنا فيه إلى مبحثين رئيسيين، فتناولنا فيه ما يلي: المبحث الأول البطاقة الفنية لمؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة، والذي قسمناه إلى أربع مطالب تتحدث عن التعريف بالمؤسسة، أهداف المؤسسة، واستراتيجياتها، الهيكل التنظيمي للمؤسسة وواقع التشخيص المالي والقرارات المالية في المؤسسة محل الدراسة، أما المبحث الثاني معالجة البيانات المالية المقدمة من طرف المؤسسة محل الدراسة، والذي قسمناه إلى أربع مطالب تتحدث عن عرض وتحليل الميزانية، عرض وتحليل حساب النتائج، عرض وتحليل جدول التدفقات النقدية، استخدامنا للتشخيص المالي في المؤسسة محل الدراسة وأهم القرارات الواجب اتخاذها، وأخير الخاتمة فطرقتنا

مقدمة

فيها إلى أن التشخيص المالي أصبح ضروريا في الوقت الراهن فهو يمثل المرآة العاكسة للوضع المالي للمؤسسة أمام المتعاملين معها، حيث يقوم بإظهار المشاكل التي تواجهها المؤسسة باستخدام النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي، فبعد القيام بعملية التشخيص تأتي عملية اتخاذ القرارات المالية سواء كانت استثمارية، تمويلية أو توزيع أرباح.

الفصل الأول:

الإطار النظري للتشخيص المالي

تمهيد

لكي تتمكن المؤسسة الاقتصادية من معرفة أهم احتياجاتها المالية ومدى قدرتها في التعامل مع الوضعيات المالية الصعبة والحصول على معلومات دقيقة فإنه يجب على المسير المالي استخدام دراسة مالية مفصلة حول تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة التي تسمح بمعرفة كل التغيرات و التطورات التي تحصل في المؤسسة خلال فترة زمنية معينة بالاعتماد على القوائم المالية التي تتضمن كم هائل من البيانات المحاسبية الخاصة بالفترات المالية السابقة والحالية، ويتم تحليلها باستخدام الأساليب والأدوات المناسبة من قبل محللين قادرين على التعامل مع المعلومات بتحديد نقاط القوة والعمل على تحسينها وجعلها أكثر قوة، وتحديد نقاط الضعف والعمل على تصحيحها والتخلص منها، ومن ثم اتخاذ قرارات رشيدة تساعد في بناء توقعات مستقبلية حول مدى استمرارية المؤسسة.

ومن خلال هذا الفصل سوف نقوم بالتطرق للمباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية التشخيص المالي.

المبحث الثاني: عرض القوائم المالية.

المبحث الأول: ماهية التشخيص المالي

تعتمد المؤسسات في الوقت الراهن تقنيات حديثة من أجل البقاء والاستمرار في المحيط التنافسي الذي يخضع للعديد من التغيرات المستمرة سواء كانت داخلية أو خارجية ولا يتحقق ذلك إلا بتشخيص المالي الذي يعتبر من بين الأنشطة الهامة لإدارة مالية المؤسسة وهذا ما سيتم توضيحه في هذا المبحث.

المطلب الأول: مفاهيم حول التشخيص المالي

الفرع الأول: تعريف التشخيص المالي

قبل التطرق إلى تعريف التشخيص المالي يجب أن نتعرف على تعريف التشخيص" وهي كلمة تستخدم بشكل واسع في ميدان الطب حيث تعيين علامات وأعراض المرض ويتكون التشخيص من ثلاث مراحل:

. مرحلة التعرف على العلامات

. مرحلة تحديد الأسباب

. مرحلة التوصل إلى العلاج"

ومن جهة أخرى أصبح التشخيص أكثر عمومية خاصة في ميدان تسيير المؤسسات من أجل التعرف على الاختلالات التي تعاني منها المؤسسة قبل اتخاذ أي قرار.¹

. التشخيص المالي" يقصد به مجموعة من الأدوات المستخدمة لتقييم المركز المالي وأداء المؤسسة وهذه الأدوات مجمعة في مجموعة من الأساليب يطلق عليها التحليل المالي؛" أو "هو عملية تهدف إلى تحديد أسباب الصعوبات الحالية والمستقبلية للمؤسسة وتسليط الضوء على اختلالات الوضع المالي للمؤسسة واقتراح سلسلة من الإجراءات من أجل تحسين الوضع المالي للمؤسسة ويعتمد ذلك على مجموعة من البيانات المالية".² كما يعرف أيضا" على أنه عملية تحليل الوضع المالي للمؤسسة وذلك باستخدام مجموعة من الأدوات والمؤشرات المالية، وذلك من أجل استخراج نقاط القوة والضعف ذات الطبيعة المالية؛" أو هو " عملية تحويل الكم الهائل من البيانات والأرقام المالية المدونة في القوائم المالية إلى أقل من المعلومات وأكثر فائدة لعملية اتخاذ القرارات"³

الفرع الثاني: خصائص التشخيص المالي

من خلال التعاريف السابقة نستنتج الخصائص التالية للتشخيص المالي:

1. يقوم بدراسة مالية مفصلة وموضحة لوضعية المؤسسة ومحددة للمركز المالي الحقيقي لها.
2. يساعد في بناء توقعات مستقبلية حول مدى استمرارية المؤسسة.

¹ MESSBAHI MISSISSILIA ,DJOUHRI NAIMA ,**Diagnostic et analyse financière d'une entreprise**, Mémoire de master, Faculté des économiques Commerciales et de sciences de gestion ,Université Abderrahmane Mira de Bejaia, 2015/2016,P 4 5

² BOUGAHAM MEHAMED , **Diagnostic financier d'une entreprise**, Mémoire de master, Faculté des économiques Commerciales et de sciences de gestion ,Université Abderrahmane Mira de Bejaia,20014/2015,P 15

³ عبد الكريم سعاد، دور التشخيص المالي على الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2017، ص 14.

3. يعتمد على مجموعة من الأدوات والأساليب التي تساعد على تحديد نقاط القوة ونقاط الضعف ومن ثم اتخاذ القرارات المالية الصائبة والتي تنعكس بالإيجاب على المؤسسة.
4. تحديد الوضعية المالية للمؤسسة ومدى قدرتها على تسديد الديون.

الفرع الثالث: أهمية التشخيص المالي

يكتسي التشخيص المالي أهمية كبيرة عند القيام بعمليات التقييم المالي، حيث أن الحكم على قيمة المؤسسة يجب أن يدعم إجراء معالجة مالية للبيانات والمعلومات المحاسبية لتحديد نقاط القوة والضعف وتظهر أهميته فيما يلي:¹

* يسمح التشخيص بالتنبؤ لمستقبل المؤسسة بالاطلاع على ماضيها أولاً ووصف الحاضر ثانياً فهذه الديناميكية الزمنية لعملية التشخيص هي التي تجعل منه تسييراً فعالاً.

* يسمح بكشف نقاط قوة المؤسسة واستغلالها، كما يسمح بكشف نقاط الضعف وتوضيح الأسباب التي أدت إلى تلك الاختلالات.

* تسمح بتحليل الإمكانيات المادية والمالية للمؤسسة.

* يمكن من معرفة النتائج الممكنة للأهداف المسطرة.

* يسمح بتقييم الوضعية المالية و بالتالي يساعد على رسم مخطط التعديل.

* يسمح التشخيص المالي بتسيير التدفقات النقدية و وضع نظام معلومات يسمح بالتسيير والتحكم أكثر في السيولة ومشاكل المردودية .

* يساهم في تحديد الوضعية المالية للمؤسسة عند طلبها لقرض من مؤسسة بنكية كما يسمح أيضاً بمعرفة المركز المالي للمؤسسة

* يعتبر أحد الدعائم التي تعتمد عليه المؤسسة في إتخاذ القرارات على المدى القصير والمتوسط ويسمح أيضاً باستغلال الموارد المالية بطريقة عقلانية ومنتظمة.

* يمكن تحديد تموقع المؤسسة في السوق بين منافسيها.

المطلب الثاني: مقاييس مقومات وأهداف التشخيص المالي

الفرع الأول: مقاييس التشخيص المالي

تتمثل مقاييس التشخيص المالي فيما يلي:²

1. **المردودية:** المردودية ضمان بقاء ونمو و استمرارية المؤسسة، ولهذا يجب تقدير المستوى والتطور لكل من المردودية الاقتصادية والمردودية المالية

¹ وكال نور الدين، خليفة الحاج، " التشخيص المالي أداة لرسم الاستراتيجية المالية للمؤسسة"، مجلة الأفق للدراسات الاقتصادية، العدد الرابع، مارس، 2018، ص 133

² وكال نور الدين، خليفة الحاج، نفس المرجع، ص 128

2. القدرة على الوفاء: وهي قدرة المؤسسة على تسديد ديونها في أقرب وقت وعادة ما تقيم بعدة مؤشرات مثل: نسبة القيم القابلة للتحقيق والجامزة بالنسبة للديون قصيرة الأجل، التي تسمح بتقدير السيولة الحالية أو الأموال الدائمة مطروح منها الأصول الثابتة أي رأس المال العامل الصافي والذي يعطي أكثر هيكل للقدرة على الوفاء ويسمح بالأخذ بعين الاعتبار الخصائص المرتبطة بعملية النشاط.

3. الاستدانة: يسمح هذا المقياس بتقييم الاستقلالية المالية من خلال النسبة التالية:

مجموع الديون / الأموال الخاصة

4. المرونة: تعتمد المؤسسة لمواجهة التهديدات والأخطار الغير محتملة واغتنام الفرص على قدرتها في تحرير وتعبئة الموارد المالية، وبالتالي فإنها في حاجة إلى تقييم مرونتها، هذه الأخيرة في نفس الوقت متعلقة بمدى اتساع المديونية والمحافظة على السيولة النقدية إن هذه المؤشرات الأربعة غير مستقلة عن بعضها البعض فالمرودية مرتبطة بالإستدانة وزيادة الإستدانة تؤثر أو تنقص من المرونة المالية.

الفرع الثاني: مقومات التشخيص المالي

تتمثل مقومات التشخيص المالي في:¹

. أن يسلك المشخص المالي في عملية التحليل منهجا علميا يتناسب مع عملية التحليل ولا بد أن يعتمد على استخدام أساليب وأدوات تجمع هي الأخرى بقدر متوازن بين الموضوعية والملائمة للأهداف التي تسعى إليها من جراء عملية تشخيص حالة المؤسسة، ومن أجل أن يحقق القائم على عملية التشخيص المتطلبات والأهداف المنشودة من هذه العملية لا بد له أن يراعي العناصر التالية:

. أن تكون لديه خلفية كافية عن المؤسسة ونشاطها والمحيط الذي تنتمي إليه بنوعه الداخلي والخارجي وما يتضمنه هذا الأخير من تأثيرات اقتصادية واجتماعية وسياسية.

. أن يبرز الفروض التي تبنى عليها عملية التشخيص وأيضا المتغيرات الكمية والنوعية والتي ترتبط بالمشكلة محل الدراسة.

. أن لا يقف المشخص عند مجرد كشف مواطن القوة ومواطن الضعف في نشاط المؤسسة بل أن يركز على أسبابها واستقراء اتجاهاتها.

. أن يتسم المشخص نفسه بالموضوعية وذلك بالتركيز على فهم دوره والمتمثل في كشف الحقائق كما هي قبل أن يقوم بتفسيرها بشكل مجرد بعيد عن التحيز الشخصي، من أجل أن يقوم بعدها بتقديم تقريره وما يتضمنه من مؤشرات وبدائل أو حلول تخدم متخذ القرار بمراعات التوصية بما يراه البديل الأنسب.

. أن تتمتع مصادر المعلومات يستنتقي منها المشخص معلوماته بقدر معقول من المصادقية والموثوقية ولا بد أن تتسم بنوع من الموازنة بين الموضوعية من جهة والملائمة من جهة أخرى.

¹ لحسن دردوري، دروس التشخيص المالي، السنة الأولى ماستر، تخصص مالية وحاكمية المؤسسة ومالية وإقتصاد دولي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014/2015، ص ص 18 19.

الفرع الثالث: أهداف التشخيص المالي

يهدف التشخيص المالي إلى إجراء فحص للسياسات المالية المتبعة من طرف المؤسسات الاقتصادية في دورة أو عدة دورات من نشاطها والدراسة المواصلة للبيانات المالية من أجل فهم مدلولاتها ومحاولة لتفسير الأسباب التي أدت إلى ظهورها بذلك الحجم وهذا قد يساعد على اكتشاف مواطن القوة والضعف للسياسات المالية التي تعمل في إطارها المؤسسة الاقتصادية ولعل على أهم أهداف التشخيص المالي ما يلي:¹

النمو: ويتمحور هذا الهدف في عن كان تم تحقيق نمو ما في المؤسسة أو المنظمة وما مقدار ومستوى هذا النمو، إضافة إلى التركيز على إن كان هذا النمو قد تجاوز معدل قدرة المؤسسة المتوقع أم لا. المرودية: ونقصد بالمرودية هنا نوعين حيث نجد المرودية الاقتصادية والتي تشمل فعالية المؤسسة في توظيف رأس مالها الاقتصادي ومدى قدرتها على تجنب الخسارة في توظيف هذه الأموال، كذا المرودية المالية والتي تقيس عائد التوظيف المالي للاستثمارات، ونعني هنا بالعائد المالي، تلك الفوائض النقدية المترتبة من عملية الاستثمار.

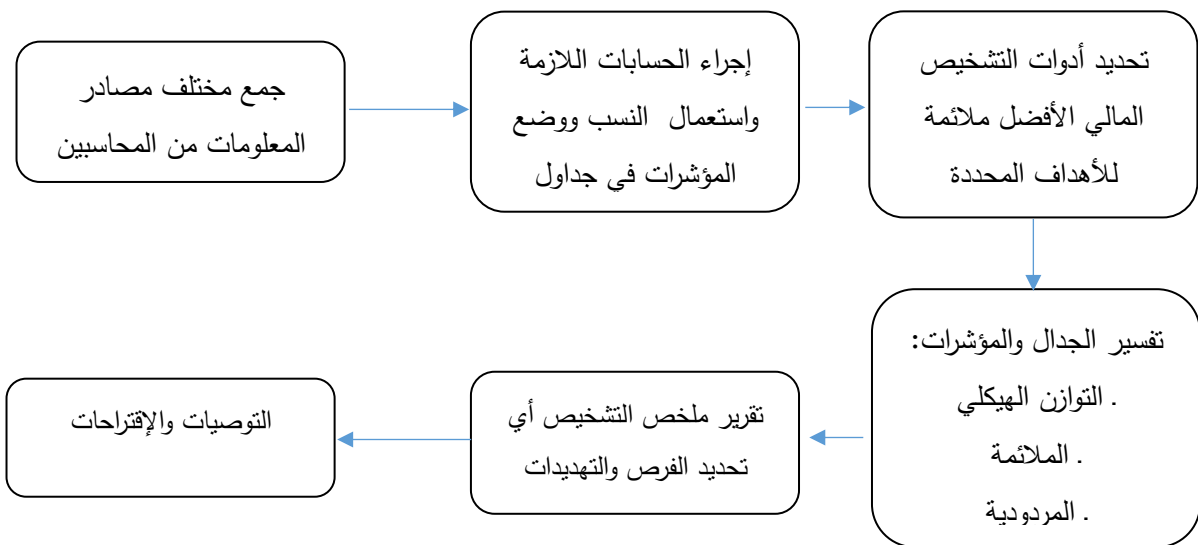
التوازن: ونعني بالتوازن هنا قدرة المؤسسة على تحقيق التوازن في هيكلها المالي على المدى القصير " دورة الاستغلال وكذا على المدى الطويل " دورة الاستثمار "

المخاطر: وهنا يعتبر هدف التشخيص المالي حول معرفة المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة وكيف يمكن لهذه المخاطر أن تؤدي إلى الإفلاس.

المطلب الثالث: خطوات طرق وأدوات التشخيص المالي

الفرع الأول: خطوات التشخيص المالي

إن تحديد خطوات التشخيص المالي للمؤسسة تعتمد على معطيات مالية سابقة لتحليل هيكلها المالي ونتائجها ومقارنة معطياتها بمؤسسات أخرى لها نفس الحجم وتعمل في نفس القطاع حسب ما يبينه الشكل **الشكل رقم (1): خطوات التشخيص المالي**



¹ ضيف أحمد، شوح محمد، " الإطار المفاهيمي للتشخيص المالي" ورقت بحث مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول التشخيص المالي، جامعة جامعة محمد الشريف مساعدي، سوق أهراس، 2012/05/23-22

Source: MESSBAHI MISSISSILIA ,DJOUHRI NAIMA ,**Diagnostic et analyse financière d'une entreprise**, Mémoire de master, Faculté des économiques Commerciales et de sciences de gestion ,Université Abderrahmane Mira de Bejaia, 2015/2016

من خلال ما سبق نلاحظ أن خطوات التشخيص المالي تمر بعدة مراحل تتمثل في:

جمع المعلومات المحاسبية والمالية حيث أنها تختلف حسب وضع وحالة المكلف بالتشخيص المالي مسؤولا ماليا، بنكيا أو خبيرا محاسبيا، وعليه فإن جوهر التشخيص المالي يكمن في لعبة التقارير المالية التي تعتبر حصيللة النظام المحاسبي المعتمد، وهذا يفرض ضرورة التطلع على مثل تلك التقارير والمعلومات، فبالنسبة لمصادر المعلومات المالية والمحاسبية يمكن التمييز بين المصادر الداخلية والخارجية، فالمصادر الداخلية تساعد بطريقة مباشرة في التحليل والتشخيص، و يمكن تقسيمها بدورها إلى مصادر أساسية هي قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية، ومصادر ثانوية هي تقرير مدقق الحسابات، التقرير الختامي لأعضاء مجلس الإدارة، تقارير مالية داخلية تعد لأغراض إدارية، وبيانات تفصيلية عن القوائم المالية، في حين تمثلها للمصادر الخارجية مصادر إضافية تساهم بطريقة غير مباشرة في التشخيص المالي من خلال المساعدة في عملية تقييم وتفسير النتائج المتحصل عليها من التشخيص، ومن أهم المصادر الخارجية هي حالة المؤسسة وسمعتها في الأوساط التجارية، بالإضافة إلى جمع المعلومات المالية والمحاسبية يجب اختيار وصياغة المؤشرات والنسب المالية المستعملة في التشخيص والتي ترتبط أساسا بجودة المعلومة المتحصل عليها حول الوضع المالي للمؤسسة، ولا يكتفي المشخص عند صياغة المؤشرات بتحليل دورة واحدة بل من المجدي أن يتم تغطية أطول فترة ممكنة.¹ بعد ذلك يتم تفسير المعلومات المحاسبية التي كانت في السابق ظل المخطط المحاسبي لا تستجيب لمتطلبات التحليل والتشخيص المالي لذلك كانت تستوجب إعادة معالجتها لتكييف وعرض التحليل المالي وذلك لإعادة إدماج و إعادة ترتيب لهذه المعلومات، لكن مع الإصلاح المحاسبي الذي شهده الاقتصاد الجزائري أصبحت المعلومة المحاسبية تخدم أكثر عملية التشخيص المالي بما توفره من معلومات غنية، ملائمة وموثوق بها تسهل بصفة عامة العمل التحضيري للتحليل المالي، بحيث أن العديد من المعالجات التي كانت ضرورية في السابق أصبحت مدمجة تلقائيا ضمن القوائم المالية هذا ما يتسنى للمشخص المالي تحليل وتفسير تلك المعلومات للوقوف على نقاط القوة ونقاط الضعف في نشاط المؤسسة.²

¹ حريش ناجي، "دور التشخيص المالي في تفعيل الإستراتيجية المالية للمؤسسة الاقتصادية" ورقت بحث مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول التشخيص المالي، جامعة محمد الشريف مساعدي، سوق أهراس، 22-23/05/2012 .

² وهبية ناصري، "التشخيص المالي في ظل النظام المحاسبي الجديد" ورقت بحث مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول التشخيص المالي، جامعة محمد الشريف مساعدي، سوق أهراس، 22-23/05/2012.

وأخيرا تأتي مرحلة التوصيات والاقتراحات وذلك بدراسة الحلول الممكنة والموازنة بين تكلفة الحلول وإمكانية تطبيقها.¹

الفرع الثاني: طرق التشخيص المالي

يسعى المشخص المالي الى تحليل البيئة المالية الداخلية للمؤسسة الاقتصادية والتي تهدف الى التعرف على نقاط القوة ونقاط الضعف وبغية الوصول الى ذلك يتم استخدام مجموعة من الطرق التي نلخصها فيما يلي:²

1. التشخيص التطوري:

يقوم التشخيص المالي التطوري على دراسة الوضعية المالية للمؤسسة لعدة دورات مالية متتالية حيث، يتم تحليل الوضعيات المالية السابقة من أجل تشخيص الوضع الحالي وتقدير الوضعية المالية المستقبلية، ولإجراء هذه الدراسة لا بد من امتلاك المؤسسة لنظام معلومات محاسبي ومالي متطور وفعال حتى يتمكن المحلل المالي من رسم التطور المستقبلي للوضعية المالية ويرتكز التشخيص المالي التطوري على العناصر التالية:

~ تطور النشاط:

أي متابعة التغيرات في النشاط عبر الزمن، اعتمادا على التغير في رقم الأعمال أو القيمة المضافة أو النتائج المحاسبية..... الخ، ومن ثم الحكم على نمو النشاط فيما إذا كان يتطابق مع أهداف المؤسسة ومعطيات السوق وبناءا على حالات النمو مرتفع، مستقر، منخفض يستطيع المحلل المالي مراقبة هيكل التكاليف والذي من المفترض أن يتناسب طرذا مع تطور النشاط.

~ تطور أصول المؤسسة:

تعبر الأصول عن مجموعة الإمكانات المادية والمعنوية والمالية المستخدمة في ممارسة نشاطها، ومن ثم فمراقبة تطور هذه الإمكانات يعد ضروري لتشخيص النمو الداخلي والخارجي، كما يعد مؤشر إستراتيجي هام يعبر عن الوجه الإستراتيجي للمؤسسة إن كانت تتجه نحو النمو أو الانسحاب من السوق.

~ تطور هيكل الاستغلال:

يتكون هيكل دورة الاستغلال من العملاء، الموردون، المخزونات والتي ينبغي مراقبة تطورها عبر الزمن ومقارنة نموها بنمو النشاط، من أجل الحكم على مستوى الاحتياجات المالية.

¹ لحسن دردوري، مرجع سابق، ص 15

² إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي دروس وتطبيقات، دار وائل للنشر، عمان الأردن، 2006 ، ص 49

~ تطور الهيكل المالي:

يتشكل الهيكل المالي من مصادر تمويل المؤسسة والمتمثلة أساساً في الأموال الخاصة ومصادر الاستدانة، وبناءً على المصادر سابقة الذكر، يمكن للمحلل المالي مراقبة مستويات الاستدانة و التمويل الذاتي ومساهمات الشركاء وتحديد قدرة المؤسسة على تمويل احتياجاتها وقدرتها على السداد ومدى استقلاليتها المالية، وتأثير الاستدانة على المردودية.....الخ.

~ تطور المردودية:

تعتبر المردودية الأساس الرئيسي التي يقوم عليه الهدف الاقتصادي للمؤسسة، كما تعتبر ضمان للبقاء والنمو والاستمرارية، وتعد أهم المؤشرات التي تستخدم في الحكم على أداء المؤسسات من جميع النواحي، وعليه فمراقبة تطور معدلات المردودية يمثل قاعدة أساسية للتشخيص المالي التطوري، وذلك عن طريق نسب المردودية وآلية أثر الرافعة المالية.

2 . التشخيص المقارن:

إذا كان التشخيص التطوري يعتمد على تحليل الوضع المالي للمؤسسة ومراقبته عبر الزمن، فإن التشخيص المقارن يركز على تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة مقارنة مع المؤسسات مماثلة في النشاط، وعليه فالأساس الذي يعتمد عليه التشخيص المقارن هو الحكم على وضع المؤسسة بناءً على معطيات المؤسسات الرائدة في نفس القطاع، وذلك باستخدام مجموعة من الأرصدة والأدوات و المؤشرات المالية ، و يهدف المحلل المالي من خلال التشخيص المقارن إلى مراقبة الأداء المالي للمؤسسة بناءً على التغير في المحيط، خصوصاً في حالات المحيط غير المستقر.

3. التشخيص المعياري:

يمكن اعتبار التشخيص المالي امتداداً للتشخيص المقارن، إلا أنه وبدل مقارنة وضع المؤسسة بمجموعة مؤسسات تنتمي لنفس القطاع، فإننا نلجأ إلى استخدام معدلات معيارية يتم اختيارها بناءً على دراسة شاملة ومستمرة لقطاع معين من طرف مؤسسات ومكاتب دراسات مختصة، ولتوضيح محتوى هذه الطريقة نقدم مجموعة من المعايير التي اعتمدت من قبل مجموعة من المؤسسات في نشاطات مختلفة:

. معدل الهيكل المالي الديون/ الأموال الخاصة للمؤسسات الخاصة يقدر 8%

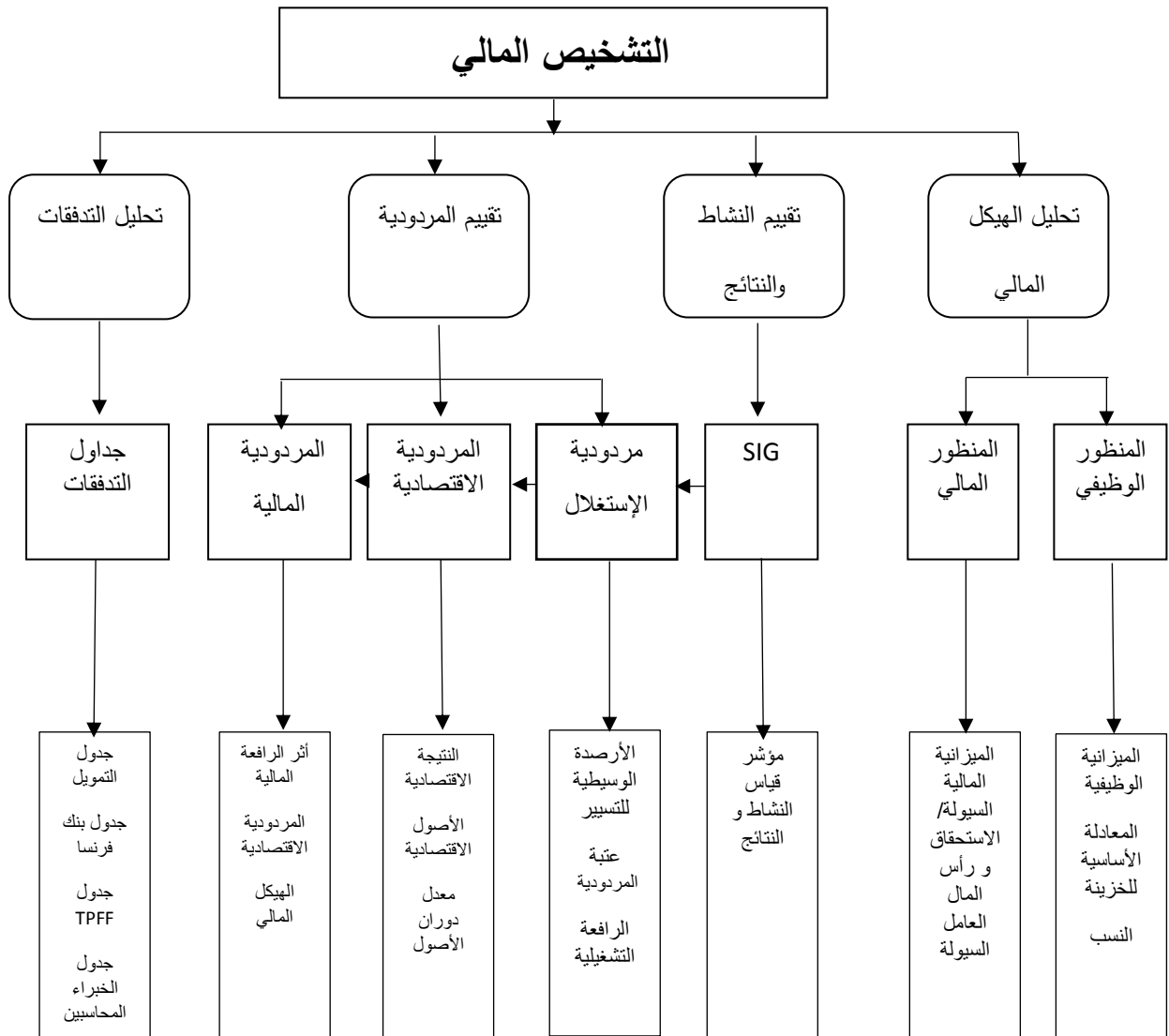
. نسبة رقم الأعمال إلى المتر المربع بالنسبة لكبريات الأسواق والمعارض

. الديون المتوسطة وطويلة الأجل يجب أن لا تتعدى ثلاث أضعاف القدرة على التمويل الذاتي.

الفرع الثالث: أدوات التشخيص المالي

يهدف المشخص المالي إلى تحديد ومعرفة جوانب القوة وجوانب الضعف في الحياة المالية للمؤسسة، وضماناً لتحسين الوضع في المستقبل، وضمان استمرار التسيير الفعال، وذلك باستخدام مجموعة من الأدوات المتكاملة فيما بينها والموضحة في الشكل التالية:

شكل رقم (2): أدوات التشخيص المالي



المصدر: إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سابق، ص 5.

من خلال ما سبق يمكن تلخيص أدوات التشخيص المالي في النقاط التالية:¹

1. تحليل الهيكل المالي: الهدف من هذا التحليل هو ضمان تمويل الإحتياجات المالية دون التأثير على قيود التوازن المالي... إلخ، وذلك اعتماداً على المنظور المالي المرتكز على منظور الذمة المالية ومبدأ السيولة والاستحقاق، أو المنظور الوظيفي المرتكز على المفهوم الوظيفي للمؤسسة والفصل بين النشاطات الرئيسية في التحليل.

2. تقييم النشاط والنتائج: يهتم هذا التحليل بكيفية تحقيق المؤسسة للنتائج، والحكم على قدرة النشاط على تحقيق الربحية، وذلك باستخدام الأرصدة الوسيطة للتسيير، وهي أرصدة توضح المراحل التي تتشكل من خلال الربح أو الخسارة، ومن خلالها يمكن تحديد الأسباب التي أدت إلى النتيجة المحققة، ومن ثم يمكن تصور الحلول والإجراءات التي تبقى على الوضع أو تحسينه حسب كل حالة.

3. تقييم المردودية: وهي وسيلة تمكن المحلل المالي من مقارنة النتائج المحققة مع الوسائل التي ساهمت في تحقيقها، وهي المؤشر الأكثر موضوعية في تقييم الأداء، ويمكن من خلالها إتخاذ قرارات التمويل وقرارات الإستثمار وغيرها.

4. تحليل التدفقات المالية: يمثل الأكثر تطوراً مقارنة بالتحليل الوظيفي والتحليل الذمي، حيث يمكن باستخدام جداول التدفقات المالية تحليل التوازن المالي والوقوف على أسباب العجز أو الفائض في الخزينة، وتحديد الدورة المسؤولة عن هذا العجز أو ذلك الفائض، كما يحوي هذا التحليل مجموعة من المؤشرات ذات البعد الإستراتيجي والتي لها دور في إتخاذ بعض القرارات الإستراتيجية، والمساعدة في تقييم الإستراتيجية المتبناة من طرف المؤسسة.

المطلب الرابع: الأطراف المستفيدة من التشخيص المالي ومشاكل التشخيص المالي

الفرع الأول: الأطراف المستفيدة من التشخيص المالي

تتعدد الأطراف المستفيدة من التشخيص المالي والتمثلة فيما يلي:²

1. **المسيرين:** يشكل التشخيص المالي بالنسبة للمسير أداة تسيير ضرورية في كل مراحل سيرورة اتخاذ القرار حيث يساعد على:

* تحديد فيما إذا كانت الوضعية المالية في خطر وإذا كانت في ميل للتحسن.

* البحث عن شروط التوازن المالي وقياس مردودية رؤوس الأموال المستثمرة.

¹ محمد أحمد الكايد، الإدارة المالية الدولية والعالمية، التحليل المالي والاقتصادي، دار كنوز المعرفة، عمان، الأردن، 2010، ص ص 38 39

² آيت بارة مريم، "الآليات القاعدية ومفاتيح التشخيص المالي"، ورقت بحث مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول التشخيص المالي للمؤسسات

الاقتصادية، جامعة محمد الشريف مساعدي، سوق أهراس، 22-23/05/2012

* تحديد وتوضيح السياسة العامة للمؤسسة.

* موقع أو موضع المؤسسة مقارنة بمثيلاتها في نفس النشاط، من أجل تقييمها بالنسبة للقطاع والمحيط الذي تنشط فيه.

2. **البنوك:** سواء البنوك أو المقرضين بصفة عامة، وتستفيد هذه الأطراف من التشخيص من حيث اتخاذ القرار بمنح القرض حسب رأيهم حول الصحة المالية للمؤسسة وذلك من خلال: قياس السيولة وخطر انعدام السيولة... الخ

3. **المساهمين:** تحديد مستوى مردودية وخطر الأموال الخاصة (توظيفاتهم) وقياس قيمة المؤسسة.

4. **العمال (الموظفين):** تقييم خطر إفلاس المؤسسة وبالتالي خطر خسارة الوظيفة، وكذلك تقييم المبالغ المحصل عليها مثل: أجور العمال، العلاوات..... الخ.

5. **الموردون:** تحديد مستوى خطر عدم استرجاع استحقاقاتهم عند آجال الاستحقاق المحدد.

6. **مدقق الحسابات بالمؤسسة:** حيث يجب عليهم التأكد من أن الحسابات السنوية تعكس ضرورة الصورة الصادقة والصحيحة للواقع الاقتصادي.

الفرع الثاني: نتائج التشخيص المالي:

تتمثل نتائج التشخيص المالي فيما يلي:¹

1. تقييم الوضعية المالية ومدى استعداد المؤسسة للاستدانة وقدرتها على تسديد مستحققاتها في الآجال المحددة.

2. تقييم الحالة المالية للمؤسسة ومدى مصالح المساهمين والمشاركين.

3. تقييم مكانة المؤسسة بين منافسيها ونصيبها من الأسهم في السوق المالية.

4. تقييم النتائج المالية لتحسين مقدار الخزينة.

5. تحديد الأخطار الخطر المالي أو أخطار الاستغلال.

6. اتخاذ القرارات الإستراتيجية لمستقبل المؤسسة، قرارات التمويل، قرارات الاستثمار، قرارات توزيع الأرباح..... الخ

7. إعطاء حكم على التسيير المالي للفترة محل التشخيص.

8. الحكم على مدى صلاحية السياسات المالية والإنتاجية والتنموية والتوزيعية للفترة محل التشخيص.

9. التحقق من المركز المالي للمؤسسة والأخطار المالية التي قد تتعرض لها

10. تقديم أحكام على مدى تطبيق التوازنات المالية في المؤسسة وعلى المردودية فيها.

11. القيام باتخاذ قرارات حول الاستثمار أو التمويل أو توزيع الأرباح أو تغيير رأس المال.

¹الحسن دردوري، مرجع سابق، ص ص 16 17.

12. وضع النتائج المتوصل إليها كأساس للتقديرات المستقبلية من أجل وضع الميزانيات التقديرية للاستثمارات أو الخزينة، فالتشخيص يكمل التسيير التقديري للمؤسسة.

الفرع الثالث: مشاكل تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية:

يواجه الأفراد الذين يقومون بتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة مشاكل وعراقيل عديدة نذكر منها:

1. مشكلة المعلومة المالية والمحاسبية: صعوبة وصول المعلومة بشكل سريع، وعدم تماثلها يؤدي طبعا إلى ارتفاع درجة الخطر من وجهة نظر المتعاملين في سوق المال والذين يبحثون عن فرص الإستثمار، مما يؤدي بها إلى بناء توقعاتهم على أساس ظروف عدم التأكد النسبي أو المطلق، ضف إلى ذلك عدم وجود المعلومات والتي تعكس ضعف الخبرة المالية لأنها معدة في الغالب وفقا لمبادئ وقواعد محاسبية تسعى إلى إبداء الصورة الصادقة والوفية عن المؤسسة ما أمكن ذلك من خلال التصنيف الخاطئ لبعض عناصر الميزانية فمثلا التسيقات أو القروض التي تم تسجيلها على مستوى الديون وهي في الحقيقة جزء من الأموال الخاصة، مما ينجر عنه صعوبة مكافأة المسييرين وسياسة توزيع الأرباح وذلك راجع أساسا إلى الإختلاط الحاصل بين عناصر الذمة الشخصية وعناصر ذمة المؤسسة.¹

2. مشاكل إستخدام النسب المالية في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية: تعتبر النسب المالية أداة جيدة للتحليل، كما أن الاستعمال المستمر لها دون إيجاد إطار نظري عملي يبرز هذا الاستعمال أدى إلى إثارة مجموعة من الصعوبات حيث أشار إلى العناصر التي تساعد على الحكم على الوضعية المالية والمتمثلة في:

. درجة التناسب: يضير مبدأ التناسب إلى أن العلاقة بين متغيرين لا بد أن تكون خطية، وأنه إذا وجد انحدار بين المقام كمتغير مستقل والبسط كمتغير تابع فإن الحد الصائب للانحدار لا بد أن يكون معدوما بتعبير آخر فإن العلاقة بين البسط والمقام لنسبة ما لا بد أن تكون ثابتة.

. تأثير الطرق المحاسبية: يتعلق الأمر هنا بالاختيارات المحاسبية للمؤسسة في تقديم وثائق الحالة المالية والتي تختلف بحسب القوانين والتنظيمات المعمول بها، فيؤدي تفضيل طريقة تقييم عن طرق أخرى إلى حدوث الوقوع في خطأ التفسير بسبب تباين أو تغيير طرق التقييم.

¹ مواعي بحرية، برينيس عبد القادر، "واقع التشخيص المالي في إطار تقييم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، مجلة التنظيم والعمل، العدد 1، 8 مارس

. مدى تنوع أنشطة المؤسسة تتعلق بصعوبات تنوع أنشطة المؤسسة بصعوبة أو عدم إمكانية الحصول على معايير نموذجية تسمح بالمقارنة للحكم على وضعية المؤسسة.

. التوزيع الاحتمالي للنسب المستعملة: يكون توزيع النسب ملائماً في حالتين أساسيتين أولاً بالنسبة للمحلل الذي يرغب في إجراء تشخيص مالي يعتمد على قيم متوسطة كمعايير المقارنة، وثانياً بالنسبة للباحثين عند استعمالهم لهذا النوع من المعطيات في إعداد النماذج القياسية الاقتصادية.¹

3. حدودية استخدام النسب المالية: حيث يهدف استخدام النسب إلى تحقيق ثلاث أهداف هي:²

تحليل الوضعية التاريخية للمؤسسة، حيث يتم تحليل الوضعية المالية للمؤسسة وتقييم صحتها اعتماداً على معطيات وبيانات تاريخية.

كما تستخدم من طرف المؤسسة المالية لتقدير ملاءمة المؤسسات عند التمويل من الخارج.

. تستخدم لمقارنة طرق التسيير المقاولات وإعداد المخطط الإستراتيجي.

4. صعوبة التشخيص المالي في مؤسسة اقتصادية في حالة النمو: للقيام بتحليل مالي لمؤسسة ما نقوم

بإجراء تشخيص في عدة مستويات تجارية، إنتاجية، مالية... إلخ متبوعاً بتحليل تتخلله تغيرات حول الوضعية المالية للخروج باقتراحات وتوصيات، إلى أن استعمال معطيات حول المؤسسة دون علم بصعوبتها يمكن أن يؤدي بالمحلل المالي إلى الوقوع في نتائج خاطئة نسبياً، حيث يحدث نمو المؤسسة عادة اضطرابات في درجة سيولتها، وبالتالي التأثير على مجموع متغيراتها المالية، وعليه فإن تحليل ظاهرة النمو في المؤسسة يتطلب مقارنة هذه الأخيرة بمثلتها في حالة النمو، وبذلك نتجنب تغيير ضعف السيولة بسوء تسيير الاستدانة أو بصعوبة في تسيير الأنشطة، وقياساً على ذلك فإن العديد من المتغيرات ستتأثر بنمو المؤسسة كعدد العمال، الإنتاجية، المردودية... إلخ.³

المبحث الثاني: عرض القوائم المالية

تعرض الشركات وضعها المالي عن طريق القوائم المالية التي تعتبر المصدر الحقيقي للمعلومات التي يستخدمها الشخص المالي في عمله، بحيث يجب أن يعتمد في تشخيصه على أدوات وأساليب موثوقة تعطي صورة صادقة

¹ عمر تواتي، إشكالية تطبيق التشخيص المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،

جامعة قاصدي مرباح، بسكرة، 2012، ص ص 10 11

² أمينة عابد، التحليل المالي كأداة لتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة

أم البواقي، 2014/2015، ص ص 35 36

³ نفس المرجع، ص ص 35 36

عن الوضع المالي للمؤسسة وفي هذا المبحث سوف نتطرق إلى القوائم المالية المستخدمة في التشخيص المالي.

المطلب الأول: الميزانية

الفرع الأول:

تعريف الميزانية المالية

هي تصوير للوضع المالي للمؤسسة أو الحالة المالية للمؤسسة وذلك في لحظة زمنية معينة، وللميزانية جانبان جانب الأصول أو الموجودات وتندرج فيه كافة البنود الخاصة بأصول المؤسسة وحقوقها على الآخرين، وجانب الخصوم أو المطلوبات وتندرج فيه كافة البنود الخاصة بخصوم المؤسسة والتزاماتها تجاه الغير¹ حيث يتم ترتيب الميزانية بناء على المبادئ التالية:²

. ترتيب عناصر الأصول: ترتب عناصر الأصول وفقاً للمبدأين التاليين:

مبدأ السيولة: أي المدة التي تستغرقها للتحويل إلى سيولة في حالة النشاط العادي للمؤسسة.

مبدأ السنوية: إذا وجد أصل يتعدى السنة فيعتبر من الأصول الثابتة، أما إذا كانت مدته لا تتعدى سنة فيعتبر من الأصول الجارية

. ترتيب عناصر الخصوم: ترتب عناصر الخصوم وفقاً للمبدأين التاليين:

مبدأ الاستحقاق: أي ترتب وفق المدة المحددة لاستحقاق هذه الخصوم.

مبدأ السنوية: إذا كانت تتعدى السنة فتعتبر من الديون طويلة الأجل أما إذا كانت أقل من سنة الديون قصيرة الأجل.

ومن خلال هذا التعريف يمكن تحديد عناصر الميزانية المالية كما يلي:

1. الأصول: تعرف بأنها الأشياء ذات القيمة المملوكة للمؤسسة، هي تتضمن منافع مستقبلية محتملة تتحكم فيها منشأة معينة أو تحصل عليها نتيجة لمعاملات أو أحداث سابقة بحيث يجب أن توفر منافع اقتصادية مستقبلية أو تدفقات نقدية مستقبلية أو توفير تدفقات نقدية مستقبلية.³

¹ أو عمران وردة، التحليل المالي في ظل النظام المحاسبي المالي، مذكرة Master، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ألكلي محند أولحاج، البويرة، 2015، ص 34

² أمينة عابد، مرجع سابق، ص ص 40 41

³ طارق عبد العال حماد، التقارير المالية، الدار الجامعية، 2005، ص ص 119 120

1.1 الأصول الغير جارية: هي أصول مخصصة للاستعمال بصورة مستثمرة لحاجات نشاطات الكيان، مثل التثبيتات العينية والمعنوية، أو تتم حيازتها لغايات التوظيف على المدى البعيد أو التي لا ينوي الكيان إنجازها في غضون الأشهر الإثني عشر التي تلي تاريخ إقفال سنته المالية حيث تشمل الأصول غير الجارية البنود التالية:¹

- . التثبيتات غير المادية: هو أصل قابل للتحديد غير نقدي وغير مادي، مراقب ومستعمل من طرف المؤسسة في إطار أنشطتها العادية، ويقصد به تلك التثبيتات المعنوية التي تحتوي على العموم تراخيص أو اجازات استعمال، المحلات التجارية المكتسبة، العلامات التجارية البرامج المعلوماتية، براءات الاختراع، حقوق التأليف....الخ.
- . التثبيتات المادية: وهو أصل عيني تحوزه المؤسسة من أجل الإنتاج، تقديم الخدمات، والإيجار والاستعمال لأغراض إدارية، والذي يفترض أن تستغرق مدة استعماله إلى ما بعد مدة السنة المالية.

وتشمل كل من: الأراضي، تهيئات الأراضي، التركيبات التقنية للمعدات والأدوات الصناعية بالإضافة إلى القيم الثابتة المادية الأخرى.

. التثبيتات في شكل امتياز: وهي كل التثبيتات المادية أو غير المادية الموضوعة موضع الامتياز من قبل مانح الامتياز أو من طرف صاحب الامتياز (الممنوح له).

. التثبيتات الجارية إنجازها: وهي التثبيتات المادية أو غير المادية التي لا زالت لم يكتمل بعد إنجازها.

. التثبيتات المالية: يقصد بها أساسا تلك السندات المثبتة، فهي عبارة عن أصول طويلة الأجل تتعدى مدة بقائها داخل المحفظة المالية للمؤسسة لاثني عشر شهرا.

2.1 الأصول الجارية: هي الأصول التي يتم تحويلها إلى سيولة نقدية خلال لاثني عشر من تاريخ إغلاق الميزانية حيث يعتبر الأصل متداولاً إذا كان: من المتوقع بيعه أو الاحتفاظ به لغرض البيع أو الاستهلاك أثناء الدورة التشغيلية العادية للمنشأة؛ الاحتفاظ به لأغراض المتاجرة أو لأجل قصير ويتوقع أن يتم بيعه خلال لاثني عشر شهرا من تاريخ الإغلاق؛ إذا كان أصلا نقديا معادلا للنقد و استخدامه ليس مقيدا وتشمل الأصول الجارية البنود التالية:²

. المخزونات: هي عبارة عن أصول محتفظ بها إما لأغراض البيع أو في إطار الأعمال العادية أو في صورة مواد يراد استهلاكها في العملية الإنتاجية أو في تقديم الخدمات.

. الحسابات المدينة: وهي المبالغ المستحقة على العملاء والناشئة عن معاملات تم إنجازها في سياق الأعمال العادية للمنشأة، حيث يتم عرضها بالقيمة القابلة للتحصيل بعد خصم المخصصات إن وجدت وتتكون هذه

¹ أوراغ خولة، مساهمة التحليل المالي للميزانية في اتخاذ القرارات، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015، ص 25

² حياة نجار، محاضرات في التحليل المالي للمؤسسة الاقتصادية، للسنة الأولى ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي، 2015، ص 12 ص 13

الحسابات المدينة من المدينين، أوراق القبض، المبالغ واجبة التحصيل من الشركات التابعة أو من قبل المسؤولين الإداريين والموظفين نتيجة مستحقات عليهم.

. **الاستثمارات قصيرة الأجل:** هي الأوراق المالية من أسهم وسندات شركات أخرى يمكن التعامل بها في السوق بسهولة لفترة قصيرة، ويتم الحصول عليها عادة من خلال استخدام النقد المعطل لفترة مؤقتة.

. **الأعباء المقيدة سلفا:** هي عبارة عن أصول تنشأ لدى المنشأة عن طريق دفع نقدية مقدما لقاء خدمات حصلت عليها، أو نتيجة تحملها التزام ما.

2. الخصوم: هي التزامات حالية لمؤسسة معينة بنقل أو تحويل أصول أو توفير خدمات لأصول أخرى في المستقبل نتيجة لمعاملات أو أحداث ماضية بشرط تحقيق منافع اقتصادية.¹
وتشمل الخصوم البنود التالية:

1.1 رؤوس الأموال الخاصة: وهي الفائدة الباقية من المساهمين في رؤوس الأموال الخاصة للكيان في أصوله بعد حسمها من خصومها.²

2.1 الخصوم الغير جارية: وهي الالتزامات التي لا يتم تسديدها خلال الدورة التشغيلية العادية للمؤسسة، أو التي لا تستحق خلال اثني عشر شهرا وتشمل ما يلي:³
. **المؤنات والمنتجات المدرجة في الحسابات سلفا:** وتتمثل فيما يلي:

* **إعانات الاستثمار:** وهي الأموال المخصصة من طرف الدولة والجماعات المحلية من أجل اقتناء أصل جديد أو تمويل عملياتها على المدى الطويل.

* **المؤنات:** تتمثل مؤنات الأخطار والتكاليف في زيادة الخصوم المستحقة لأجل قصيرة أو طويلة، فإنها تعكس وجود مخاطر وخسائر متوقعة عند نهاية الدورة إلا أنها تتضمن عنصر عدم التأكد بشأن مبالغها وتحققها.
. **الضرائب:** تتمثل في كل من الضرائب مؤجلة أصول، ضرائب مؤجلة خصوم ومؤونات الضرائب فالضرائب المؤجلة أصول هي مبالغ الضرائب على النتيجة المتوقع استرجاعها في الفترات المقبلة المتعلقة بفروقات زمنية قابلة للخصم، أما الضرائب المؤجلة خصوم هي مبالغ الضرائب على النتيجة الواجب دفعها في السنوات المقبلة والمتعلقة بالفروقات المؤقتة الخاضعة للضريبة.

¹ طارق عبد العال حماد، مرج سابق، ص 120

² الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 19، الصادر في 28 ربيع الأول 1430 هـ، الموافق ل 25 مارس 2009 م، ص 82

³ أوراغ خولة، مرجع سابق، ص 26 ص 27

. الاقتراضات والديون: وهي الموارد المالية الخارجية التي تحصل عليها المؤسسة من المؤسسات المالية والبنوك أو من الجمهور من أجل تمويل عملياتها التشغيلية والاستثمارية بصفة دائمة.

3.1 الخصوم الجارية: هي خصوم تنتظر المنشأة انقضاؤها في دائرة الاستغلال العادية، حيث يجب تسويتها في غضون اثني عشر شهرا التي تلي تاريخ إقفال السنة المالية.¹ وتشمل ما يلي:²

. **الذمم الدائنة:** وهو ما على المؤسسة من التزامات تجاه الغير نتيجة لحصولها على بضائع أو خدمات لأجل.
 . **القروض قصيرة الأجل:** وهي القروض التي تحصلت عليها المؤسسة أو الأفراد ويتم تسديدها خلال فترة مالية واحدة.

الجدول رقم (1): جدول ميزانية المالية المفصلة

الأصول

السنة المالية المقفلة في.....

ن-1 صافي	ن صافي	ن اهتلاك الرصيد	ن إجمالي	ملاحظة	الأصول
					أصول غير جارية فارق بين الاقتناء - المنتوج الايجابي أو السلب تثبيبات معنوية تثبيبات عينية أراضي مباني تثبيبات عينية أخرى تثبيبات ممنوح امتيازها تثبيبات يجرى إنجازها تثبيبات مالية سندات موضوعة موضع معادلة مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها سندات أخرى مثبتة قروض وأصول مالية أخرى غير جارية ضرائب مؤجلة على الأصل
					مجموع الأصل غير الجاري
					أصول جارية مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ حسابات دائنة واستخدامات مماثلة الزبائن المديون الآخرون الضرائب وما شابهها حسابات دائنة أخرى واستخدامات مماثلة الموجودات وما شابهها الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى الخزينة
					مجموع الأصول الجارية
					المجموع العام للأصول

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 19، الصادر في 28 ربيع الأول 1430هـ، الموافق لـ: 25 مارس 2009 م، ص 88.

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 19، الصادر في 28 ربيع الأول 1430هـ ، الموافق ل 25 مارس 2009 م، ص 88

² أوراغ خولة، نفس المرجع، ص 27

الجدول رقم (2): جدول ميزانية المالية المفصلة

الخصوم

السنة المالية المقفلة في.....

ن-1 صافي	ن صافي	ن اهتلاك رصيد	ن إجمالي	ملاحظة	الخصوم
					رؤوس الأموال الخاصة رأس مال تم إصداره رأس ما غير مستعان به علاوات واحتياطات . احتياطات مدمجة (1) فوارق إعادة التقييم فارق المعادلة (1) نتيجة صافية / نتيجة صافية صحة المجمع (1) رؤوس الأموال الخاصة/ الترحيل من جديد
					حصة الشركاء المدمجة (1)
					حصة ذوي الأقلية (1)
					المجموع (1)
					الخصوم الغير جارية
					قروض وديون مالية ضرائب مؤجلة ومرصود لها ديون أخرى غير جارية مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا
					مجموع الخصوم غير الجارية (2)
					الخصوم الجارية
					موردون وحسابات ملحقه ضرائب ديون أخرى خزينة سلبية
					مجموع الخصوم الجارية (3)
					المجموع العام للخصوم

المصدر : الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 19، الصادر في 28 ربيع الأول 1430 هـ ، الموافق ل 25 مارس 2009، ص

الجدول رقم (3): الميزانية المالية المختصرة

الخصوم	الأصول
<p>الأموال الدائمة:</p> <ul style="list-style-type: none"> - الأموال الخاصة - الديون المتوسطة والطويلة - الاستحقاقات المؤجلة لأكثر من سنة 	<p>الأصول غير الجارية:</p> <ul style="list-style-type: none"> - الاستثمارات المعنوية والمادية والمالية - عناصر الأصول الثابتة لأكثر من سنة
<p>الخصوم الجارية:</p> <ul style="list-style-type: none"> - المورد وملحقاته - الاعتمادات البنكية الجارية 	<p>الأصول الجارية:</p> <ul style="list-style-type: none"> - المخزونات - حقوق المؤسسة لدى الغير - المتاحات (الصندوق، البنك، الصندوق.....)

المصدر: إلياس بن ساسي، يوسف قرشي، مرجع سابق، ص 66

المطلب الثاني: حساب النتائج

يقيس جدول حساب النتائج أداء المؤسسة خلال فترة زمنية معينة عن طريق تحديد مختلف الأعباء والنواتج وتصنيفها في جدول حساب النتائج حسب الطبيعة وجدول حساب النتائج حسب الوظيفة.

الفرع الأول: تعريف وأهمية حساب النتائج

1. تعريفه: "هو ملخص لإيرادات المشروع ونفقاته فإذا زادت الإيرادات عن المصروفات تحقق الربح وإذا زادت المصروفات عن الإيرادات تحققت الخسارة أي يبين النتيجة الصافية للسنة المالية".¹

كما يعرف أيضا حساب النتائج بقائمة الدخل التي تهدف إلى قياس مدى نجاح المشروع خلال فترة زمنية معينة (عادة سنة أو ربع سنة) في استغلال الموارد المتاحة في تحقيق الأرباح وعادة ما يهتم المستخدمون بهذه القائمة للحكم على ربحية المشروع وتحديد قيمة الاستثمارات والديون، فهي تقدم للمستثمرين والدائنين المعلومات اللازمة التي تساعدهم في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية وذلك بتقييم الأداء الخاص بالشركة.²

¹ سليمان أبو صباح، الإدارة المالية، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2013، ص 194

² كمال الدين مصطفى الدهراوي، مدخل معاصر في المحاسبة المتوسطة وفقا للمعايير المحاسبية والمالية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية،

2. أهمية حساب النتائج

تتمثل أهمية حساب النتائج فيما يلي:¹

. التعرف على نتيجة نشاط المؤسسة من ربح أو خسارة؛

. التمييز بين الربح التشغيلي وصافي الدخل بسبب وجود مكاسب أو خسائر من العمليات غير المستمرة أو غير عادية؛

. تقييم كفاءة التسيير في المؤسسة من خلال الأداء المالي حيث يستخدم الربح كمعيار للقياس؛

. التعرف على مقدار ضريبة على الأرباح الواجب دفعها؛

. معرفة ربحية السهم الواحد للمساعدة على اتخاذ القرارات الاستثمارية.

الفرع الثاني: عرض عناصر حساب النتائج

يتكون جدول حسابات النتائج من العناصر التالية:²

تحليل الأعباء حسب طبيعتها، الذي يسمح بتحديد مجاميع التسيير الرئيسية الآتية:

* الهامش الإجمالي، القيمة المضافة، الفائض الإجمالي عن الاستغلال؛

* منتوجات الأنشطة العادية؛

* المنتوجات المالية والأعباء المالية؛

* أعباء المستخدمين؛

* الضرائب والرسوم والتسديدات المماثلة؛

* المخصصات للاهلاك ولخسائر القيمة التي تخص التثبيات العينية؛

* المخصصات للاهلاك ولخسائر القيمة التي تخص التثبيات المعنوية؛

* نتيجة الأنشطة العادية؛

* العناصر (غير العادية منتوجات وأعباء)؛

* النتيجة الصافية لفترة قبل التوزيع؛

¹ أحمد طرطار، منصر عبد العالي، "دور التحليل المالي للمعلومات المنشورة في القوائم المالية في تحقيق فاعلية التشخيص المالي للمؤسسات الاقتصادية"، ورقة بحث مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول التشخيص المالي للمؤسسات الاقتصادية، جامعة محمد الشريف مساعدي، سوق أهراس، 2012/05/23-22

² الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 19، المادة (2.230)، 28 ربيع الأول 1430 هـ، الموافق ل 25 مارس 2009 م،

* النتيجة الصافية لكل سهم من الأسهم بالنسبة إلى شركات المساهمة؛

هناك طريقتان لتقديم جدول حسابات النتائج هما:¹

. إما عن طريق توزيع النفقات حسب الطبيعة (المواد المستهلكة، أعباء الموظفين... الخ).

. إما تجميعها حسب الوظيفة (نفقات التوزيع والمصروفات الإدارية).

إذا تم إعداد جدول النتائج حسب الوظيفة يجب تقديمه في الملحق، ويتم تقديم عناصر جدول حساب النتائج حسب الطبيعة من خلال العناصر العادية والغير عادية.

جدول رقم (4): حسابات النتائج حسب الطبيعة

ن - 1	ن	الملاحظة	البيان
			رقم الأعمال تغير مخزونات المنتجات المصنعة والمنتجات قيد التصنيع الإنتاج المثبت إعانات الاستغلال
			1 إنتاج السنة المالية
			المشتريات المستهلكة المشتريات الخارجية و الاستهلاكات الأخرى
			2 استهلاك السنة المالية
			3 القيمة المضافة للاستغلال (1 - 2)
			أعباء المستخدمين الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة
			4 الفائض الإجمالي عن الاستغلال
			المنتجات العملية الأخرى الأعباء العملية الأخرى المخصصات للإهلاك و المؤونات استئناف عن خسائر القيمة والمؤونات
			5 النتيجة العملية
			المنتوجات المالية الأعباء المالية
			6 النتيجة المالية
			7 النتيجة العادية قبل الضرائب (5 + 6)
			الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية مجمع منتجات الأنشطة العادية مجمع أعباء الأنشطة العادية
			8 النتيجة الصافية للأنشطة العادية
			العناصر الغير عادية - المنتوجات (يطلب بيانها)
			يطلب بيانها (العناصر الغير عادية - الأعباء)
			9 النتيجة غير عادية
			10 النتيجة الصافية للسنة المالية

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 19، المادة (2.230)، 28 ربيع الأول 1430هـ، الموافق ل: 25 مارس 2009 م، ص30.

¹ سعيد عبد الحليم، محاولة تقييم إفصاح القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي، مذكرة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015، ص 221

الفرع الثالث: دراسة عناصر وشرح مختلف المجاميع المكونة لحساب النتائج حسب الطبيعة

يتضمن جدول حساب النتائج الحسابات الخاصة بالإيرادات والأعباء حيث تعرض أو تصنف حسب طبيعتها أو حسب الوظائف وتتمثل فيما يلي:¹

أ. عناصر الأعباء: تكون عادة أرصدة حسابات الأعباء مدينة، تصنف الأعباء من خلال النظام المحاسبي الجديد للمؤسسات، حسب طبيعتها أو حسب الوظيفة، وذلك حسب طبيعة واحتياجات المؤسسة، لكن المؤسسات التي تقوم بإعداد حسابات النتائج حسب الوظيفة، ينبغي عليها إعداد جداول ملحقه تبين فيه الأعباء حسب طبيعتها.

ب. عناصر الإيرادات: تكون عناصر الإيرادات تعبر على المزايا الاقتصادية خلال الدورة في شكل زيادات في الأصول انخفاض في الخصوم، حيث أن أرصدة الحسابات دائنة.

يتم حساب مكونات جدول حسابات النتائج كما يلي:²

1. إنتاج السنة المالية: يتمثل إنتاج السنة المالية في مجموع كافة أصناف السلع والخدمات المنتجة والمباعة من طرف المؤسسة وتتضمن ما يلي:

إنتاج السنة المالية = رقم الأعمال + تغير مخزونات المنتجات المصنعة والمنتجات قيد التصنيع + الإنتاج المثبت + إعانات الاستغلال

2. استهلاك السنة المالية: يتمثل في مجموع استهلاكات المؤسسة خلال السنة التي تساعد في ممارسة نشاطها وتتضمن ما يلي:

إستهلاك السنة المالية = المشتريات المستهلكة + الخدمات + الإستهلاكات إنتاج السنة المالية = رقم الأعمال + تغير مخزونات المنتجات المصنعة والمنتجات قيد الإنتاج

3. القيمة المضافة للاستغلال: رصيد يمثل الثروة الحقيقية التي حققتها المؤسسة خلال نشاطها مهما كان نوعها، وتعكس الفعالية التي تم بها دمج عناصر الإنتاج من رأس مال ويد عاملة وغيرها، كما تعتبر مقياساً نقدياً لما أضافته المؤسسة بوسائلها الخاصة ويتضمن ما يلي:

القيمة المضافة للاستغلال = إنتاج السنة المالية - إستهلاك السنة

¹ شعيب شنوف، التحليل المالي الحديث طبقاً للمعايير الدولية للإبلاغ المالي، دار زهران، عمان الأردن، 2014، ص 141

² حياة نجار، مرجع سابق، 2015، ص 29

4 . إجمالي فائض الاستغلال: يقيس الفائض الإجمالي للاستغلال الربح الاقتصادي الخام الناجم عن دورة الاستغلال، فهو لا يأخذ بعين الاعتبار القرارات المالية والسياسات الجبائية التي تتخذها المؤسسة، ويعتبر بذلك مؤشرا دقيقا يسمح بقياس أداء المؤسسة ويتضمن ما يلي:

$$\text{إجمالي فائض الاستغلال} = \text{القيمة المضافة للاستغلال} - \text{أعباء المستخدمين} - \text{الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة}$$

5. النتيجة العملياتية: وهي تمثل الناتج الصافي من العمليات التشغيلية من خلال ممارسة الأنشطة الأساسية المتمثلة في الإنتاج، التموين، البيع، وتتضمن مايلي:

$$\text{النتيجة العملياتية} = \text{إجمالي فائض الاستغلال} + \text{المنتجات العملياتية الأخرى} - \text{الأعباء العملياتية الأخرى} - \text{مخصصات الاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة} + \text{استرجاع من خسائر القيمة والمؤونات}$$

6. النتيجة المالية: تتحقق من خلال طرح الأعباء المالية من المنتجات المالية

$$\text{النتيجة المالية} = \text{المنتجات المالية} - \text{الأعباء المالية}$$

7. النتيجة العادية قبل الضرائب: وهي تمثل النتيجة العادية المحققة من الأنشطة العادية وتتضمن مايلي:

$$\text{النتيجة العادية قبل الضرائب} = \text{النتيجة العملياتية} + \text{النتيجة المالية}$$

8 . النتيجة الصافية للأنشطة العادية: وتتمثل فيما يلي:

$$\text{النتيجة الصافية للأنشطة العادية} = \text{النتيجة العادية قبل الضرائب} - \text{الضرائب الواجب دفعها على النتائج} - \text{الضرائب المؤجلة على النتائج العادية}$$

9. النتيجة الغير عادية: يتم حسابه انطلاقا من المنتجات والأعباء الناتجة عن حوادث ومعاملات واضحة التمييز عن النشاط العادي للمؤسسة، وتمثل طابعا استثنائيا مثل: نزع الملكية، الكوارث الطبيعية وتتضمن ما يلي:

$$\text{النتيجة الغير عادية} = \text{عناصر غير عادية (المنتجات)} - \text{عناصر غير عادية (الأعباء)}$$

10- صافي نتيجة السنة المالية: تعتبر هي المقياس المحاسبي للربح المحاسبي الموزع على المساهمين، وأن الجزء من الأرباح الموجه للاحتياط ليشكل تمويل ذاتي للمؤسسة وتتضمن ما يلي:

$$\text{صافي نتيجة السنة المالية} = \text{النتيجة الصافية للأنشطة العادية} \pm \text{النتيجة الغير عادية}$$

جدول رقم (5): حساب النتائج حسب الوظيفة

البيان	الملاحظة	ن	ن - 1
رقم الأعمال تكلفة المبيعات			
هامش الربح الاجمالي			
منتجات أخرى عملياتية التكاليف التجارية الأعباء الادارية أعباء أخرى عملياتية			
النتيجة العملياتية			
* تقديم تفاصيل الأعباء حسب الطبيعة: مصاريف المستخدمين المخصصات للاهلاك *المنتجات المالية *الأعباء المالية			
النتيجة العادية قبل الضرائب			
الضرائب الواجبة على النتائج العادية الضرائب المؤجلة على النتائج العادية			
النتيجة الصافية للأنشطة العادية			
الأعباء غير العادية المنتجات غير العادية			
النتيجة الصافية للسنة المالية			

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 19، 28 ربيع الأول 1430هـ، الموافق ل: 25 مارس 2009 م، ص 31.

الفرع الرابع: شرح مختلف المجاميع المكونة حساب النتائج حسب الوظيفة

يختلف حساب النتائج حسب الطبيعة عن حساب النتائج حسب الوظيفة في كيفية حساب النتيجة العملياتية، وتشارك معها في كيفية حساب كل من النتيجة المالية وعليه سوف نكتفي بتقديم كيفية حساب النتيجة العملياتية:1

1- هامش الربح الإجمالي: هو البند الذي يبين نتائج النشاط الرئيسي في المؤسسة وينتج عن طرح كلفة المبيعات

¹ لزعر محمد سامي، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011، ص 51 ص 52

من رقم الأعمال، وتحرص المؤسسات على الحصول على هامش ربح عال حتى تتمكن لاحقا من تغطية مصاريف تشغيلها.

$$\begin{aligned} \text{هامش الربح الإجمالي} &= \text{رقم الأعمال} - \text{تكلفة المبيعات} \\ \text{رقم الأعمال} &= \text{إيرادات المبيعات} - (\text{مردودات و مسموحات المبيعات} + \text{الخصم المسموح به}) \\ \text{تكلفة المبيعات} &= \text{صافي المشتريات} + \text{المصاريف المدفوعة على المشتريات} + \text{بضاعة أول} \\ &\quad \text{الفترة} - \text{بضاعة آخر الفترة} \end{aligned}$$

2. **النتيجة التشغيلية:** وهي تمثل الناتج الصافي من العمليات التشغيلية التي قامت بها المؤسسة من خلال ممارسة نشاطها الجاري، ويتم التوصل إليه بعد أن يعدل هامش الربح الإجمالي بالمنتجات التشغيلية الأخرى، واستبعاد كل من التكاليف التجارية والأعباء الإدارية والأعباء التشغيلية الأخرى.

$$\begin{aligned} \text{النتيجة التشغيلية} &= \text{هامش الربح الإجمالي} + \text{المنتجات التشغيلية الأخرى} \\ &\quad - \text{التكاليف التجارية} - \text{الأعباء الإدارية} - \text{الأعباء التشغيلية الأخرى} \end{aligned}$$

المطلب الثالث: جدول التدفقات النقدية

الفرع الأول: تعريف جدول التدفقات النقدية

"هو عبارة عن كشف تحليلي لحركة التغيرات النقدية التي حصلت في المنشأة سواء بالزيادة أو بالنقصان و التعرف على هذه أسباب هذه التغيرات، بمعنى أنها تصوير لمجموع المعاملات النقدية الداخلة ومجموع المعاملات النقدية الخارجة".¹ وللمعلومات التي يقدمها حساب النتائج عدة فوائد نلخصها في النقاط التالية:²

1. تساعد قائمة التدفقات النقدية في الحصول على معلومات تمكن المستخدمين من تقييم التغيرات في صافي موجودات الشركة وهيكلها التمويلي؛
2. تعتبر المعلومات المتعلقة بالتدفقات النقدية مفيدة في قياس القدرة على توليد النقدية وما يعادلها، وكذلك مساعدة المستخدمين على بناء نماذج تمكنهم من عمل التقديرات والمقارنات فيما يتعلق بالقيم الحالية للتدفقات النقدية لمختلف الشركات؛

¹ سوزان عطا درغام، العلاقة بين التدفقات النقدية وعوائد الأسهم وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم 7، مذكرة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2008، ص 36

² فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، بدون دار نشر، رام الله. فلسطين، 2008، ص 15

3. غالباً ما تستخدم المعلومات المتعلقة بالتدفقات النقدية التاريخية كمؤشر يساعد في التنبؤ بمقادير وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية، وتحديد عمليات التأكد المرتبطة بها، كما أنها تعتبر مفيدة في فحص الاختلاف بين صافي الربح والتدفقات النقدية.

الفرع الثاني: مكونات قائمة التدفق النقدي

تنقسم قائمة التدفق النقدي إلى ثلاث أقسام:

1. التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية: وهي التدفقات النقدية المتولدة من الأنشطة الرئيسية التي تمارسها المؤسسة والتي تشمل ما يلي:¹

. صافي الدخل النقدي للفترة

. النقد المحصل من العملاء، أي النتائج عن المبيعات

. النقد المدفوع للموردين

. النقد المدفوع للضرائب.

. النقد المدفوع على المصاريف المختلفة.

2. التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية: وتتمثل في شراء الأصول طويلة الأجل وذلك لاستخدامها لأغراض استثمارية ومن ثم يترتب عنها تدفقات نقدية خارجي يسحب من الرصيد النقدي وتشمل ما يلي:²

. النقد المدفوع لشراء أجهزة ومعدات.

. النقد المدفوع لشراء أسهم وسندات طويلة الأجل.

. النقد المدفوع مقابل استثمارات أخرى طويلة الأجل.

. المتحصلات الأخرى من بيع موجودات ثابتة أو استثمارات.

3. التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية: هي النشاطات التي ينتج عنها تغيرات في حجم ومكونات ملكية رأس المال وعمليات الاقتراض التي تقوم بها المنشأة وتعتبر التدفقات النقدية، وتشمل ما يلي:³

¹ محمد الصيرفي، التحليل المالي، وجهة نظر محاسبية إدارية، دار الفجر، مصر، 2014، ص 198

² عاطف وليد أندوراس، التمويل والإدارة المالية للمؤسسات، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008، ص 68

³ زهرة جريوي، أهمية قائمة التدفقات النقدية في تقديم المعلومة الملائمة للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم

التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012، ص 22

- . النقد المتحصل من إصدار أسهم جديدة أو زيادة رأس المال.
- . النقد المتحصل من سندات طويلة الأجل.
- . النقد المتحصل من القروض والتسهيلات البنكية.
- . النقد المدفوع على توزيع الأرباح.
- . النقد المدفوع لتوزيع الأسهم أو السندات.
- . النقد المدفوع لتسديد القروض والتسهيلات البنكية.

الفرع الثالث: مراحل إعداد جدول التدفقات النقدية

يتم إعداد هذه جدول التدفقات النقدية وفق المراحل التالية:¹

1. تحديد صافي التدفقات النقدية لكل نشاط من الأنشطة الثلاثة التي يحتويها الجدول؛
2. تحديد صافي التدفق النقدي للفترة بتجميع صافي التدفقات النقدية للأنشطة الثلاث التي يحتويه الجدول؛
3. تحديد صافي التدفقات النقدية في نهاية الفترة وذلك بإضافة النقد في أول الفترة إلى صافي التدفق النقدي للفترة والتي تم إستخراجها في المرحلة السابقة؛
4. التأكد من أن صافي النقد المستخرج في المرحلة السابقة يساوي صافي النقد الظاهر في الميزانية في نهاية الفترة.

الفرع الرابع: طرق إعداد جدول التدفقات النقدية

إن الهدف من جدول التدفقات النقدية هو تمكين المؤسسة من تقييم قدرتها على التحكم في تسيير الخزينة حيث تشير المعايير المحاسبية عموماً إلى أن هناك طريقتين للوصول إلى التدفقات النقدية المرتبطة بأنشطة التشغيل هما الطريقة المباشرة والطريقة الغير مباشرة.

1. **الطريقة المباشرة:** بمقتضى هذه الطريقة يتم الإفصاح عن الأنواع الرئيسية لإجمالي المقبوضات النقدية و إجمالي المدفوعات النقدية المتولدة عن التشغيل، حيث أن الفرق بين إجمالي المقبوضات وإجمالي المدفوعات يمثل صافي التدفق النقدي من التشغيل خلال الفترة موضع القياس.²
- وفيما يلي جدول يوضح كيفية عرض صافي التدفقات النقدية بإستخدام الطريقة المباشرة كما يلي:

¹ محمد الصيرفي، مرجع سابق، ص 200

² بن خليفة حمزة، دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة

محمد خيضر، بسكرة، 2011، ص 25

الجدول رقم (6): جدول التدفقات النقدية (الطريقة المباشرة)

السنة المالية ن - 1	السنة المالية ن	البيان
		التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة التشغيلية التحصيلات المقبوضة من الزبائن المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين الفوائد والمصاريف الأخرى المدفوعة الضرائب على النتائج المدفوعة
		تدفقات الخزينة قبل العناصر غير العادية
		تدفقات الخزينة المرتبة بالعناصر الغير عادية
		صافي تدفقات الخزينة المتأتية م أنشطة الاستغلال (A)
		التدفقات النقدية المتأتية من أنشطة الإستثمار تسديدات لحيازة قيم ثابتة ومعنوية التحصيلات عن عمليات التنازل للقيم الثابتة المادية والمعنوية تسديدات على قيم ثابتة مالية التحصيلات عن عمليات التنازل عن القيم الثابتة المالية الفوائد المحصلة من التوظيفات المالية الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة
		صافي التدفقات النقدية المتأتية من أنشطة الإستثمار (B)
		التدفقات النقدية المتأتية من أنشطة التمويل التحصيلات الناتجة عن إصدار الأسهم حصص الأرباح وغيرها من التوزيعات لتحصيلات المتأتية من القروض تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة
		صافي التدفقات النقدي المتأتية من أنشطة التمويل (C)
		تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولة وشبه السيولة
		تغير الخزينة للفترة (C + B + A)
		الخزينة ومعادلاتها عند إفتتاح السنة المالية
		الخزينة ومعادلاتها عند إقفال السنة المالية
		تغير الخزينة للفترة
		المقاربة مع النتيجة المحاسبية

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 19، المادة، 28 ربيع الأول 1430هـ، الموافق ل 25 مارس 2009 م، ص 35.

. الطريقة الغير مباشرة: لا يوجد هناك اختلاف كبير بين الطريقة المباشرة والطريقة الغير المباشر إلا في التدفقات النقدية التشغيلية، أما في التدفقات النقدية التمويلية والاستثمارية فهي متماثلة، حيث يتم تحديد التدفقات النقدية فيها بإجراء تعديلات على صافي الربح المتولد خلال السنة، ويتم ذلك بتسوية البنود التي تؤثر على صافي الدخل

ولكنها لا تؤثر على النقدية، بمعنى أنه تضاف المصروفات الغير نقدية والخسائر إلى صافي الدخل بينما تخصم الإيرادات الغير نقدية من صافي النقد.¹

الجدول رقم (7): جدول التدفقات النقدية (الطريقة الغير مباشرة)

السنة المالية ن - 1	السنة المالية ن	الملاحظة	
			التدفقات النقدية المتأتية من أنشطة الاستغلال صافي نتيجة السنة المالية تصححات ل: الإهتلاكات والمؤونات تغير الضرائب المؤجلة تغير المخزونات تغير الزبائن وحسابات الحقوق الأخرى تغير الموردين والديون الأخرى نقص أو زيادة في قيمة التنازل الصافية من الضرائب
			التدفقات النقدية المتأتية من أنشطة الاستغلال (A)
			التدفقات النقدية المتأتية من أنشطة الاستثمار تسديدات لحيازة قيم ثابتة ومعنوية التحصيلات عن عمليات التنازل للقيم الثابتة تأثير تغيرات محيط الإدماج
			التدفقات النقدية المتأتية من أنشطة الاستثمار (B)
			التدفقات النقدية المتأتية من أنشطة التمويل حصص الأرباح وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها زيادة رأس المال النقدي إصدار القروض تسديدات القروض أو الديون
			التدفقات النقدية المتأتية من أنشطة التمويل (C)
			تغير الخزينة للفترة (C+ B+A)
			الخزينة ومعادلاتها عند إفتتاح السنة المالية الخزينة ومعادلاتها عند إقفال السنة المالية تأثير تغيرات سعر العملات الأجنبية
			تغير الخزينة خلال الفترة

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 19، المادة، 28 ربيع الأول 1430 هـ ، الموافق ل 25 مارس 2009 م، ص 36.

¹ منير إبراهيم هندي، الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر، مكتبة العربي الحديث، الإسكندرية، ط6، 2006، ص 65

المطلب الرابع: تحليل جدول التمويل

الفرع الأول: تعريف جدول التمويل

يعرف جدول التمويل بأنه "قائمة تعمل على تتبع موارد الأموال المتاحة للمنشأة والاستخدامات التي توجه إليها أي توضيح حركة الأموال خلال نشاطات وعمليات المنشأة، وتسمى بالإضافة إلى جدول التمويل بقائمة استخدام الأموال، أو قائمة التغير في رأس المال العامل".¹

وللمعلومات التي يقدمها جدول التمويل عدة فوائد نلخصها في النقاط التالية:²

1. إظهار التغيرات المالية
2. بيان الكيفية التي استعملت فيها أرباح الشركة؛
3. المساعدة في تفسير أسباب ارتفاع أو انخفاض نسبة الأرباح الموزعة من الأرباح المحققة؛
4. بيان أسباب الافتراضات؛
5. توضيح جوانب القوة والضعف في المصادر والاستخدامات؛
6. تقديم معلومات مناسبة لإدارة المؤسسة لاستخدامها في اتخاذ القرارات.

الفرع الثاني: أهداف جدول التمويل

تتمثل الأهداف المرتبطة بهذه الوثيقة المالية فيما يلي:³

- . تحقيق الانتقال بين الميزانية الافتتاحية والميزانية الختامية مع شرح مختلف التغيرات الحاصلة؛
- . يسمح بدراسة جدول الهيكل المالية: إحصاء الاستخدامات الجديدة والموارد الجديدة التي تحصلت عليها المؤسسة أثناء الفترة لمواجهة احتياجاتها المالية؛
- . يسمح بتحليل مختلف التي ميزت ذمة المؤسسة مع شرح التغيرات المسجلة؛
- . قياس خطر عدم السيولة للمؤسسة: خطر عدم مواجهة استحقاقاتها في المستقبل القريب؛
- . تلخيص العمليات المحققة خلال الدورة المحاسبية مع شرح أثرها على الخزينة.

الفرع الثالث: إعداد جدول التمويل:

يتكون جدول التمويل من مجموعة جداول للموارد والاستخدامات حيث يتطلب لإعداد هذا الجدول استخدام ميزانيتين متاليتين، ويتم بعد ذلك حساب التغيرات بالزيادة أو بالنقصان ثم تصنف هذه التغيرات إلى موارد واستخدامات ولإعداد قائمة الموارد والاستخدامات يمكن إتباع الخطوات التالية:

- الخطوة الأولى: رصد التغيرات التي في بنود الميزانية التي حدثت خلال فترة زمنية معينة.
- الخطوة الثانية: تصنيف التغيرات التي حدثت إلى موارد واستخدامات طبقاً للقاعدة التالية:⁴

¹ هيثم محمد الزعبي، الإدارة والتحليل المالي، دار الفكر، عمان الأردن، 2000، ص 208

² توفيق عبد الرحيم يوسف، الإدارة والتحليل المالي، مفاهيم وتطبيقات، دار صفاء، عمان، الأردن، 2000، ص 158

³ خميسي شيخة، التسيير المالي للمؤسسة، دروس ومسائل محلولة، دار هومة، الجزائر، 2010، ص 154 155

⁴ مبارك لسوس، التسيير المالي تحليل نظري مدعم بأمثلة وتمارين، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص 63

1. الموارد:

. نقصان في الاستخدامات المستقرة.

. زيادة في الموارد الدائمة.

2. الإستخدامات:

. زيادة في الإستخدامات المستقرة.

. نقصان في الموارد الدائمة.

بالإضافة أنه يجب إبراز التمويل الذاتي خلال الفترة كجانب أساسي في تمويل المؤسسة.

جدول رقم (8): الاستخدامات و الموارد

الموارد	الإستخدامات
الزيادة في الخصوم مع إبراز التمويل الذاتي النقصان في الأصول	الزيادة في الأصول النقصان في الخصوم

المصدر: مبارك لسوس، مرجع سابق، ص63.

جدول رقم (9): القسم الأول من جدول التمويل " تمويل متوسط وطويل الأجل "

الاستخدامات المستقرة	الموارد الدائمة
<p>حيازة استثمارات جديدة</p> <p>مصاريف موزعة على عدة سنوات</p> <p>تسديد الديون البنكية والمالية</p> <p>التخفيض من الأموال الخاصة</p> <p>تسديد مكافأة رأس المال</p> <p>توزيع الأرباح</p>	<p>القدرة على التمويل الذاتي</p> <p>التنازل عن الاستثمارات</p> <p>الرفع من الأموال الخاصة</p> <p>الحصول على قروض جديدة</p>
التغير في الاستخدامات المستقرة -	التغير في الموارد الدائمة +

المصدر: إلباس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سابق، ص 111.

القسم الأول من جدول التمويل يتناول التغير في رأس المال العامل الصافي الإجمالي من أعلى الميزانية وبيّن هذا القسم الفرق بين الاستخدامات المستقرة والموارد الدائمة من أجل الحصول على التغير في رأس المال العامل.

الفرع الرابع: شرح مكونات محتوى القسم الأول والثاني من جدول التمويل

1. شرح مكونات محتوى القسم الأول من جدول التمويل

أ. الموارد الدائمة: وتتكون من العناصر التالية:¹

1. القدرة على التمويل الذاتي: تتمثل القدرة التمويل الذاتي في فدرة المؤسسة في فدرة المؤسسة على تمويل استثمارات جديدة اعتمادا على مواردها المالية الذاتية، ويكون هذا التمويل بطريقة مباشرة كشراء أو إنتاج هذه الاستثمارات، أو بطريقة غير مباشرة كتسديد القروض التي استعملت في تمويل. الاستثمارات وتحسب قدرة التمويل الذاتي من خلال العلاقة التالية:

¹ زغيب مليكة ، بو شنقير ميلود، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص ص 128-131.

القدرة على التمويل الذاتي = نتيجة الدورة الصافية + حصص الإهلاك + مخصصات المؤونات وخسائر القيمة - استرجاعات خسائر القيمة والمؤونات + القيمة المحاسبية الصافية للتثبيات المتنازل عنها - نتائج الاستثمارات المتنازل عنها - جزء محول من الإعانات الاستثمارية المحول للنتيجة.

2. التنازل عن الاستثمارات: حيث يتم تسجيل مبلغ التنازل عن الأصول الثابتة.

3. الرفع من الأموال الخاصة: يندرج تحت هذا العنصر الزيادة في رأس مال المؤسسة من مصادر.

خارجية وليس عن طريق إدماج الاحتياط أو نتائج رهن التخصص.

4. الحصول على قروض جديدة: وتتمثل في الديون التي تتعدى درجة استحقاقها السنة، ولا نأخذ بعين الاعتبار قروض الخزينة لأنها تعتبر قروض قصيرة الأجل.

ب . الاستخدامات المستقرة: وتتكون من العناصر التالية:¹

1. حيازة إستثمارات جديدة: قد تشمل العملية حيازة التثبيات الملموسة أو الغير ملموسة أو التثبيات المالية والتي يتم تسجيلها بالقيمة الإجمالية خلال الدورة ويتم حسابها بالعلاقة التالية:

مشتريات الإستثمارات = الإستثمارات الصافية + حصص الإهلاكات للدورة + القيمة الباقية
للتنازل عن الإستثمارات

2. المصاريف الموزعة على عدة سنوات: وهي عبارة عن المصاريف التي يتم توزيعها على السنوات الخمسة القادمة فهي تؤدي دور الإهلاكات في تخفيض المصاريف الحالية وزيادة النتيجة ويتم حسابها من خلال الميزانية المعلومات المحاسبية المتممة لها.

3. تخفيض الأموال الخاصة: أي التخفيض في رأس مال الشركة وقد يكون ذلك من خلال تخلي المساهم عن أسهم المؤسسة وبالتحديد عندما تكون المؤسسة في وضعية مالية غير جيدة أو عندما يتخذ قرار إعادة هيكلتها.

4. تسديد الديون: وهذه العملية خاصة بتسديد مختلف القروض البنكية والقروض الخاصة بعقود الإيجار التمويلي

ما عدا الاعتمادات البنكية الجارية ويتم حسابها بالعلاقة التالية:

ديون الدورة الحالية = ديون الدورة السابقة + الارتفاع في الديون - التسديدات

¹ لحسن دردوري، مرجع سابق، ص 78

5. توزيع الأرباح: وتخص الأرباح خلال الدورة ن-1 والتي يتم توزيعها خلال الدورة ن ، فالأرباح المحتجزة تعبر عن مقدار ما وزعته المؤسسة على شركائها أو مساهميها أو عمالها من أرباح تحققت خلال الدورة المالية السابقة ويتم حسابها بالعلاقة التالية:

$$\text{الأرباح الموزعة} = \text{نتيجة الدورة السابقة} - \text{الارتفاع في الاحتياط}$$

تحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{الأرباح الموزعة} = \text{الأرباح الصافية للدورة ن} + \text{الترحيل من جديد ن} - \text{الاحتياطات الجديدة} - \text{الترحيل من جديد ن}$$

القسم الثاني من جدول التمويل يتناول التغير في رأس المال العامل الصافي من أسفل الميزانية، وذلك من خلال الفرق بين موارد الاستغلال وخارج الاستغلال والخزينة من أجل الحصول على التغير في رأس المال العامل الصافي.

2 شرح مكونات محتوى القسم الثاني من جدول التمويل

ترتكز عملية تشخيص جدول التمويل عن التغيرات التي تمس رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل والخزينة الصافية ويمكن تشخيص هذا المؤشر كما يلي:¹

1. التغير في عناصر الاستغلال: ونقصد بها الاحتياجات المالية لدورة الاستغلال في الدورة الجارية الناتجة عن التباعد الزمني بين آجال التسديد وآجال الدفع وتحسب بفارق بين الاستخدامات والموارد.

$$\text{التغير في الاحتياج في رأس المال العامل} = \text{التغير في الاستخدامات الاستغلال} - \text{التغير في الموارد الاستغلال}$$

2. التغير في عناصر خارج الاستغلال: ويتمثل في الاحتياجات المالية الناتجة عن النشاطات غير الأساسية والأنشطة ذات الطابع الاستثنائي.

$$\text{التغير في الاحتياج في رأس المال العامل} = \text{التغير في استخدامات خارج الاستغلال} - \text{التغير في موارد خارج الاستغلال}$$

¹ ساجي فاطمة، مطبوعة في التحليل المالي، إدارة مالية ومالية التأمين والبنوك، السنة الثالثة، تخصص إدارة مالية ومالية التأمينات والبنوك، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2016/2017، ص ص 68 69

3. التغيير في عناصر الخزينة: ويتمثل في الفرق بين استخدامات الخزينة وموارد الخزينة.

التغيير في الخزينة = التغيير في استخدامات الخزينة - التغيير في موارد الخزينة

ومن خلال التغييرات السابقة نستنتج أن التغيير في رأس المال العامل من أسفل الميزانية كالتالي:

التغيير في الاحتياج في رأس المال العامل = التغيير في احتياجات رأس المال العامل للاستغلال + التغيير في احتياجات رأس المال العامل خارج الاستغلال + التغيير في الخزينة الصافية

جدول رقم (10): القسم الثاني من جدول التمويل: " تمويل قصير الأجل"

الرصيد 1-2	مورد	استخدام	
			التغيير في عناصر الاستغلال التغيير في استخدامات الاستغلال التغيير في موارد الاستغلال
			أ . التغيير في الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال
			التغيير في عناصر خارج الاستغلال التغيير في المدينين الآخرين التغيير في الدائنين الآخرين
			ب . التغيير في الاحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال
			صافي التغيير في الاحتياج في رأس المال العامل (أ + ب)
			تغييرات الخزينة التغيير في استخدامات التغيير في الموارد
			ج . التغيير في الخزينة الصافية
			التغيير في رأس المال العامل (أ + ب + ج)

المصدر: خميسي شيجة، التسيير المالي للمؤسسة دروس ومسائل محلولة، دار هوامة، الجزائر، 2010، ص 158.

خلاصة الفصل الأول

يعتبر التشخيص المالي أداة يستعملها العديد من الأطراف لهم علاقة بالمؤسسة، فيتم من خلاله تشريح الوضعية المالية الماضية للمؤسسة وإعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية الحالية، وللوصول إلى هذه الأهداف يتبع المشخص مجموعة من الخطوات التي تبدأ بتحديد الغرض من التشخيص وتنتهي بوضع التوصيات المناسبة بشأن عملية التشخيص، حيث تعتمد عملية التشخيص المالي على مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية، فبتحليل الميزانية يمكننا الوصول إلى حكم حول السيولة، الملاءة وهيكل التمويل داخل المؤسسة أما بالنسبة لحساب النتائج فهو يظهر مختلف الإيرادات والنفقات والنتائج و النتائج المحققة خلال دور معينة ودراسة المؤشرات المالية الأساسية المرتبطة به خاصة فيما يتعلق بمرودية المؤسسة ومقارنة القيمة المضافة بمختلف الحسابات الأخرى، أما قائمة التدفقات النقدية فهي جاءت لتبيين الحجم الحقيقي للنقدية المتوفرة للمؤسسة من خلال المقارنة بين التدفقات النقدية الداخلة والخارجة بالإضافة إلى المؤشرات المالية التي يمكن اشتقاقها من هذه القائمة والتي لها دور فعال في تقييم أداء المؤسسة، خيرا جدول التمويل الذي يعتبر أداة مهمة في تحليل طرق تمويل المؤسسة ومجالات استعمال الأموال فيها و من هذا نصل إلى أن التشخيص المالي يسمح باتخاذ قرارات قد تكون مصيرية في حياة المؤسسة لذا يتعين استخدامه بفعالية وبصفة دورية تساعد المؤسسة للوصول إلى الأهداف المسطرة.

الفصل الثاني:

ترشيد القرارات المالية

تمهيد:

تعتبر عملية اتخاذ القرار عملية جوهرية في الإدارة فهي تقع على عاتق القادة الإداريين في كل المستويات التنظيمية، فالمعلومة السليمة تؤدي إلى قرار سليم ومن ثم تؤثر إيجاباً على موارد المجتمعات وثرواتها، و تعد القرارات المالية من أهم وأصعب القرارات حيث تسعى الإدارة المالية من خلالها لتحقيق أهداف أساسية ألا وهي تعظيم القيمة السوقية للمؤسسة، وتشمل هذه القرارات المالية قرار الاستثمار، قرار التمويل وقرار توزيع الأرباح فهي تتأثر كباقي القرارات الإدارية بمجموعة من العوامل و المؤشرات سواء من البيئة الداخلية أو الخارجية و درجة التأكد المحيطة بها، ومدى إلمام متخذ القرارات بالمعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات المناسبة، لذلك فكل نوع من أنواع القرارات يكمل الآخر.

خلال هذا الفصل سوف نقوم بالتطرق إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية القرارات المالية.

المبحث الثاني: التشخيص المالي كأسلوب لترشيد القرارات المالية.

المبحث الأول: ماهية القرار المالية

تقوم متخذ القرار باختيار بديل أفضل من بين البدائل المتاحة، لأن القرار مهم بالنسبة للمؤسسة في تحقيق الأهداف المختلفة، لذلك على متخذ القرار دراسة كل البدائل المتوفرة أمام المؤسسة لحل المشكلة بأقل تكلفة وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المبحث.

المطلب الأول: مفهوم عملية اتخاذ القرار

الفرع الأول: تعريف القرار

القرار هو " الحكم أو الخيار بين اثنين أو أكثر من الخيارات أو البدائل" كما يعرف أيضا " الاختيار المدرك بين عدة بدائل محتملة لتحقيق هدف أو أهداف محددة مصحوبا بتحديد إجراءات التنفيذ"² كما يتم تعريفه أيضا " هو عمل من أعمال الاختيار والتفضيل يتمكن بموجبه المدير التوصل إلى ما يجب عمله في مواجهة موقف معين من مواقف العمل الذي يشرف عليه"³

الفرع الثاني: تعريف عملية اتخاذ القرار

هناك العديد من التعاريف نذكر منها ما يلي:

"أنها استخدام بعض المعايير الموضوعية لاختيار بديل ما من بين بديلين محتملين أو أكثر"، أو "هو لحظة اختيار بديل معين بعد تقييم بدائل مختلفة على أساس توقعات معينة لمتخذ القرار".⁴

"هي الاختيار القائم على أساس بعض المعايير مثل اكتساب حصة أكبر من السوق، تخفيض التكاليف توفير الوقت، زيادة حجم الإنتاج والمبيعات وهذه المعايير عديدة لأن جميع القرارات وفي ذهن القائم بالعملية بعض هذه المعايير، ويتأثر اختيار البديل الأفضل إلى حد كبير بواسطة المعايير المستخدمة".⁵

المطلب الثاني: مراحل عملية اتخاذ القرار

¹ صفية جدوالي، "مهارات صنع القرار في الإدارة التربوية"، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 19، ديسمبر 2014، ص 138

² فيصل يوسف محمد، "استراتيجيات اتخاذ القرارات الإدارية المفاهيم والنظريات والعوامل المؤثرة فيها" مجلة البحوث التربوية والنفسية، العدد 36، 2013، ص 26،

³ بلحاج فتيحة " الأسس النظرية والعلمية في اتخاذ القرار " المجلة الجزائرية للعلوم والسياسات الاقتصادية، العدد 7، 2016، ص 270

⁴ فتحي أحمد ذياب عواد، إدارة الأعمال الحديثة بين النظرية والتطبيق، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص 98

⁵ بشير العلاق، الإدارة الحديثة نظريات ومفاهيم، دار اليازوري، عمان، الأردن، 2008، ص 160

يمكن إجمال مراحل اتخاذ القرار فيما يلي:

1. تحديد المشكلة: عند تحديد المشكلة يجب التعمق في دراستنا لمعرفة جوهر المشكلة الحقيقي وليس الأغراض الظاهرة التي توحى للإدارة على أنها المشكلة الرئيسية، حيث يتطلب ذلك الإجابة على عدة أسئلة مثل: ما نوع المشكلة؟ وما هي النواحي الهامة والجوهرية في هذه المشكلة؟ ويجب مراعاة تعريفها بدقة والاستعانة بأهل الخبرة من داخل التنظيم أو خارجه لتشخيص المشكلة على أسس علمية وموضوعية، حيث أنه قد يرى العاملون بأن المشكلة في الإدارة قد يكون سببها ضعف شخصية المدير، أو عدم إعطاء حوافز للعاملين أو مشاكل أخرى إلا أن المهم هو التوصل إلى المشكلة الأساسية التي أدت إلى توقف الإنتاج مثلا أو انخفاض الأرباح والتي من شأنها التأثير على المؤسسة ككل وليس على فرد من أفرادها فقط.¹

2. تحليل المشكلة: بمعنى تصنيف المشكلة وتجميع الحقائق، وتصنيف المشكلة يخدم لغرض من الذي ينبغي أن يتخذ القرار ومن الذي ينبغي استشارته عند اتخاذه ومن الذي يجب إبلاغه، وبدون هذا التصنيف المسبق يكون من الصعب تحويل القرار النهائي إلى عمل فعال، وعادة يتم التصنيف حسب أربع أسس هي: الفترة الزمنية المستقبلية للقرار، وقع القرار على الوظائف والمجالات الأخرى، عدد الاعتبارات النوعية التي تدخل في القرار، مدى التكرار المنتظم للقرار.

وتعتبر عملية تجميع الحقائق والمعلومات من الأمور الحيوية عند اتخاذ القرار، فالقرارات لا تتخذ من فراغ أو جهل معلوماتي، لذلك على المدير أن ينتقي الحقائق ذات العلاقة بالمشكلة ويستبعد غيرها من المعلومات وعليه أن يتأكد تماما من صحة المعلومات، كما عليه أن يحدد المعلومات الإضافية التي تلزمه وكيفية الحصول عليها، وهناك معلومات لا يستطيع الحصول عليها بسهولة أو أنه لن يتمكن أبدا من الحصول عليها وهنا على المدير أن يكون عارفا بالمعلومات الناقصة حتى يتمكن من تقدير درجة الخطر التي ينطوي عليها القرار ومدى دقته.²

3. تحديد البدائل: تعرف البدائل على أنها طرق الحل للوصول إلى الهدف المطلوب، على أن تشمل تفصيليا كيفية التنفيذ العملي لها، وتشمل مرحلة جمع البدائل الخطوات التالية: حصر كافة البدائل الممكنة لحل المشكلة، صياغة البدائل بناء على معلومات التي تم جمعها، استكمال المعلومات اللازمة لصياغة البدائل بالدقة والتفصيل المطلوبين، تحديد النواتج والعواقب الناتجة عن كل بديل سواء كانت عواقب إيجابية أو سلبية.³

4. اختيار البديل الأمثل: يتم اختيار أفضل بديل من بين البدائل المتاحة بالاعتماد على المحددات والظروف الواقعية والفعالية للمشكلة وفقا لمعايير كمية مثل: الربح، التكلفة، عدد العملاء، نسبة التنفيذ، أو معايير كيفية:

¹ بلحاج فتيحة، نفس المرجع، ص 271

² بشير العلق، مرجع سابق، ص 166

³ علي فلاح الزعبي، عبد الوهاب بن بركة، مبادئ الإدارة الأصول والأساليب العلمية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 295

حيث يرتبط نجاح أي قرار بتحديد اشتراطات أو ظروف محددة أو معايير شخصية: وهي مرتبطة بشخصية متخذ القرار من حيث التفاؤل والتشاؤم، ويأخذ أيضا المشكلة من كافة جوانبها للحصول على حل شمولي للمشكلة وتجنب الحلول الجزئية.¹

5. التطبيق والمتابعة: وتندرج تحتها خطة التطبيق، وإجراءات التنفيذ، ومسؤوليات الأشخاص المختلفة عن التنفيذ، وكيفية تقييم أثر القرار ومن المسؤول عن ذلك، ودورية المتابعة، والآثار الجانبية للقرار، والخطط البديلة في حالة وجود أي عناصر غير متوقعة تعوق التطبيق.²

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرار:

مهما تعددت وتتنوع القرارات التي يتخذها المدير أو المسير، فإنها تتأثر بمجموعة من العوامل، بعضها داخل المنظمة وبعضها الآخر خارج المنظمة، وبعضها الآخر سلوكي أو إنساني، بالإضافة إلى عوامل كمية أخرى ترتبط بالتكلفة والعوائد المتوقعة وتتمثل العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرارات فيما يلي:³

1. عوامل البيئة الداخلية:

وتتمثل في العوامل التنظيمية وخصائص المؤسسة وتؤثر هذه العوامل على الظروف المحيطة بمتخذ القرار، وكذا تأثير القرار على الأفراد داخل المؤسسة والموارد المادية والبشرية التي تمتلكها المؤسسة ونذكر أهمها:

. عدم وجود نظام معلومات داخل المؤسسة يفيد متخذ القرار بشكل جيد؛

. عدم وضوح درجة العلاقة التنظيمية بين الأفراد والإدارات والأقسام؛

. درجة المركزية وحجم المؤسسة؛

. درجة وضوح الأهداف الأساسية للمؤسسة،

. مدى توافر الموارد المالية والبشرية والفنية للمؤسسة؛

. القرارات التي تصدر عن مستويات إدارية أخرى.

¹ علي فلاح الزعبي، عبد الوهاب بن بريكة، مرجع سابق، ص 296

² علي فلاح الزعبي، عبد الوهاب بن بريكة، نفس المرجع، ص 296

³ محمد السعيد برمق، عملية اتخاذ القرارات وعلاقتها بمراقبة نظام التسيير، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة

2. عوامل البيئة الخارجية:

وتتمثل هذه العوامل في الضغوط الخارجية المحيطة بالمؤسسة والتي تخضع لسيطرتها بل أن إدارة المؤسسة تخضع لضغوطها وتتمثل فيما يلي:

. الظروف الاقتصادية والسياسية والمالية السائدة في المجتمع؛

. التطورات الثقافية والتكنولوجية والقاعدة التحتية التي تقوم عليها الأنشطة الاقتصادية؛

. الظروف الإنتاجية القطاعية مثل المنافسين، الموردين والمستهلكين؛

. العوامل التنظيمية الاجتماعية والاقتصادية مثل النقابات، التشريعات، القوانين الحكومية، الرأي العام، السياسة العامة للدولة وشروط الإنتاج.

3. عوامل شخصية ونفسية:

تتشعب العوامل النفسية فمنها ما يتعلق ببواعث داخلية للشخص، ومنها ما يتعلق بالمحيط النفساني المتصل به وأثره في عملية اتخاذ القرار خاصة في اختيار بديل واحد من مجموعة البدائل المتاحة، أما العوامل الشخصية فتتعلق بشخصية متخذ القرار وقدراته، فالقرار يعتمد على الكثير من المميزات الفردية والشخصية للفرد والتي تطورت معه من قبل وصوله إلى المؤسسة وعليه تشكيل عمليات اختيار الأفراد وتدريبهم عوامل مهمة في نوعية القرارات المتخذة.

المطلب الرابع: اتخاذ القرارات المالية

الفرع الأول: تعريف القرارات المالية:

تعرف القرارات المالية على أنها اختيار بديل الأمثل من بين العديد من المواقف المالية والذي يترتب عليه زيادة القيمة السوقية للمؤسسة خلال فترة زمنية معينة، حيث يقوم المحلل المالي (المدير المالي) بتحليل القوائم المالية أو التقارير المالية والبحث عن المعلومات المحاسبية والمالية وتحليلها وتعديلها لتساعد في اتخاذ القرارات المالية.¹

¹ بوزيدي آسيا، بن عبد الله نعيمة، دور الأداء المالي في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ألكلي محند ولحاج، البويرة، 2014، ص 60.

وتهدف القرارات المالية إلى تعظيم القيمة السوقية للمؤسسة، فالتوليف الجيد بين قرارات الاستثمار والتمويل وتوزيع الأرباح يساهم في تحقيق أهداف الوظيفة المالية، وترتبط القرارات السابقة مع بعضها البعض ارتباطاً وثيقاً.¹

الفرع الثاني: أنواع القرارات المالية

أولاً: قرارات الاستثمار

1. تعريف القرار الاستثماري:

قبل قيامنا بتعريف القرار الاستثماري سنقوم بالتطرق إلى معنى الاستثمار "هو استخدام أموال الشركة في الفترة الحالية بهدف الحصول على إيرادات متوقعة في المستقبل، ويعتبر المحرك الحقيقي لخلق القيمة الحالية للأموال المستثمرة وذلك مع توفر نسبة عوائد معقول مقابل تحمل عنصر المخاطر المتمثل في احتمال عدم تحقق هذه التدفقات".²

أما بالنسبة للقرار الاستثماري فيعتبر من أهم وأصعب وأخطر القرارات التي تتخذها الإدارة بالمشروع فهي ذات تأثير على بقائه واستمراره ونموه ولا تقتصر هذه الاستثمارات على الأصول الثابتة فقط وإنما أيضاً الزيادة في الأصول المتداولة والمترتبة على الاستثمار، ونفقات البحوث والتطوير، وبصفة عامة تشكل الاستثمارات في الأصول والبحوث الجانب الأكبر من الاستثمارات وتستدعي عناية خاصة لثلاث أسباب:³

* يصعب بعد الشروع في تنفيذ الاستثمارات الثابتة التخلي أو العدول عنها بسبب ضخامة حجم الأموال التي تم إنفاقها في مرحلة الإعداد، ومعنى التخلي عن الاستثمار تحمل خسائر مالية ضخمة؛

* المخاطر المترتبة عن العدول عن الاستثمار، لانعدام المرونة في كثير من الاستثمارات الثابتة، ونعني بالمرونة السرعة في الرجوع إلى الوضع المبدئي (ما قبل الشروع في تنفيذ الاستثمار) فقد يكون من السهل تحويل مبنى إداري إلى مبنى سكني، ولكن يصعب تحويل معمل لتكرير البترول إلى غرض آخر؛

* تعتبر تكلفة الخطأ المترتبة عن الاختيار الخاطئ للاستثمارات عالية، حيث يتطلب الأمر وقتاً لإرجاع الأوضاع إلى الوضع المبدئي وما يترتب على ذلك من آثار، فيمكن تصور الآثار المترتبة على إغلاق مصنع مثلاً فليست آثار مالية فقط وإنما يمتد ذلك إلى الوضع المستقبلي للشركة، وبذلك يؤدي التنوع الغير مدروس إلى تصفية الشركة.

¹ مليكة زغيب، إلياس بوجعادة، دراسة أسس صناعة قرار التمويل بالمؤسسة الاقتصادية، ورقنت بحث مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول صناعة القرار في المؤسسة الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة.

² هنادي عبد المنعم أحمد الأحمر، "أثر مكونات هيكل رأس المال في القرارات التمويلية والاستثمارية"، مجلة أماراباك، المجلد 9، العدد 28، 2018، ص 80

³ عبد الغفار حنفي، استراتيجية الإدارة المالية في اتخاذ القرارات الاستثمارية، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2008، ص 262

يعرف القرار الاستثماري على أنه " اختيار بديل يعطي أكبر عائد حيث أن هذا القرار يترتب عليه التضحية وإغراق مبالغ ضخمة في استخدام معين يصعب تحويله أو الرجوع عنه إلا بحدوث خسائر كبيرة، كما أن اكتمال الحصول على العوائد والمنافع المنتظرة غير مؤكدة سواء في مقدارها أو حجمها أو توقيتها ومن هنا تأتي دراسة جدوى المشروعات الاستثمارية بهدف تقييم المشروعات من حيث العائد واتخاذ القرار الاستثماري المناسب" أو هو " عملية تخصيص مجموعة من الموارد في الوقت الحاضر على أمل تحقيق عوائد على مدار فترات زمنية

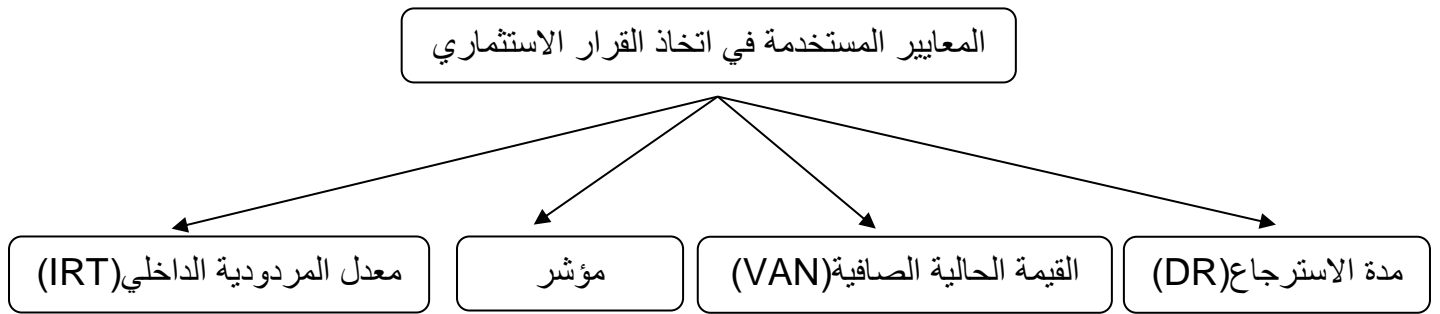
مقبلة" ¹ ويعتبر قرار الاستثمار من أصعب القرارات التي تتخذ لسببين رئيسيين هما: ²

أ. أنه يعتمد كلياً على التنبؤات؛

ب. مراعاة أن يكون الاستثمار متماشياً مع أنشطة الشركة وأهدافها وسياساتها.

2. المعايير المستخدمة في اتخاذ القرار الاستثماري

الشكل رقم (3): المعايير المستخدمة في اتخاذ القرار الاستثماري



المصدر: خري عبد الناصر، محاضرات في مقياس المالية، السنة الثانية ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2008، ص 28.

هناك عدة معايير يمكن استخدامها في اتخاذ القرار الاستثماري أهمها: ³

1. مدة الاسترجاع (DR): مدة الاسترجاع هي المدة الضرورية لاسترجاع رأس المال المستثمر في المشروع خلال جميع العوائد المنتظرة منه وتحسب مدة الاسترجاع بالعلاقة التالية:

$$DR = \text{رأس المال المستثمر} / \text{التدفق النقدي السنوي}$$

¹ أمين السيد أحمد لطفى، تقييم المشروعات الاستثمارية باستخدام مونت كارلو للمحاكاة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص 11

² عبد الغفار حنفي، مرجع سابق، ص 263

³ خري عبد الناصر، محاضرات في مقياس المالية، السنة الثانية ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بن خدة، الجزائر،

إذا كنا بصدد المفاضلة بين مجموعة من البدائل الاستثمارية فالدليل الاستثماري المناسب هو الذي يسترجع رأس ماله في أقصى مدة زمنية.

2. القيمة الحالية الصافية (VAN): وهي الفرق بين القيمة الحالية وتكلفة الاستثمار، أو الفرق بين مجموع التدفقات النقدية المتولدة عن الاستثمار والمحينة إلى زمن بداية النشاط ورأس المال المستثمر في المشروع وتحسب القيمة الحالية بالعلاقة التالية:

$$VAN = [V_i (1+t)^{-i}] I$$

حيث أن:

i : السنة

n : مدة حياة الاستثمار

V_i : التدفق النقدي للسنة i

$(1+t)^{-i}$: معامل التحيين t : معدل التحيين I : رأس المال المستثمر

الدلالة المالية للقيمة الحالية الصافية:

القيمة الحالية الصافية < 0 : استثمار جيد يعني العائد أكبر من الاستثمار.

القيمة الحالية الصافية $= 0$: استثمار بدون جدوى يعني العائد يساوي رأس المال المستثمر.

القيمة الحالية الصافية > 0 : استثمار سيئ يعني العائد أقل من الاستثمار.

3. مؤشر الربحية (IP): هو مؤشر يقيس نسبة مجموع التدفقات النقدية المحينة إلى تكلفة الاستثمار ويحسب

بالاعتماد على العلاقة التالية:

$$IP = (VAN / I) + 1$$

حيث أن:

I : رأس المال المستثمر

VAN : القيمة الحالية الصافية

الدلالة المالية لمؤشر الربحية:

مؤشر الربحية < 1 : الاستثمار مقبول

مؤشر الربحية > 1 : الاستثمار مرفوض

4. **معدل المردودية الداخلي (TIR):** هو معدل التحيين الذي يحقق التعادل بين تكلفة الاستثمار ومجموع التدفقات المحينة وبحسب بالعلاقة التالية:

$$TIR = [1 - (1+t)^{-1} / t]$$

حيث أن :

C = رأس المال المستثمر / التدفق النقدي السنوي

$$TIR = t$$

ثم نبحث في الجداول المالية عن المعدل t الذي يتناسب مع القيمة C ويكون:

3. أنواع القرارات الاستثمارية:

تصنف القرارات الاستثمارية وفقا لعدة معايير منها:¹

1. قرار الاستثمار حسب سعر الأداة الاستثمارية:

يواجه المستثمر ثلاث مواقف تتطلب منه اتخاذ قرار، وتتوقف طبيعة القرار الذي يتخذه على طبيعة العلاقة القائمة بين سعر الأداة الاستثمارية وقيمتها من وجهة نظره، ضمن هذا الإطار تندرج قرارات الاستثمار تحت ثلاث أنواع هي:

1.1/ قرار الشراء: يتخذ المستثمر هذا القرار كلما كانت القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقع الحصول عليها بما فيها قيمة المخاطرة أكبر من القيمة السوقية الحالية لها، فيبني متخذ قرار الاستثمار بناء على هذه العلاقة.

2.1/ قرار عدم التداول: كلما كانت القيمة السوقية الحالية للاستثمار مساوية للقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة، أي عدم وجود عوائد منتظرة في هذه الحالة يفضل المستثمر الاحتفاظ بأمواله.

3.1/ قرار البيع: يتخذ المستثمر قرار البيع عندما يرى القيمة السوقية للأصل المالي المكتسب أكبر من القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة بما فيها المخاطرة، أي وجود الربح والجدوى المالية من قرار البيع.

¹ أوراغ خولة، مرجع سابق، ص ص 68 69

2. قرار حسب صفة القرار:

وفق هذا المعيار يمكن التمييز بين ثلاثة قرارات هي:

1.2/ قرارات تحديد أولويات الاستثمار: في هذه الحالة يكون المستثمر أمام عدد معين من البدائل الاستثمارية المحتملة والممكنة لتحقيق نفس الأهداف ويصبح المستثمر أمام عملية اختيار البديل الأفضل بناء على مدى ما يعود عليه من عائد خلال فترة زمنية معينة، ومن ثم يقوم بترتيب الاستثمار طبقاً للأولويات التي يجدها واهتمامات كل مرحلة فإذا اعتبر أن عائد الاستثمار هو الذي يحكم تفضيلاته فإنه سيقوم بترتيب البدائل الاستثمارية طبقاً لهذا المدخل.

2.2/ قرار القبول أو رفض الاستثمار: في هذا النوع من القرارات يكون المستثمر أمام بديل واحد لاستثمار أمواله في نشاط معين أو الاحتفاظ بها دون استثمار، وفي هذه الحالة فالمستثمر عليه أن يقبل البديل الاستثماري الذي تمت دراسته بصورة تفصيلية أو يرفضه لعدم إمكانية تنفيذه.

3.2/ قرارات الاستثمار المانعة تبادلياً: توجد في هذا النوع القرارات العديد من فرص الاستثمار ولكن في حالة اختيار المستثمر إحدى هذه الفرص في نشاط معين لا يمكنه من اختيار نشاط آخر، وعليه في هذه الحالة الأخذ بعين الاعتبار تكلفة الفرصة البديلة نتيجة عدم تنفيذ البديل الآخر.

3. القرارات الاستثمارية في ظروف التأكد والمخاطرة وعدم التأكد:

يمكن أن تتخذ القرارات في ظروف التأكد حيث تكاد تتعدم المخاطرة أو تقترب من الصفر ومن ثم تتخذ عملية القرار الاستثماري بسهولة وببساطة حيث تكون لدى متخذ القرار معلومات كاملة ولديه دراية تامة بالمستقبل ونتائجه وهو وضع يكاد لا يحدث إلا قليلاً فيما يتعلق بالقرارات الاستثمارية لأنها دائماً مصحوبة بدرجة معينة من المخاطرة. وهناك القرارات الاستثمارية التي تتم في حالة عدم التأكد وهي الحالات التي تكون درجة المخاطرة فيها تقترب بقوة من 100% وهي قرارات قل أن تحدث في مجال الاستثمار وتحتاج إلى خبرة عالية في إجراء دراسات الجدوى في مجال الاستثمار وتحتاج إلى دقة كبيرة في إجراء دراسات الجدوى وتطبيق أساليب على درجة مرتفعة من التقدم لكي يتخذ القرار الاستثماري في مثل تلك الظروف.

4. القرارات الاستثمارية التي تعتمد على التحليل الوصفي والتحليل الكمي:

يمكن أن نجد قرارات استثمارية تعتمد على التحليل الوصفي والكمي فقط وهذه قليلة الحدوث في عالم اليوم، أو قرارات تعتمد على التحليل الكمي فقط وهي أيضاً ليست بالكثيرة الحدوث ولكن الواقع العملي يغلب على القرارات الاستثمارية فيه الأخذ بالتحليل الوصفي والكمي معاً.

4. مقومات اتخاذ قرار الاستثمار:

تستلزم الضرورة أن يكون القرار الاستثماري ناجحاً، ولكي يكون كذلك لا بد أن يستند على أسس ثلاث:¹

1. اعتماد استراتيجية الملائمة: تتوقف بشكل أساسي على أولويات المستثمر، التي يعبر عنها بمنحنى تفضيله الاستثماري والذي يتشكل من رغبات المستثمر تجاه كل من الربحية والسيولة والأمان، وهذه المتغيرات تحدد في الوقت نفسه ميل هذا المنحنى، فالربحية تتأثر من خلال العائد المتوقع من الاستثمار، بينما السيولة والأمان فيعبر عنهما بالمخاطرة والتي يكون المستثمر مستعداً لقبولها في ضوء العائد المتوقع من الاستثمار، ويمكن تصنيف المستثمرين إلى ثلاث أشكال:

* **المستثمر المتحفظ:** الذي يكون حساساً جداً لعنصر المخاطرة.

* **المستثمر المضارب:** الذي يعطي الأولوية لمسألة الربحية ما يجعل حساسيته للمخاطرة متدنية.

* **المستثمر المتوازن:** وهو المستثمر الرشيد الذي يهتم بكل من العوائد والمخاطر بشكل متوازن.

2. مراعات العلاقة بين العائد والمخاطرة: يجب على المستثمر قبل اتخاذ أي قرار استثماري أن يعرف مقدماً كل من العائد المتوقع ودرجة المخاطرة وفي ضوء تقدير درجة احتمال تحقيق العائد تتحدد المخاطرة لأن درجة المخاطرة تقاس باحتمال عدم تحقق العائد المتوقع حيث أن هناك العديد من الأساليب الإحصائية التي يمكن الاستعانة بها في التنبؤ منها التباين والانحراف المعياري.

3. الاسترشاد بالأسس العلمية في اتخاذ قرار الاستثمار: بقصد أن يكون القرار رشيداً فعلى المستثمر أن يوظف أولاً المنهج العلمي في اتخاذ القرار لناحية تحديد الهدف من الاستثمار، تهيئة البيانات والمعلومات الملائمة لاتخاذ القرار، تحليل ودراسة الجوانب المالية للبدائل الاستثمارية، اختيار البديل الاستثماري الأفضل بالإضافة إلى أنه يجب على متخذ القرار الاستثماري أن يأخذ بعين الاعتبار المبادئ والمعايير كأساس لاتخاذ القرار ومن أهمها:

أ . **مبدأ تعدد الخيارات (البدائل الاستثمارية):** يقوم المسير بإجراء المفاضلة بين البدائل واختيار البديل الأمثل الذي يتناسب مع الهدف، وكلما كانت البدائل كثيرة ومتعددة فإنها تعطي متخذ القرار مرونة أكبر وتمكنه من اتخاذ القرار الصائب.

ب . **مبدأ الخبرة والتأهيل:** يعني أن قرار الاستثمار يتضمن حيثيات ويستلزم إمكانيات فنية وعلمية قد لا تتوفر لدى العديد من المستثمرين، الأمر الذي يستلزم الاستعانة بمشورة المختصين في هذا المجال.

¹ طلال كداوي، تقييم القرارات الاستثمارية، دار اليازوري، عمان، الأردن، 2008، ص 17 - 20

ج . مبدأ الملاءمة: بمعنى اختيار المجال الاستثماري المناسب، وكذلك الإدارة الاستثمارية المناسبة في ذلك المجال بما ينسجم وظروف المستثمر سواء كان فردا أو مؤسسة.

د . مبدأ التنوع أو توزيع المخاطر الاستثمارية: أي اختيار عدد من الأدوات الاستثمارية بغية تخفيض أثر المخاطر وخاصة المخاطر غير النظامية.

ثانيا: قرار التمويل

1. تعريف قرار التمويل

قبل أن نقوم بتعريف قرار التمويل يجب التطرق إلى مفهوم التمويل " هو تحصيل الأموال اللازمة للشركة بشروط مناسبة تتفق مع أهدافها"¹

أما قرار التمويل عرف بأنه " يشمل القرارات الخاصة بالحصول على الأموال واستخدامها ويتطلب معرفة الطريقة التي يمكن استخدامها لتقرير ما إذا كان على الشركة الإبقاء على الاستثمار كما هو أو زيادته أو إنقاصه، وذلك بالنسبة لجميع أنواع الأصول التي تستخدم فيها الأموال"²

ويعرف أيضا " الكيفية التي تتحصل بها المؤسسة على الأموال الضرورية للاستثمارات، فهل يجب عليها إصدار أسهم جديدة أو اللجوء للاستدانة وهذا القرار مرتبط ارتباطا وثيقا بقرار الاستثمار لذلك يجب عليها أن تختار المشاريع الاستثمارية التي تضمن لها مردودية مرتفعة مع تكلفة منخفضة وتقلص من أخطار الإفلاس"³

2. مصادر التمويل:

سنعرض فيما يلي إلى مصادر التمويل على أساس مدتها إي يتم تقسيمه إلى مصادر تمويل طويلة الأجل ومصادر تمويل قصيرة الأجل كما يلي:

أولا: مصادر التمويل طويلة الأجل:

هي تلك المصادر التي تكون مدتها أكثر من سنة وتستخدم في الاستثمارات طويلة الأجل، أو تلبية الاحتياجات الدائمة لبعض الأصول المتداولة وتتنقسم إلى نوعين:⁴

¹ بوزايدي آسيا، بن الله نعيمة، مرجع سابق، ص 62

² هنادي عبد المنعم أحمد الأحمر، مرجع سابق، ص 78

³ زغيب مليكة، إلياس بوجعادة، مرجع سابق.

⁴ دريدي كمال آل شبيب، مبادئ الإدارة المالية، دار المناهج، عمان، الأردن، 2009، ص ص 117-123

1. مصادر التمويل الخارجية: وهي تلك المصادر التي يحصل عليها المشروع من مصادر خارجية بموجب شروط وإجراءات لا بد من تنفيذها ويمكن تصنيفها إلى نوعين من المصادر:

النوع الأول: أموال الملكية:

1. الأسهم العادية: هي وثيقة ذات قيمة اسمية واحدة تطرح للاكتتاب العام ولها القابلية على التداول وغير قابلة للتجزئة ولا تستحق الدفع في تاريخ محدد، أي أنها أبدية على طول عمر المشروع ولا تلتزم بتوزيع أرباح ثابتة سواء من ناحية تحديد قيمة هذه الأرباح أو فترات استحقاقها، وتحسب قيمة وعدد الأسهم المصدرة بعد تقدير حجم الأموال المستثمرة، وبعد ذلك يتم تحديد كيفية إصدار الأسهم و سعر الإصدار، ويعتبر التمويل بالأسهم العادية وسيلة تمويل رئيسية بالنسبة لشركات المساهمة لأن استخدام هذه الطريقة من التمويل سوف لا يحمل المشروع أي كلفة يلتزم بها تجاه الغير مقابل استخدام الأموال إلا في حالة تحقيق الربح واتخاذ قرار بالتوزيع على المساهمين، حيث أن هذه الأسهم تصدر عادة عند تأسيس الشركة، ويمكن اللجوء إلى إصدار الأسهم في مرحلة أخرى لزيادة رأس مالها المكتتب به، وللأسهم العادية قيمة اسمية وقيمة دفترية وقيمة إصدار السهم وقيمة سوقية و القيمة التصفوية للسهم،

فالقائمة الاسمية: هي قيمة السهم في وثيقة الإصدار.

القيمة الدفترية: فتمثل بقيمة هذه الأسهم وفي سجلات المحاسبية للشركة وتمثل مجموع رأس المال المساهم به والاحتياطات والأرباح غير الموزعة مقسومة على عدد الأسهم المصدرة.

القيمة السوقية: فهي القيمة التي تتحدد نتيجة التعامل في السوق المالي بمشاركة أطرافه وتعتبر هذه القيمة عن سعر التداول في السوق، أي هي عبارة عن قيمة الموجودات في السوق بعد تسديد الالتزامات وحقوق الأسهم الممتازة مقسومة على عدد الأسهم العادية.

قيمة إصدار السهم: فهي القيمة التي يتم بموجبها تحديد سعر السهم العادي وبيعه في السوق المالي ويصدر السهم هنا بسعر أقل من القيمة السوقية وأقل من القيمة الدفترية ويسمى بسعر الإصدار.

القيمة التصفوية للسهم: فهي تلك القيمة التي يتوقع المساهم الحصول عليها عند تصفية أموال الشركة أي أنها عبارة عن نصيب السهم من قيمة الموجودات بعد البيع وتسديد كافة حقوق الدائنين من حملة الأسهم الممتازة والسندات مقسومة على عدد الأسهم المصدرة.

2. الأسهم الممتازة: هي أسهم تعد من عناصر حقوق الملكية ولا تلزم الجهة المصدرة بتاريخ محدد لرد قيمتها، وللشهم الممتاز قيمة اسمية وقيمة سوقية وقيمة دفترية، فالقائمة الاسمية هي قيمة السهم في وثيقة الإصدار، أما

القيمة السوقية فهي القيمة التي تتحدد نتيجة التعامل في السوق المالي بمشاركة أطرافه، أما القيمة الدفترية فتتمثل بقيمة هذه الأسهم وفي سجلات مقسومة على عدد الأسهم المصدرة ولا يتم الاحتياطات و الأرباح المحجوزة لأنها تعتبر حقوقاً لحملة الأسهم الممتازة، ويحصل حملة الأسهم الممتازة على الربح بمقدار نسبة مئوية ثابتة من القيمة الاسمية للسهم الممتاز وله الأولوية في الحصول على هذه النسبة قبل حقوق حملة الأسهم العادية، ولحامليها الأولوية في الحصول على نصيبه عند التصفية وهو بذلك يجمع بين صفات الأسهم العادية والسندات، وعادة يحدد حداً أعلى للعائد الذي يحصل عليه حملة الأسهم الممتازة، ولا يتمتع حملة الأسهم الممتازة بحق التصويت عند حضور اجتماعات الجمعية العمومية، وتحل نسبة الأرباح التي يحصل عليها حملة الأسهم الممتازة في شروط إصدار هذه الأسهم، ولغرض تحديد القيمة الاسمية للسهم الممتاز فإن ذلك يرتبط بمقدار رأس مال الشركة وقوتها في السوق، وفي كل الأحوال لا يحصل حامل السهم الممتاز من حصته من الأرباح إلا بعد أن تحقق الشركة هذه الأرباح و تقرر توزيعها.

النوع الثاني: الأموال المقترضة

يمكن الحصول عليها بواسطة إصدار السندات أو القروض المصرفية طويلة الأجل:¹

1. السندات: تمثل السندات صكوكاً قابلة للتداول يعتبر حاملها دائناً في مواجهة المؤسسة المصدرة وله الحق في الحصول على دخل ثابت يدفع سنوياً أو نصف سنة دون النظر للدخل الذي تحققه الشركة وذلك إلى جانب إعادة سداد أصل السند، حيث أنه يحق لحامل السند الحصول على الفوائد قبل دفع أي توزيعات لحملة الأسهم الممتازة والأسهم العادية وله أيضاً حق الأولوية في الحصول على كافة حقوقه في حالة تصفية الشركة بالإضافة إلى أن السندات تتصف بانخفاض درجة الخطورة التي يتحملها حائزيها مقارنة بالمخاطر التي يتحملها حملة الأسهم الممتازة وهناك العديد من السندات نذكر منها:

أ. السندات القابلة للتحويل لأسهم: تعطي لحاملها الحق في مبادلتها بعدد محدد من الأسهم العادية عند أي وقت وتظهر هذه السندات بأسعار فائدة أقل من السندات العادية، ويتم التحويل على أساس معدل التحويل وسعر التحويل، ويقصد بمعدل التحويل عدد الأسهم التي يمكن الحصول عليها مقابل تحويل السند، فيم يعني سعر التحويل السعر الفعال المدفوع للسهم العادي من خلال تحويل السند.

¹ عاطف وليم أندوراس، مرجع سابق، ص 380

ب . **السندات المضمونة:** تتيح السندات المضمونة حماية لعائد السند من مخاطر عدم التسديد حيث تقوم الشركة المصدرة للسند برهن بعض أصولها للوفاء بالدين وفوائده، فإذا عجزت الشركة عن تسديد التزاماتها تجاه حملة السندات يتم استيفاء الديون من خلال بيع الأصول المرهونة.

ج . **السندات غير المضمونة:** وهي سندات غير مضمونة بأي أصول، وترتبط أساسا بطبيعة أصول المشروع وقوة مركزه الائتماني، وتأسيسا على ذلك يمكن القول أن قدرة المؤسسة على إصدار هذه السندات ترتفع بزيادة ما تمتلكه من أصول ثابتة وبارتفاع قوة مركزها الائتماني.

د . **السندات القابلة للاستدعاء:** يتم عادة سداد أصل السندات عند استحقاقها، غير أنه يوجد نوع من السندات يسمى بالسندات القابلة للاستدعاء تتيح للشركة المقترضة إمكانية استدعائها، ويحدث هذا عند انخفاض أسعار الفائدة بعد بيع السندات المصدرة، وفي هذه الحالة ترغب الشركة المصدرة للسندات في استعجال استحقاق السندات أي استدعائها واستبدالها بإصدار سندات أخرى بأسعار فائدة أقل من السندات القديمة، وفي مقابل حق الاستدعاء تتعهد الشركة المصدرة بسداد علاوة إضافية عند الاستدعاء تضاف إلى القيمة الاسمية للسند، باعتبار أن الاستدعاء ينطوي على خطر يتعرض له حامل السند لأنه سيضطر بعد استدعاء السند إلى شراء سندات أخرى تغل عوائد أقل من السندات القديمة.

2. القروض طويلة الأجل: تحصل عليها المؤسسة من المؤسسات المالية كالمصارف وشركات التأمين أو من مؤسسات خارجية، وبخلاف السندات تمثل القروض وسيلة عن طريق التفاوض المباشر يتم من خلالها انتقال الأموال من المقرض إلى المقترض وفقا لشروط محددة بينهما ومن هذه الشروط: قيمة القرض ومعدل الفائدة المستحق عليه وتاريخ استحقاقه، رهونات المرتبطة بالقرض، فترة السماح المرتبطة بالقرض والجدول الزمني لسداد أعباء القرض، أوجه الاستخدام التي سيخصص لها القرض.

حيث أنه يتم سداد الفوائد بشكل دوري، فيما يتم استهلاك القرض على أقساط متساوية وتواريخ معينة أو قد يتم سداده مرة واحدة في تاريخ استحقاق متفق عليه، وتتصف القروض بخاصية المرونة مقارنة بالسندات، وتتيح هذه الخاصية إمكانية تغيير بنود العقد في حالة حدوث تغيرات في الظروف الاقتصادية تستدعي تغيير هذه الشروط الأمر الذي يصعب تحقيقه في المصادر الأخرى للتمويل طويل الأجل.

2. مصادر التمويل الداخلية

هي تلك المصادر التي تعتمد على مصادر التمويل من داخل المؤسسة نفسها ويمكن تصنيفها إلى ما يلي:

أ. الأرباح المحتجزة: كما تعرف أيضا بالأرباح غي الموزعة التي لم يتم توزيعها على المساهمين والتي تهدف إلى توسيع وتنمية المؤسسة والتي يتح الحصول عليها من خلال تحديد الفرق بين مختلف إيرادات وتكاليف المؤسسة بغية إيجاد النتيجة النهائية التي تمثل الربح الخاضع للضريبة وبعد طرح الضريبة والأرباح الموزعة نجد الأرباح غير الموزعة والتي تعتبر كتمويل ذاتي داخلي للمؤسسة.¹

ب. الاحتياطات: تمثل الاحتياطات مبالغ يتم الحصول عليها من الأرباح المحققة لتدعيم المركز المالي للمؤسسة أو لمواجهة خسائر محتملة الوقوع، ويتوقف تكوين الاحتياطات على نتيجة أعمال المنشأة وتحقيقها لأرباح، وذلك أن الاحتياطي يشكل جزء من الأرباح القابلة للتوزيع تقابله زيادة في الأصول و يدخل ضمن حقوق ملاك المؤسسة، ويتم حجز الاحتياط إما بمقتضى القانون أو النظام الأساسي للمؤسسة كاحتياطي قانوني، والاحتياطي النظامي، واحتياط شراء سندات حكومية، أو قد يكون تكوين الاحتياط بقرارات صادرة من مجلس الإدارة وبموافقة الجمعية العمومية للشركة كاحتياطات التوسعات والتجديدات.²

ج. المخصصات: وهي التي يتم خصمها من حساب الأرباح والخسائر لمواجهة التزامات مؤكدة كمخصص اهتلاك الآلات، وقيمة المخصصات تؤثر على ضريبة الأرباح التجارية والصناعية بالنقص لاعتبارها مصاريف، كما أنها تحقق سيولة نقدية في بعض الأحيان، ويمكن إعادة استثمارها حتى يحل موعد استبدال الأصل.³

ثانيا: مصادر التمويل قصيرة الأجل

هي ذلك النوع من مصادر التمويل الذي يستخدم لتمويل العمليات الجارية، أي لتغطية الاحتياجات المالية الموسمية وقصيرة الأجل الخاصة بتنفيذ الأنشطة الجارية للمشروعات، وتكون فترة التمويل عادة أقل من سنة لتغطية كلفة دورة الاستثمار سواء كانت صناعية أو تجارية، حيث أنه توجد عدة مصادر لتمويل الأصول قصيرة الأجل يمكن إجمالها بنوعين أساسيين هما الائتمان التجاري والائتمان المصرفي كما يلي:⁴

1. الائتمان التجاري: هو عبارة عن تمويل قصير الأجل يمنحه المورد إلى المشتري عند شراء بضاعة بقصد إعادة البيع أو استخدامها كمادة أولية لإنتاج بضاعة مصنعة، لذلك فإن الائتمان الاستهلاكي والبيع بالتقسيط الذي يمنحه التاجر للمستهلك لا يعتبر ضمن الائتمان التجاري لأن الشروط الخاصة بمنح الائتمان التجاري تنص على بيع البضاعة والمتاجرة بها، ويحتاج المشتري إلى هذا النوع من التمويل في حالة عدم كفاية رأس المال العامل،

¹ سليم مجلخ، مطبوعة محاضرات في مقياس تمويل المؤسسة، سنة أولى ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2017، ص 7

² عاطف وليم أندوراس، مرجع سابق، ص 38

³ عبد الله السنفي، الإدارة المالية، دار الكتاب الجامعي، صنعاء، 2013، ص 242

⁴ دريد كمال آل شبيب، مرجع سابق، ص 148.138

والهدف من الائتمان التجاري هو تلبية الاحتياجات من مصادر خارجية في حالة عدم إمكانية الحصول على القروض المصرفية مع توفر الرغبة عند المورد لبيع البضاعة بالأجل أو لانخفاض كلفة هذا الائتمان، وهناك بعض الظروف التي تساعد على منح الائتمان التجاري و هي الظروف الموسمية وظروف الطوارئ.

2. الائتمان المصرفي: تحتاج المشاريع عادة خلال دورتها الاستثمارية والتشغيلية إلى التمويل قصير الأجل خلال فترة زمنية محددة لتغطية الاحتياجات خلال هذه الدورة أو التوسع في نشاط المشروع، وقد تكون هذه الاحتياجات موسمية أول لغرض شراء المواد الأولية أو زيادة تراكم المخزون السلعي، إضافة إلى إيجاد مصادر مالية سائلة لموازنة ارتفاع الذمم المدينة والمتزامن مع زيادة المبيعات بالأجل، وكذلك في حالة الحاجة إلى القرض قصير الأجل للاستفادة من الخصم النقدي عند الحصول على الائتمان التجاري، ولذلك نطلق على القروض قصيرة الأجل تسمية القروض ذاتية التسييل لأنها تساهم في دورة الإنتاج وبيع البضاعة والحصول على قيمة الذمم المدينة، وعليه يمكن أن يسدد المشروع القرض بصورة تلقائية من خلال التدفقات النقدية التي يحصل عليها من خلال مدة القرض، وعادة يشترط المصرف أن يتم تسديد قيمة القرض من فترة أقل من سنة، مع الحرص على تطابق الدورية النقدية للمشروع مع فترة القرض المصرفي، وتظهر القروض المصرفية في بند الخصوم في ميزانية المشروع تحت عنوان أوراق الدفع.

3. تكلفة مصادر التمويل:

إن اختلاف المصادر التي تحصل منها المؤسسة على احتياجاتها من الأموال أدى إلى اختلاف تكلفة التمويل من هذه المصادر واختلاف النماذج التي تعتمد عليها في تقدير تكلفة كل نوع ويتطلب تحديد تكلفة كل مصدر ومعرفة مقدار العائد والمخاطرة المترتبة عن كل مصدر ومن هذه التكاليف نجد:

1. تكلفة الاقتراض: تعرف بأنها معدل العائد الذي يجب تحقيقه على الاستثمارات الممولة بواسطة الاقتراض حتى يمكن الاحتفاظ بالإيرادات المتوافرة لحملة الأسهم بدون تغيير...ويمكن القول أن تكلفة الاقتراض معدل العائد الداخلي الذي يتساوى عند صافي متحصلات المؤسسة من عملية الاقتراض مع القيمة الحالية للأموال التي تدفعها المؤسسة للمقرضين، كما يمكن القول أن تكلفة الاقتراض ما هي إلا معدل الفائدة الذي تدفعه المؤسسة للمقرضين والذي يجب تعديله بعد إستبعاد الوفورات الضريبية التي تحققها المؤسسة لأن الفائدة على القروض تعتبر من التكاليف التي يتم خصمها عند حساب الضريبة على الأرباح وتوضح ذلك العلاقة التالية:¹

$$Kd' = Kd (1-T)$$

حيث أن:

¹ عبد المجيد تيموي، نحو بناء نظرية لتفسير السلوك التمويلي للمؤسسات الجزائرية، مذكرة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،

Kd' : تكلفة الاقتراض بعد الضريبة؛

Kd : معدل الخصم (تكلفة الاقتراض)؛

T : يمثل معدل الضريبة المفروض على أرباح المؤسسة.

2. تكلفة الأسهم الممتازة: تتمثل تكلفة الأسهم الممتازة في معدل العائد الذي يطلبه المستثمرين على الأسهم، ويتم حسابها بقسمة توزيعات الأرباح على حملة الأسهم الممتازة على سعر السوق للسهم الممتاز مطروحا منه قيمة مصاريف الإصدار ويمكن توضيحها بالعلاقة التالية:¹

$$\text{تكلفة الأسهم الممتازة} = \frac{\text{التوزيعات للأسهم الممتازة} / (\text{السعر السوقي للأسهم الممتازة} - \text{مصاريف إصدار السهم الممتاز})}{\text{مصاريف إصدار السهم الممتاز}}$$

3. تكلفة الأسهم العادية الجديدة: تسمى الأسهم العادية الجديدة بأموال الملكية الخارجية، ويتميز التمويل بإصدار أسهم عادية جديدة بارتفاع تكلفته بالمقارنة بتكلفة الأرباح المحتجزة، ذلك أن إصدار أسهم عادية جديدة يتطلب إنفاق مصروفات لإصدارها كما يتطلب نفقات لبيعها وتسويقها، بينما لا يتطلب التمويل باستخدام الأرباح المحتجزة إنفاق مثل هذه المصروفات، ويتم تحديد تكلفة التمويل بإصدار أسهم جديدة وفقا للمعادلة التالية:²

$$\text{تكلفة الأسهم العادية} = \frac{\text{التوزيعات المتوقعة في نهاية العام الأول من الإصدار} / \text{سعر السهم في السوق} (1 - \text{مصروفات الإصدار})}{\text{معدل نمو التوزيعات}}$$

4. تكلفة الأرباح المحتجزة والاحتياطات والمخصصات: تعتبر كل من الأرباح المحتجزة من أموال الملكية التي تستخدمها المؤسسة في تمويل استثماراتها، ويترتب عنها تكلفة شأنها في ذلك شأن المصادر الأخرى، حيث يمكن الاعتماد أيضا على نموذج تسعيرة الأصول الرأسمالية أو نموذج التدفقات النقدية المخصومة لتقدير تكلفة الأرباح المحتجزة باختلاف بسيط عن الأسهم العادية يتمثل في كون احتجاز هذه الأرباح لا يترتب عليه أي مصروفات تتحملها المؤسسة، لذلك فهي تتساوى مع معدل العائد الذي يطلبه المساهمون.³

أما الاحتياط فإنه يمكن القول أن التمويل عن طريق الاحتياطات القانونية يعتبر مجانا وبدون تكلفة.⁴

¹ عاطف وليم أندوراس، مرجع سابق، ص 411

² عاطف وليم أندوراس، نفس المرجع، ص 416

³ عبد المجيد تيموي، مرجع سابق، ص 10

⁴ عبد الله السنفي، مرجع سابق، ص 260

أما المخصصات فإن تكلفتها عبارة عن تكلفة المصدر التمويلي الذي تم بواسطته شراء الأصل، ولكن لأن الميزانية لا تقوم على مبدأ التخصيص، وأنه يصعب ربط مصدر معين بأصل معين، فإنه تعتبر تكلفة المخصصات عبارة عن المعدل الذي يمكن تحقيقه لو استثمر المشروع في مجالات أخرى.¹

5. تكلفة الائتمان المصرفي: تنحصر تكلفة الائتمان المصرفي أساساً في معدل الفائدة المطبق على القروض التي تمنحها البنوك للمؤسسات، وكذلك في تكلفة الخصم والعمولات المرتبطة بخصم الأوراق التجارية قبل تاريخ استحقاقها، وعند حساب تكلفة الاقتراض يجب التمييز بين التكلفة الظاهرة للقروض والتكلفة الحقيقية أي:²

أ . **التكلفة الظاهرة:** وهي عبارة عن المعدل الذي يحقق المساواة بين المبلغ المقترض من جهة وبين القيمة الحالية للفوائد السنوية مضاف إليها القيمة الحالية للمبلغ الأساسي للقروض والمسدد في نهاية المدة و المبلغ المقترض=القيمة الحالية للقروض الواجب تسديده في نهاية المدة.

ب . **التكلفة الحقيقية:** تعرف بأنها التكلفة الحقيقية التي تتحملها المؤسسة فعلاً بعد الاستفادة من الوفر المحقق من الضريبة على الأرباح، وذلك على اعتبار أن القانون الضريبي يعتبر الفوائد التي تدفعها المؤسسة لقاء الأموال المقترضة تكلفة معفاة من الضريبة.

ويتم حساب التكلفة الحقيقية للقروض حسب القانون التالي:

$$Ke = r(1-T)$$

حيث أن:

Ke : التكلفة الحقيقية؛

r : معدل الفائدة؛

T : معدل الضريبة.

6. الائتمان التجاري: قد يكون الائتمان التجاري بدون تكاليف عندما لا يضع المورد شروط بيع عند الدفع، أما الائتمان الذي يمنح بشروط دفع فيمكن قياس تكاليفه عن طريق مقدار الخصم النقدي الممنوح، فإذا كانت شروط الدفع (10/2 صافي 30 يوم) يعني هذا أن المشتري يحصل على خصم 2% إذا دفع خلال عشر أيام الأولى، لمدة عشرين يوم، وهي كلفة الائتمان إذا لم يدفع خلال وسيدفع 2% من قيمة الفاتورة مقابل استعمال الائتمان العشر الأيام الأولى ويتم حسابه كما يلي:³

$$\text{تكلفة الائتمان التجاري} = \left(\frac{\text{نسبة الخصم}}{1 - \text{نسبة الخصم}} \right) * \left(\frac{\text{فترة الائتمان} - \text{فترة الخصم}}{360} \right)$$

¹ عبد الله السنفي، نفس المرجع، ص 260

² أوراغ خولة، مرجع سابق، ص 99

³ دريد كمال آل شبيب، مرجع سابق، ص 144

3. أهم المعايير المستخدمة في اتخاذ قرارات التمويل:

تتمثل هذه المعايير فيما يلي:¹

- . معيار تكلفة رأس المال: وهي تكلفة الموارد المستخدمة من طرف المؤسسة في تمويل احتياجاتها التمويلية
- . المردودية المالية: وتعتبر عن مدى قدرة المؤسسة على توليد الأرباح وقدرتها على مكافأة المساهمين سواء بتوزيع الأرباح أو توجيهها إلى الاحتياطات بهدف تدعيم مركزها المالي.
- . خطر فقدان القدرة على رقابة المؤسسة: يؤدي التمويل بإصدار أسهم عادية إلى توسيع قاعدة الملكية وينعكس ذلك على تسيير المؤسسة والسيطرة على قراراتها، ولتفادي ذلك تلجأ المؤسسة إلى إصدار أسهم ممتازة أو أسهم ذات أولوية في الأرباح أو عن طريق الاقتراض من البنوك.
- . تكيف طريقة السداد مع القيود المالية للمؤسسة: لجوء المؤسسة للاقتراض من البنك يجعلها مجبرة على تسديد فوائد دورية، مما يجعل المؤسسة تلجأ للحصول على قرض مؤجل الفوائد لسنتين رغم ارتفاع تكلفة الفوائد مقارنة مع القرض المرتبط بالفوائد الدورية.
- . إجراءات الحصول على مصدر التمويل: تتطلب بعض القروض إجراءات طويلة ومعقدة، لذا فالمؤسسة التي تود الاستثمار وعدم تضييع الفرصة فهي ملزمة الحصول على مصادر تمويل سهلة وسريعة؛
- . الضمانات المطلوبة بالنسبة للقروض: إذا كانت المؤسسة لا تود الحصول على قروض بضمانات كبيرة من أجل احتفاظها بطاقة تمويلية مستقبلية فينبغي عليها ضرورة الاعتماد على مصادر تمويل لا تتطلب ضمانات كبيرة وتكون بمعدلات فائدة مرتفعة؛
- . معدلات الفائدة السائدة: إذا كانت الفوائد مرتفعة في السوق المالية يستحسن التمويل طويل الأجل عن طريق الأسهم لأن تكلفة السندات مرتفعة؛
- . ربحية المنشأة: إذا كانت المؤسسة تحقق معدلات فائدة مرتفعة فإنه من المستحسن استخدام السندات لأن المؤسسة تحقق أرباحاً تفوق نسبة الفوائد المدفوعة على السندات.

¹ سليم مجلخ، مرجع سابق، ص 14

5. العوامل المؤثرة في قرار التمويل:

هناك العديد من العوامل التي تؤثر في قرار التمويل منها:¹

1. تكلفة المصادر المختلفة، أي تكلفة الدينار الواحد من كل مصدر؛
2. عنصر الملائمة بمعنى أن يكون مصدر التمويل ملائماً مع المجال الذي تستخدم فيه الأموال؛
3. وضع السيولة النقدية في المؤسسة لدى متخذي القرار، وسياستها المتبعة في إدارة هذه السيولة، فإذا كان الوضع حرجاً قد تضطر المؤسسة لتجاوز عامل التكلفة والبحث عن مصادر تمويل طويلة الأجل لتجنب عوامل الضغط على السيولة في المستقبل؛
4. القيود التي يفرضها المقرض على المؤسسة المقترضة والتي تتعلق عادة بالضمانات المقدمة أو سياسة توزيع الأرباح أو قيود على مصادر أخرى؛
5. المزايا الضريبية فمصادر التمويل الخارجي تحقق وفورات ضريبية تخفض من المتوسط المرجح لتكلفة الأموال.

ثالثاً: قرار توزيع الأرباح

1. تعريف قرار توزيع الأرباح:

سنقوم أولاً بتعريف سياسة توزيع الأرباح " هي مضمون لاتخاذ قرار بتوزيع الأرباح أو احتجازها لإعادة استثمارها في المؤسسة، وتمثل السياسة المثلى للتوزيعات في تلك التي تعمل على الموازنة بين التوزيعات الحالية والأرباح المستقبلية والتي ينتج عنها تعظيم سعر السهم"² أما قرار توزيع الأرباح " فهو قرار يتعلق بجزء من الأرباح الذي سيوزع على المساهمين، والجزء الذي سيعاد استثماره، وهذا القرار ينتج عن القرارين السابقين، فكلما كان قرار الاستثمار وقرار التمويل جيداً كلما أمكن للمؤسسة توقع أرباحها بانتظام"³

¹ كرفيفة خيرة، دور القوائم المالية وفق النظام المالي المحاسبي في اتخاذ القرارات المالية، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2017، ص 40

² كرفيفة خيرة، نفس المرجع، ص 40

³ زغيب مليكة، إلياس بوجعادة، مرجع سابق.

2. محددات قرار توزيع الأرباح:

السؤال المطروح هل سياسة توزيع الأرباح تعد قرار استثماري أو قرار تمويلي وعليه فمعالجة السياسة في ضوء الهدف الذي تسعى المؤسسة إلى تحقيقه وهو ما يعرف بتعظيم قيمة المؤسسة كأموال مستثمرة وتتمثل هذه المحددات في:¹

1. سياسة توزيع الأرباح كقرار استثماري: تسير توزيع الأرباح إلى كونها قرار استثماري إذا ما اعتمدت القرارات الخاصة على مصدر النقدية الناتجة عن عمليات التشغيل، وفي مثل هذا الموقف قد يمتد آثار هذه القرارات على الفرص الاستثمارية المتاحة للمؤسسة، ومن ثم فإن قرار التوزيع الخاص بالأرباح هنا قد يعكس مشكلة استثمارية يحتم الموقف الخاص بها اتخاذ قرار ضروري لمجابهتها، وإن البحث في حلول لسياسة توزيع الأرباح كمشكلة استثمارية قد يفرض على المؤسسة أن تنتظر حتى تقرر اختيار الفرض الاستثمارية المتاحة، واستخدام ذلك الجزء المتبقي من النقدية الناتجة عن التشغيل في عملية توزيع الأرباح وذلك بعد استيفاء كافة متطلبات الاستثمار في المؤسسة.

2. سياسة توزيع الأرباح كقرار تمويلي: قد تلجأ المؤسسة في بعض الحالات إلى الاعتماد على مصدر خارجي في توزيعات الأرباح، وذلك لتجنب المشكلة الاستثمارية الناتجة عن استخدام النقدية المترتبة عن عمليات التشغيل الداخلية وفي هذا الموقف قد يعكس قرار توزيع الأرباح باستخدام الأموال الخارجية (القروض أو الأسهم الجديدة) مشكلة تمويلية خاصة إذا ما كان هذا سيؤثر على هيكل التمويل المناسب في المؤسسة، وهذا يعني بالدرجة الأولى، أن الاتجاه نحو استخدام المصدر الخارجي لتمويل عملية توزيع الأرباح، لابد أن يتم تخطيطه في ضوء محددات الهيكل المناسب للتمويل أي بما لا يقل هدف تعظيم سعر الهم الواحد إلى أقصى حد ممكن (تعظيم ثروة الملاك) وإن الارتباط بين سياسة توزيع الأرباح وقرارات الاستثمار و التمويل تبدو واضحة من خلال العلاقة التالية: توزيعات الأرباح = (النقدية الناتجة عن التشغيل + مصادر التمويل الخارجية) - الأموال المطلوبة للاستثمار وتوضح هذه العلاقة أن عملية توزيع الأرباح في المؤسسة، ما هي إلا محصلة الفرق بين ما هو متاح لهذه المؤسسة من نقدية داخلية أو خارجية وبين ما تحتاجه من أصول لعمليات الاستثمار، وذلك مع ملاحظة أنه إذا ما كانت النقدية الداخلية كافية لتغطية مطالب الاستثمار أو تزيد عنها فلا حاجة أصلاً للحصول على الأموال الخارجية كاتجاه لتمويل عملية التوزيع.

¹ حراش معاد، نمر أحمد، أثر الهيكل المالي على القرارات المالية للمؤسسة، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ألكلي

محدد أولحاج، البويرة، 2014، ص 39

3. السياسات المتبعة في توزيع الأرباح:

يمكن تقسيم السياسات المتبعة في توزيع الأرباح إلى ثلاث أنواع هي:¹

1. سياسة التوزيع بمبلغ نقدي:

إن الشركة التي تتبع سياسة التوزيعات في شكل مبلغ نقدي ثابت على مدى سنوات عديدة، بحيث أن الشركة ترغب في تجنب انخفاض التوزيعات عندما تنخفض الأرباح أو عندما تكون الفرص الاستثمارية كبيرة، فهي لا ترفع التوزيعات إذا اقتنع مجلس الإدارة بأن متوسط الأرباح ازداد إلى مستوى أعلى وبصفة دائمة، وبصفة عامة تختلف معدلات الدفع أو التوزيعات من شركة لأخرى ومن صناعة لأخرى.

2. سياسة التوزيعات الإضافية:

تستخدم بعض الشركات خليط من التوزيع أي في شكل توزيعات منتظمة مع توزيعات نقدية إضافية فمثلا قد يقرر مجلس الإدارة إجراء توزيعات منتظمة على أساس ربح سنوي لكل سهم ويتم المحافظة على هذا المستوى بصرف النظر عن الظروف وإذا ما انتهى العام واتضح أن مستوى الأرباح مرضي فإن المجلس يقرر إجراء توزيعات إضافية بالإضافة إلى التوزيعات المنتظمة، وبذلك نجد أن هذه التوزيعات الإضافية تتوقف على أرباح الشركة واحتياجاتها من الأموال.

3. سياسة التوزيعات في شكل أسهم أو تجزئة السهم:

يكون هذا النوع من التوزيعات الشكل الآخر لإعادة الهيكلة بمعنى إحداث تغيير في هيكل رأس المال لإحداث تغيير في شكل وأنواع الأوراق المالية المصدرة والمتداولة، عادة ما تتم التوزيعات في شكل أسهم عادية ومع ذلك قد يتم إجراء توزيعات في شكل أسهم ممتازة، وتتم عملية تجزئة السهم من خلال تقسيم الأسهم العادية إلى عدد أكبر، أي استبدال السهم الواحد إلى سهمين وبذلك يحصل من يمتلك سهم واحد على سهمين مقابل ذلك السهم.

4. العوامل المؤثرة في سياسة توزيع الأرباح:

هناك مجموعة من العوامل يمكن أن تؤثر في سياسات توزيع الأرباح نلخصها فيما يلي:²

1. **توافر السيولة النقدية:** تعتبر مؤشر هام لأن الأرباح الموزعة تمثل تدفقات نقدية خارجة وبالتالي فإنه كلما كانت المؤسسة ذات موقف جيد من حيث السيولة كلما زادت قدرتها على دفع توزيعات الأرباح؛

¹ عبد الغفار حنفي، أساسيات التمويل والإدارة المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص ص 117 118

² رشيد حفصي، "دراسة وتحليل تأثير سياسة توزيع الأرباح على أدار أسهم المؤسسات المدرجة في السوق المالي"، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، العدد 2، 2016 ص 9

2. النمو والتوسع: حيث إذا كانت المؤسسة تمر بمرحلة نمو، فإنها سوف تحتاج إلى موارد مالية متاحة لتمويل عملية التوسع والنمو، ومن ثم الاعتماد على مصادر التمويل الذاتي قد يكون أفضل من اللجوء إلى مصادر تمويل خارجية، وهذا ما يدعو المؤسسات إلى القيام باحتجاز الأرباح بدلا من توزيعها، ما يعفيها من مصاريف قد تنجم عن الاستدانة؛

3. تفضيلات المساهمين الحاليين: تعتبر تفضيلات المساهمين الحاليين للمؤسسة من أهم محددات سياسة توزيع الأرباح، ففي المؤسسات التي تنحصر ملكيتها في مجموعة صغيرة من الأفراد المستثمرين يكون هناك اتجاه واضح نحو نسبة عالية من الأرباح وتوزيع نسبة صغيرة على المساهمين، حيث أن المساهمين الحاليين يفضلون تأمين احتياجات التمويل بالملكية عن طريق الأرباح المحتجزة بدلا من إصدار أسهم جديدة، حتى لا يخسروا سيطرتهم على المؤسسة بدخول مساهمين جدد، وعدم الاقتراض حتى لا يتحملوا مصاريف القروض؛

4. التشريعات القانونية: تختلف القواعد والتشريعات القانونية التي تؤثر على سياسة توزيع الأرباح من بلد إلى بلد آخر، ومن زمن إلى آخر، وعادة ما تركز هذه القوانين على أربع قوانين رئيسية وهي قاعدة الأرباح الصافية، قاعدة إضعاف رأس المال، قاعدة الإعسار، قاعدة العقوبة الضريبية، وتعتبر هذه القواعد قيودا ملزمة للمؤسسة عندا تضع الإطار العام لسياسة توزيع الأرباح التي تتبناها؛

5. الفرص الاستثمارية المربحة أمام المؤسسات:

إذا لم تتوفر للمؤسسة أي فرصة استثمارية مربحة تقوم بتوزيع الأرباح التي تحققت على المساهمين، أما إذا ما توفرت الفرص الاستثمارية المربحة للمؤسسة، فإنها تلجأ إلى استخدام الأرباح المحققة لتمويل تلك الفرص

المبحث الثاني: التشخيص المالي كأسلوب لترشيد القرارات المالية

حتى يتمكن المدير المالي من اتخاذ القرار المالي المناسب يتوجب عليه القيام بعملية تحليل البيانات وتفسيرها باستخدام مجموعة من المؤشرات والنسب لتمكين المؤسسة من بلوغ أهدافها بكفاءة وفعالية، فهي تسعى دوما لتحسين وضعها المالي وتعديل قراراتها المالية المنحرفة باستمرار.

المطلب الأول: النسب المالية ودورها في ترشيد عملية القرارات المالية

يتم استخدام تحليل النسب للحصول على تفهم كامل لسيولة المؤسسة وقدرتها على الدفع ومدى فعاليتها في إدارة الأصول، وتشير السيول إلى قدرة المؤسسة على تلبية التزاماتها قصيرة الأجل، وتشير قدرتها على الدفع إلى قدرة المؤسسة على تلبية التزاماتها طويلة الأجل.

1. تعريف النسب المالية:

تعرف النسب المالية بأنها "علاقة تربط بين بندين أو أكثر من بنود القوائم المالية وقد تتواجد البنود التي تدخل في اشتقاق النسبة المالية على القائمة المالية نفسها كما قد تتواجد هذه البنود على قائمتين متتاليتين".¹

2. أهمية النسب المالية:

تكمن أهمية حساب هذه النسب فيما يلي:²

. قياس ربحية المؤسسة.

. تساعد على دراسة الأصول والخصوم وقياس درجة المديونية للمؤسسة.

. تقييم أداء المؤسسة وبعض أقسامها مقارنة بالمؤسسات المنافسة.

. تمكن من متابعة نشاط المؤسسة بقياس درجة تطورها.

. تساعد في اتخاذ القرارات المستقبلية وبالتالي تساعد على التخطيط المالي والرقابة المالية.

. تساعد الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة كالمساهمين، الشركاء والبنوك وغيرها لاتخاذ القرارات اللازمة بشأن الأموال المستثمرة.

3. أنواع النسب المالية:

1. نسب السيولة: تسمى نسب السيولة بسبب تحليل المركز المالي قصير الأجل باعتبار أن المركز المالي قصير الأجل يشمل كلا من الأصول المتداولة والالتزامات قصيرة الأجل، وتعتبر السيولة على مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بالالتزامات المستحقة الأداء خلال الفترة المالية، أي مقدرة المؤسسة على تحويل أصولها إلى نقدية لمواجهة التزاماتها قصيرة الأجل ويمكن اعتبار الأصل سائل إذا كان يمكن تحويله إلى نقدية وبالسعة الكافية والسعر العالي فعدم سداد الالتزام قصير الأجل، يؤثر على ثروة المساهمين ووضعية الشركة الحالية والمستقبلية.³ وفيما يلي أهم النسب التي يمكن استخدامها لقياس قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل:

¹ محمد الصيرفي، مرجع سابق، ص 231

² شعابنية سعاد، "المؤشرات المالية النسبية والمطلقة ودورها في ترشيد عملية اتخاذ القرارات المالية" ورقت بحث مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول التشخيص المالي، جامعة محمد الشريف مساعدي، سوق أهراس، 22-23/05/2012

³ علاق فاطمة، دور التحليل المالي في تشخيص البيئة المالية للمؤسسة، مذكرة ماستر، كلية لعلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، ص 40

الجدول رقم (11): نسب السيولة

النسب	الصيغة الرياضية	تفسير النسب
نسبة التداول	الأصول الجارية / الخصوم الجارية	حيث تعتبر هذه النسبة عن قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل بواسطة المتاحات النقدية والاستخدامات سريعة التحويل.
نسبة السيولة السريعة	الأصول الجارية - المخزون / الخصوم الجارية	تبين هذه النسبة قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل بواسطة المتاحات النقدية والاستخدامات سريعة التحويل أي مواجهة الخصوم الجارية بالأصول الجارية دون اللجوء إلى المخزون
نسبة النقدية	الموجودات وما يماثلها / الخصوم الجارية	تبين هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على تسديد ديونها بواسطة السيولة الموجودة تحت تصرفها.

المصدر: من اعداد الطالبة نقلا عن: محمد صالح الحناوي، رسمية زكي فرياقص، الادارة المالية مدخل اتخاذ القرار، الدار الجامعية، الاسكندرية، ص ص 70 69 .

2. نسب النشاط: وهي النسبة التي تقيس الكفاءة في إدارة الأصل، أي تقوم بتحليل عناصر الموجودات ومعرفة مدى كفاءة الإدارة في تحويل هذه العناصر إلى مبيعات ومن ثم إلى سيولة.¹
ومن بين النسب نذكر ما يلي:

¹ عدنان تاية النعيمي، وآخرون، الإدارة المالية النظرية والتطبيق، دار المسيرة، عمان، الأردن الطبعة الأولى، 2007، ص 104

جدول رقم (12): نسب النشاط

النسب	الصيغة الرياضية	تفسير النسب
معدل دوران الأصول	صافي المبيعات / مجموع الأصول	توضح هذه النسبة عدد المرات التي تتحول فيها الأصول إلى رقم الأعمال
معدل دوران الأصول الثابتة	صافي المبيعات / مجموع الأصول الثابتة	تشير هذه النسبة إلى مدى كفاءة إدارة المؤسسة في استخدام الأصول الثابتة لتوليد المبيعات
معدل دوران الأصول المتداولة	صافي المبيعات / مجموع الأصول المتداولة	يشير هذه النسبة إلى مدى كفاءة المؤسسة في استخدام الأصول المتداولة في توليد المبيعات
معدل دوران المخزون	تكلفة البضاعة المباعة / متوسط المخزون	كلما طالت مدة المخزون تحملت المؤسسة أعباء أكبر لذلك يجب مراقبة سرعة دوران المخزونات بصرامة لأن الضعف المسجل في هذا التوازن يؤثر سلباً على مستوى الخزينة حيث تقيم هذه النسبة بالأيام.
معدل دوران النقد	صافي المبيعات الأجلة / الموجودات وما شابهها	تبين هذه النسبة عدد المرات التي تدورها النقدية لتسديد التزامات المؤسسة وزيادة حجم السيولة على المدى الطويل

المصدر: أوراغ خولة، مرجع سابق، ص 35

4. نسب التمويل: تمكننا هذه النسب من دراسة وتحليل النسب التمويلية أي اكتشاف مدى مساهمة كل مصدر تمويلي في تمويل الأصول بصفة عامة والأصول الثابتة بصفة خاصة.¹

¹ مبارك لسوس، مرجع سابق، ص 45

جدول رقم (13): نسب التمويل

النسب	الصيغة الرياضية	تفسير النسب
نسبة التمويل الدائم	(الأموال الدائمة / الأصول الثابتة الصافية) 100%	تشير هذه النسبة إلى مستوى تغطية الأصول الصافية بالأموال الدائمة فهذه النسبة تعبر عن هامش الأمان فإذا كانت هذه النسبة أقل من 100% فإن رأس المال العامل يكون سالبا وهذا يدل على أن جزءاً من الأصول الثابتة مغطى بقروض قصيرة الأجل.
نسبة التمويل الخاص	(الأموال الخاصة / الأصول الثابتة) 100%	تعني مدى تغطية المؤسسة لأصولها الثابتة بأموالها الخاصة ، وتبين النسبة التي تحتاجها المؤسسة من قروض طويلة الأجل لتوفير الحد الأدنى من رأس المال العامل كهامش أمان.
نسبة الاستقلالية المالية	(الأموال الخاصة / مجموع الديون) 100%	تشير هذه النسبة إلى وزن الديون داخل المؤسسة وبالتالي درجة استقلاليتها فإذا كانت هذه النسبة كبيرة فإن المؤسسة قادرة على تسديد ديونها أما إذا كانت صغيرة فهذا يعني أنها مثقلة بالديون.
نسبة التمويل الخارجي	(مجموع الديون / مجموع الأصول) 100%	وتسمى أيضا نسبة القدرة على الوفاء وتبين هذه النسبة مستوى تغطية موجودات المؤسسة بأموال خارجية، فكلما كانت النسبة صغيرة كانت أموال الدائنين مضمونة حتى ولو تغيرت القيمة السوقية بالنقصان للموجودات.

المصدر: مبارك لسلوس، مرجع سابق، ص 45

المطلب الثاني: الميزانية الوظيفية ودور مؤشرات التوازن المالي في ترشيد عملية القرارات المالية

الفرع الأول: الميزانية الوظيفية

1. تعريف الميزانية الوظيفية:

"هي الميزانية التي تقوم على أساس إحصاء للموارد والاستخدامات في المؤسسة وفق مساهمتها في مختلف الدورات الاقتصادية، حيث تعبر خزينة المؤسسة في لحظة ما عن صافي الموارد والاستخدامات المتراكمة".¹ تصنيف المورد أو الاستخدام على أساس الدورات الاقتصادية:²

. دورة الاستثمار: تتضمن العمليات المتعلقة بالحصول أو التنازل عن الأصول التي تكون الجهاز الانتاجي للمؤسسة.

. دورة الاستغلال: تجمع العمليات المرتبطة بالأنشطة الدورية للمؤسسة أي بالعمليات المرتبطة بالدورة قصيرة المدى (شراء، انتاج، تخزين، بيع).

. دورة التمويل: تتضمن جميع عمليات الحصول على الأموال اللازمة لتمويل الاستخدامات الدائمة للمؤسسة وتطوير نشاطها.

2. ترتيب عناصر الأصول والخصوم حسب الميزانية الوظيفية

1. ترتيب عناصر الأصول:

¹ غشيم صباح، ترشيد عفاف، أهمية التحليل المالي بالمؤسسة الانتاجية، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابي بكر بلقايد، مغنية، 20013، ص 72

² حياة نجار، مرجع سابق، 2015، ص 29

جدول رقم (14): ترتيب عناصر الأصول

استخدامات الخزينة	استخدامات خارج الاستغلال	استخدامات الاستغلال	الاستخدامات المستقرة
الخزينة الموجبة	مدينون آخرون أعباء تمثل تسبيقات خارج الاستغلال	المخزونات الزبائن تسبيقات الموردين الزبائن والسندات المطلوب تحصيلها تسبيقات المستخدمين مدينون آخرون للاستغلال أعباء تمثل تسبيقات للاستغلال	التثبيبات المعنوية التثبيبات المادية التثبيبات المالية

المصدر: سعيدة بورديمة، مطبوعة دروس التسيير المالي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، فالمة، 2014، ص

28

2. ترتيب عناصر الخصوم:

جدول رقم (15): ترتيب عناصر الخصوم

موارد الخزينة	موارد خارج الاستغلال	موارد للاستغلال	موارد دائمة
الخزينة السالبة	ديون جبائية دائنون آخرون نواتج تمثل تسبيقات خارج الاستغلال فوائد القروض	الموردون تسبيقات الزبائن موردو السندات الواجب دفعها ديون ضريبية واجتماعية دائنون آخرون للاستغلال نواتج تمثل تسبيقات للاستغلال	الأموال الخاصة مؤونات الأخطار اهتلاكات و مؤونات الأصول القروض البنكية

المصدر: سعيدة بورديمة، مرجع سابق، ص 29.

وعلى هذا الأساس يمكن تمثيل الميزانية الوظيفية كما يلي:

جدول رقم (16): تمثيل الميزانية الوظيفية

الاستخدامات	الموارد
الاستخدامات المستقرة (بقيم إجمالية) الاستثمارات المادية والمعنوية والمالية الأصول ذات الطبيعة المستقرة	الموارد الدائمة (بقيم إجمالية) الأموال الخاصة الديون المتوسطة والطويلة الأجل مجموع الاهتلاكات و المؤونات
استخدامات الاستغلال (بقيم إجمالية) المخزونات الإجمالية حقوق العملاء وملحقاتها	موارد الاستغلال (بقيم إجمالية) مستحقات المورد وملحقاته
استخدامات خارج الاستغلال (بقيم إجمالية) حقوق أخرى	موارد خارج الاستغلال (بقيم إجمالية) موارد أخرى
استخدامات الخزينة (بقيم إجمالية) المتاحات	موارد الخزينة (بقيم إجمالية) الاعتمادات البنكية الجارية
مجموع الاستخدامات (بقيم إجمالية)	مجموع الموارد (بقيم إجمالية)

المصدر: إلياس بن ساسي، يوسف قرشي، مرجع سابق 2006، ص 80

الفرع الثاني: التحليل بواسطة رأس المال العامل (ر م ع)

1. تعريف رأس المال العامل:

"هو ذلك الجزء من الأموال الدائمة الذي يوجه لتمويل الأصول الجارية، أي حجم الاستثمار المتاح في الموجودات قصيرة الأجل أي هو ذلك الجزء من الأموال الذي يتميز بدرجة استحقاق ضعيفة الذي يستعمل من أجل تغطية الاستعمالات التي تتميز بدرجة سيولة كبيرة".¹

2. أنواع رأس المال العامل:

رأس المال العامل الصافي: هو الفرق بين الأصول الجارية والخصوم الجارية أو هو الفرق بين الأموال الدائمة والأصول غير الجارية.

رأس المال الإجمالي: يمثل إجمالي الأصول الجارية.

¹ حمزة الشمخي، ابراهيم الجزراوي، الادارة المالية الحديثة منهج تحليلي في اتخاذ القرارات، دار صفاء، عمان، الاردن، 1998، ص 151

. رأس المال العامل الخاص: هو الفرق بين رأس المال العامل الصافي والخصوم الجارية.

. رأس المال العامل الأجنبي: وتمثل مجموع الخصوم الجارية وغير الجارية التي تحصل عليها من الخارج لتمويل نشاطها.¹

ب . كيفية حساب رأس المال العامل

يتم حساب رأس المال العام كما يلي:²

1. الأصول:

. الأصول غير الجارية: القيم الصافية للاستثمارات، سندات المساهمة، سندات الاستثمار، الكفالات المدفوعة التي تزيد عن سنة، مع إبعاد المصاريف الإعدادية.

. الأصول الجارية: تشمل كل قيم الاستغلال الصافية، القيم المحققة الصافية قصيرة الأجل، القيم الجاهزة.
2. الخصوم:

. الأموال الدائمة: وتشمل الأموال الخاصة، النتيجة في انتظار التوزيع، الاحتياطات، المؤونات غير المرغوبة، الديون طويلة الأجل.

. الخصوم الجارية: تشمل الديون أقل من سنة وتشمل الموردين، ديون الاستغلال، المصاريف المالية، حسابات الشركاء ذات المدة القصيرة بالإضافة إلى عناصر أخرى.

وبعد التحول من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية يمكننا حساب رأس المال العامل من جهتين كمايلي:
. من أعلى الميزانية:

$$\text{رأس المال العامل الإجمالي} = \text{الأموال الدائمة} - \text{الأصول غير الجارية}$$

. من أسفل

$$\text{رأس المال العامل} = \text{الأصول الجارية} - \text{الخصوم الجارية}$$

¹ شعيب شنوف، مرجع سابق، ص ص 119 120

² رابح سليمان، دويدي ابراهيم، التحليل المالي ودوره في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، 2014، ص 30

الميزانية:

3 . تغيرات رأس المال العامل:

التفسير المالي لرأس العامل يمكن فهمه بصورة جيدة من أسفل الميزانية لأنها أكثر دلالة على التوازن المالي وهنا يمكن التعرف على ثلاث فرضيات:¹

* الفرضية الأولى: الأصول الجارية = الخصوم الجارية ← رأس المال العامل = 0

وهي شكل التوازن المالي الأدنى وتظهر من خلالها قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها في ميعاد استحقاقها إلا أن هذا قد يخلق لها بعض الصعوبات نتيجة التذبذبات في دورك الاستغلال ينجم عنها عدم المطابقة الجيدة بين السيولة من جهة والالتزامات من جهة أخرى.

* الفرضية الثانية: الأصول الجارية < الخصوم الجارية ← رأس المال العامل < 0

تتحقق هذه الفرضية عندما يكون فائض في السيولة في المدى القصير، وتعبير عن قدرة المؤسسة بالوفاء بديونها عند ميعاد استحقاقها، كما تلجأ المؤسسة في هذه الحالة إلى مواجهة مشاكل غير متوقعة في حالة حدوثها بسبب الاضطرابات التي تحدث في دورة الاستغلال.

* الفرضية الثالثة: الأصول الجارية > الخصوم الجارية ← رأس المال العامل > 0

أي أن المؤسسة ستعرف صعوبات في مواجهة الالتزامات في الآجال القصيرة.

4 . تغيرات رأس المال العامل: يتأثر رأس المال العامل بحدوث تغيرات في أحد العناصر الدائمة للميزانية المالية أي بتغير نسبة الأموال الدائمة إلى الأصول الثابتة ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

¹ ساجي فاطمة، مرجع سابق، ص 21

الجدول رقم (17): تغيرات رأس المال العامل

تغيرات في الأصول الدائمة	تغيرات في الاستخدامات الثابتة
<p>أ . زيادة الأصول الدائمة:</p> <p>. القدرة على التمويل الذاتي.</p> <p>. التنازل عن الأصول الثابتة.</p> <p>. رفع رأس المال.</p> <p>ب . نقصان الأصول الدائمة:</p> <p>. نقص الأصول الخاصة</p> <p>. خسائر الاستغلال</p> <p>. تسديد القروض</p>	<p>أ . زيادة الأصول غير الجارية:</p> <p>. زيادة القيم المعنوية.</p> <p>. حيازة استثمارات جديدة.</p> <p>. استثمارات ثابتة أخرى.</p> <p>ب . انخفاض الأصول غير الجارية:</p> <p>. التنازل عن الاستثمارات المعنوية والثابتة</p>

المصدر: رباح سليمان، دويدي ابراهيم، مرجع سابق، ص 32

الفرع الثالث: التحليل بواسطة الاحتياج من رأس المال العامل (إ ر م ع)

1. مفهوم الاحتياج من رأس المال العامل: "هي ذلك الجزء من الأموال الدائمة الممول لجزء من الأصول الجارية، والذي يضمن للمؤسسة توازنها المالي الضروري وتظهر هذه الإحتياجات عند مقارنة الأصول الجارية مع الموارد المالية قصيرة الأجل، حيث يتم استبعاد النقدية لأنها لا تعبر عن احتياج الدورة، كما أن السلفات المصرفية أيضا عبارة عن ديون سائلة مدتها قصيرة جدا ولا تدخل ضمن موارد الدورة لأنها تقتصر غالبا في نهاية الدورة للتسوية".¹

2. كيفية حساب الاحتياج من رأس المال العامل:

يتم حساب الاحتياج من رأس المال العامل بالعلاقة التالية:²

الاحتياج من رأس المال العامل للاستغلال = الأصول الجارية - النقدية - الخصوم الجارية - السلفات المصرفية

الاحتياج من رأس المال العامل للاستغلال = استخدامات الدورة - موارد

. الاحتياج في رأس المال العامل خارج للاستغلال (إ ر م ع خ إ): يعبر عن الإحتياجات المالية الناتجة عن

النشاطات غير الرئيسية وتتميز بطابع استثنائي، ويحسب من الميزانية الوظيفية كما يلي:

إ ر م ع خ إ = استخدامات خارج الاستغلال - موارد خارج الاستغلال

¹ زغيب مليكة ، بو شنقىر ميلود، مرجع سابق، ص 52

² عبد الكريم سعادة، مرجع سابق، ص 22

. الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال (إ ر م ع !): يتميز بانتماء جميع العناصر سواء كانت حقوق أو ديون إلى دورة الاستغلال، ويحسب من خلال الميزانية الوظيفية كما يلي:

$$\text{إ ر م ع !} = \text{استخدامات الاستغلال} - \text{موارد الاستغلال}$$

. الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي (إ ر م ع): يعبر عن إجمالي الاحتياجات المتولدة عن الأنشطة الرئيسية ويمثل مجموع المعادلتين السابقتين كما يلي:

$$\text{إ ر م ع} = \text{إ ر م ع !} + \text{إ ر م ع خ !}$$

* إذا كانت احتياجات رأس المال العامل موجب يعاب على المسيرين عدم بحثهم على موارد مالية إضافية على الرغم من أن ضمان التسديد متوفر والمتمثل في كبر بعض المخزونات أو بعض الحقوق، وبالتالي كلما كانت احتياجات رأس المال العامل يقترب من الصفر دل على حسن تغطية الاحتياجات بالموارد، أما إذا كانت احتياجات رأس المال العامل أقل من الصفر يعنى احتياجات الدورة أقل من مواردها بمعنى وجود فائض في مواردها ولذلك على المؤسسة استغلال هذا الفائض في الاستثمار لزيادة مردوديتها.¹

الفرع الرابع: التحليل بواسطة الخزينة الصافية

1. مفهوم الخزينة: الخزينة: "هي الفرق بين رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل، كما يمكن معرفتها عن طريق الفرق بين الأصول والخصوم".²

$$\text{الخزينة} = \text{استخدامات الخزينة} - \text{موارد الخزينة}$$

. الخزينة مرتبطة برأس المال العامل واحتياجاته بحيث يمكن أن نكون أمام ثلاث حالات:³ إذا كان رأس المال العامل أكبر من احتياجات رأس المال العامل فإن الخزينة موجبة، في هذه الحالة قامت المؤسسة بتجميد جزءاً من أموالها الثابتة لتغطية رأس المال العامل. إذا كان رأس المال العامل أقل من احتياجات رأس المال العامل فإن الخزينة سالبة، المؤسسة في حالة عجز أي غير قادرة على تسديد ديونها.

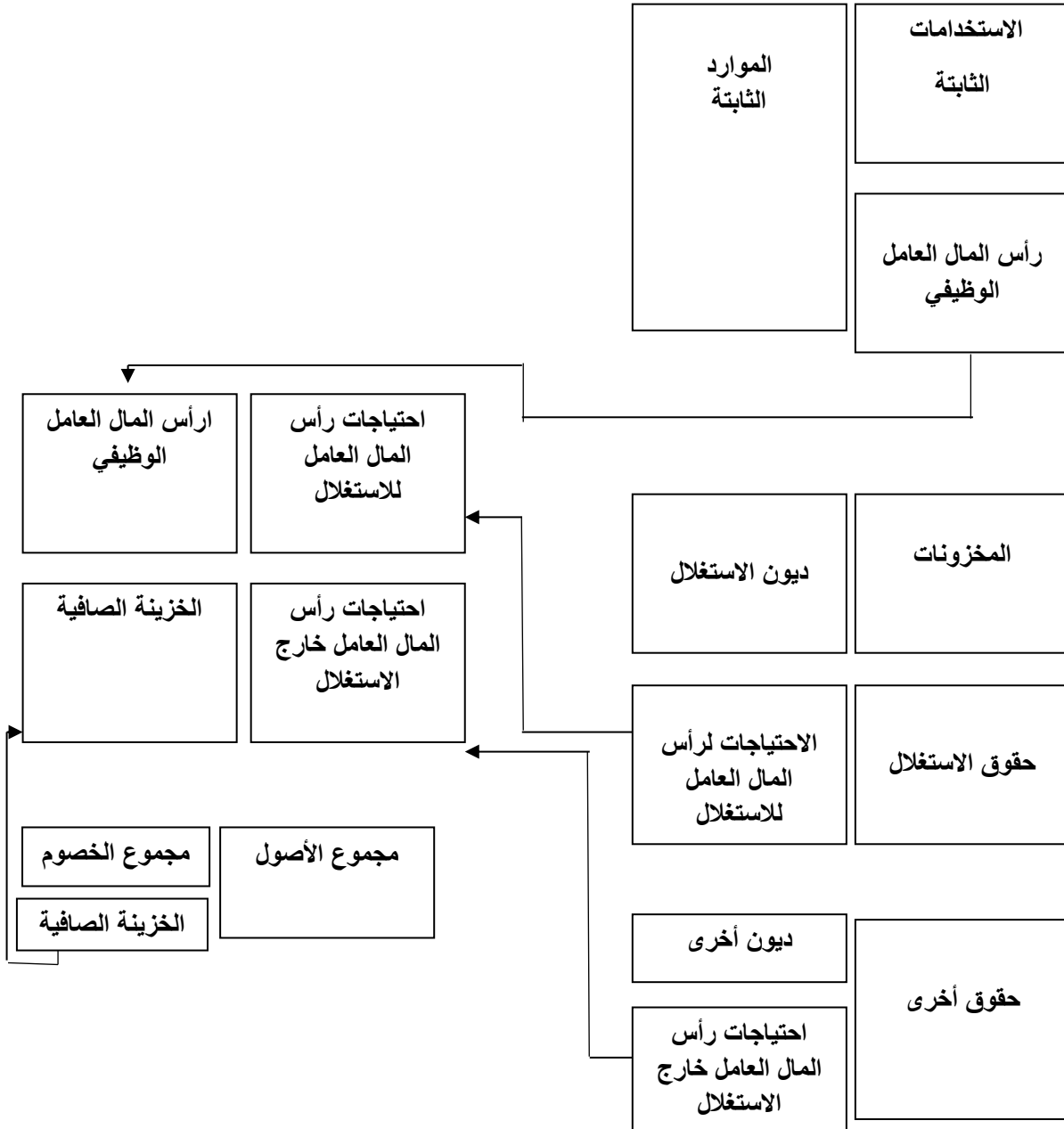
إذا كان رأس المال العامل يساوي من احتياجات رأس المال العامل فإن الخزينة تساوي الصفر بمعنى أننا أمام الخزينة المثلى، والوصول إلى هذه الحالة يتم عن طريق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة.

¹ سليم مجلخ، مرجع سابق، ص 3

² خميسي شيحة، مرجع سابق، ص 80

³ شعيب شنوف، مرجع سابق، ص ص 121 122

الشكل رقم (4): التوازن المالي للميزانية الوظيفي



SOURCE: GERARD MELYON "gestion financière" bréal éditions, paris, 1999, p8

يبين الجدول أعلاه التوازن المالي للميزانية الوظيفية، حيث أنه عند إجراء الفرق بين الموارد الدائمة والاستخدامات الثابتة نجد رأس المال الوظيفي، وأن حقوق الاستغلال مضاف إليها المخزونات ونطرح منها ديون الاستغلال نجد احتياجات رأس المال الوظيفي للاستغلال، وأنه عند طرح الديون الأخرى من الحقوق الأخرى نجد احتياجات رأس المال الوظيفي للاستغلال، وعند القيام بجمع احتياجات رأس المال الوظيفي للاستغلال واحتياجات رأس المال الوظيفي خارج الاستغلال ونقوم بطرح رأس المال الوظيفي نجد الميزانية الصافية، بالإضافة أننا عند قيامنا بإجراء الفرق بين خزانة الأصول و خزانة الخصوم نجد الخزانة الصافية.

المطلب الثالث: تحليل حساب النتائج

1. القدرة على التمويل الذاتي

أ. تعريف القدرة على التمويل الذاتي:

"هي مورد يأتي داخل المؤسسة باقتطاع نسبة معينة من الإيرادات التي تحققها المؤسسة أو توضح تحت تصرف المؤسسة لمدة معينة، أو تستخدم كلياً أو جزئياً خلال الدورة لتسديد التزامات المؤسسة، وتتمثل القدرة على التمويل الذاتي نظرياً في مبلغ الفائض النقدي الناتج عن مجموع المقبوضات السنوية مطروح منها مجموع المدفوعات السنوية بحيث أنها إذا قبضت ودفعت جميع العمليات المؤجلة خلال نهاية السنة المالية، ويكون بحوزة المؤسسة فائضاً نقدياً متمثلاً في"¹

$$\text{القدرة على التمويل الذاتي} = \text{مجموع الإيرادات} - \text{مجموع النفقات}$$

ب. طرق حساب القدرة على التمويل الذاتي:

الطريقة الأولى: طريقة الطرح (التنازلي)

جدول رقم (18): طريقة حساب قدرة التمويل الذاتي (طريقة الطرح)

فائض الاستغلال
+ المنتجات العملياتية الأخرى ما عدا الحساب 752 فوائض القيمة عن خروج الأصول المثبتة غير مالية
+ المنتجات المالية ما عدا الحساب 765 فارق التقييم عن الأصول المالية فوائض قيمة والحساب 767 الأرباح الصافية عن عمليات التنازل عن أصول مالية
- الأعباء العملياتية الأخرى ما عدا الحساب 652 نواقص القيمة عن خروج أصول مثبتة غير مالية
- الأعباء المالية ما عدا الحساب 665 فارق التقييم عن أصول مالية نواقص القيمة والحساب 667 الخسائر الصافية عن التنازل عن الأصول المالية
- الضريبة على الأرباح
= قدرة التمويل الذاتي (FAC)

المصدر: سعيدة بورديمة، مرجع سابق، ص 39.

¹ أمينة عابد مرجع سابق، ص 58

الطريقة الثانية: طريقة الجمع (التصاعدي)

جدول رقم (19): طريقة حساب جدول التمويل الذاتي (طريقة الجمع)

النتيجة الصافية
+ المخصصات للاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة
+ نواقص القيمة عن خروج أصول ثابتة غير مالية
+ فارق التقييم عن أصول مالية نواقص القيمة
+ الخسائر الصافية عن التنازل عن الأصول المالية
- الاسترجاعات من خسائر القيمة والمؤونات
- فوائض القيمة عن خروج الأصول المثبتة غير المالية
- فارق التقييم عن أصول مالية فوائض القيمة
- الأرباح الصافية للتنازل عن الأصول المالية
= قدرة التمويل الذاتي (FAC)

المصدر: سعيدة بورديمة، مرجع سابق، ص 28

ج. تعريف التمويل الذاتي:

يعرف التمويل الذاتي بالفائض النقدي المتولد عن نشاط المؤسسة للاستغلال والذي يبقى بحوزتها بصفة دائمة نوعاً ما، حيث يمثل الادخار الداخلي المسجل بواسطة نشاط المؤسسة والموجه لتمويل استثماراتها أو لتغذية الأموال الخاصة، ويمكن حساب التمويل الذاتي من خلال العلاقة التالية:¹

التمويل الذاتي = القدرة على التمويل الذاتي - الأرباح الموزعة

فالتمويل الذاتي يتمتع بالعديد من المزايا منها:²

. استقلالية المؤسسة اتجاه المؤسسات المصرفية؛

. تقوية الاستقلالية المالية؛

¹ خميسي شبيحة، مرجع سابق، ص 93

² نفس المرجع، ص 96

. إمكانية تجديد الاستثمارات.

2. نسب ربحية المبيعات:

تستخدم نسب الربحية لتقييم قدرة الشركة على توليد الأرباح من أنشطتها التشغيلية مقارنة بالنفقات وغيرها من التكاليف التي تكبدها خلال فترة زمنية محددة.¹

جدول رقم (20): جدول نسب ربحية المبيعات

النسب	الصيغة الرياضية	تفسير النسب
نسبة هامش الربح الإجمالي	رقم الأعمال - تكلفة البضاعة المباعة / رقم الأعمال	تبين هذه النسبة مقدار الدينار الواحد من رقم الأعمال على توليد هامش من مجمل الأرباح
نسبة هامش القيمة المضافة	القيمة المضافة / رقم الأعمال	تبين هذه النسبة مقدار الدينار الواحد من رقم الأعمال على توليد هامش من القيمة المضافة
نسبة هامش الفائض الاجمالي للاستغلال	الفائض الاجمالي للاستغلال / رقم الأعمال	تبين هذه النسبة مقدار الدينار الواحد من رقم الأعمال على توليد هامش من الفائض الخام للاستغلال
نسبة هامش نتيجة الاستغلال	نتيجة الاستغلال / رقم الأعمال	تبين هذه النسبة مقدار الدينار الواحد من رقم الأعمال على توليد هامش من نتيجة الاستغلال
نسبة هامش الربح الصافي	النتيجة الصافية / رقم الأعمال	تبين هذه النسبة مقدار الدينار الواحد من رقم الأعمال على توليد هامش من النتيجة الصافية

المصدر: لزعر محمد سامي، مرجع سابق، ص 107.

¹ فهمي مصطفى الشيخ، مرجع سابق، ص 41

3. المردودية وأثر الرافعة المالية الرافعة المالية

1. نسب المردودية

تعرف المردودية بأنها قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح بصفة دائمة في إطار نشاطاتها وتحسب كما ما يلي:

جدول رقم (21): نسب المردودية

النسب	الصيغة الرياضية	تفسير النسبة
المردودية التجارية	نتيجة الدورة الصافية / رقم الأعمال	تبين النتيجة الربح المحقق عن كل دينار من المبيعات الصافية، وعي تساعد إدارة المؤسسة على تحديد سعر البيع الواجب للوحدة.
المردودية الاقتصادية	نتيجة الدورة الصافية / مجموع الأصول	تبين هذه النتيجة العائد من وراء استخدام كل دينار في مجموع أصول المؤسسة.
المردودية المالية	نتيجة الدورة الصافية / الأموال الخاصة	تبين النتيجة مقدار الربح الصافي الذي يعود على المستثمرين من كل دينار مستثمر من رأس مال المؤسسة، وكلما كان هذا المعدل مرتفعا كلما كان أفضل للمؤسسة، وتعتبر هذه المردودية الممثل الرئيسي للمردودية العامة للمؤسسة.

المصدر: زغيب مليكة، بوشنيقر ميلود، مرجع سابق، ص 87.

حيث أن المردودية المالية ناتجة عن ثلاث سياسات أساسية للمؤسسة:¹

. السياسة التجارية تتمثل في النسبة: نتيجة الدورة / رقم الأعمال السنوي.

. سياسة الإنتاج والتي تتمثل في النسبة: رقم الأعمال الصافي / مجموع الأصول.

. سياسة التمويل والتي تتمثل في النسبة: مجموع الأصول / الأموال الخاص

¹ زغيب مليكة، بوشنيقر ميلود، مرجع سابق، ص 89.

$$\text{المردودية المالية} = (\text{نتيجة الدورة} / \text{رقم الأعمال الصافي}) \times (\text{رقم الأعمال الصافي} / \text{مجموع الأصول}) \\ \times (\text{مجموع الأصول} / \text{الأموال الخاصة})$$

2. أثر الرافعة المالية

أ. تعريف الرافعة المالية:

"يقصد بالرافعة المالية مدى اعتماد الشركة على الديون في تمويل استثماراتها، وعليه فإن الاستخدام المفرط للرافعة المالية قد يجعل الشركة أمام عدم ملاءمة غير حقيقية ومضمونها أن القيمة السوقية لموجودات الشركة غير كافية للوفاء بالتزاماتها المالية".¹

كما تعرف الرافعة المالية على أنها: "النسبة بين مجموع الديون إلى مجموع الأصول (إجمالي الاستثمارات)".²

ب. الصيغة الرياضية لأثر الرافعة المالية:

للضريبة أثر واضح في حساب أثر الرافعة المالية، حيث أن اللجوء للاستدانة يؤدي إلى تقليل الوعاء الضريبي وهذا لأن الفوائد تطرح من الأرباح قبل حساب الضريبة، فالمؤسسات التي تدفع معدل ضريبة مرتفع تفضل مثلًا التمويل بالاقتراض بدلًا من التمويل عن طريق الأموال الخاصة لأن الوفر الضريبي لهذه المؤسسات سيكون أكبر، حيث أنه يمكننا البرهنة على علاقة أثر الرافعة المالية انطلاقًا من المعطيات التالية:³

RE: نتيجة الاستغلال، Rne: النتيجة الصافية، Re: المردودية الاقتصادية، Rcp: مردودية الأموال الخاصة، CP: الأموال الخاصة، D: الاستدانة الصافية، Is: معدل الضريبة على أرباح الشركات، i: تكلفة الاستدانة.

$$Rn=(RE-i.D)(1-Is)$$

تحديد النتيجة الصافية بدلالة نتيجة الاستغلال:

وبقسمة طرفي المعادلة السابقة على الأموال الخاصة نجد:

$$Rcp=((RE-i.D)(1-Is))/(CP+D)=((RE-i.D)(1-Is))/CP \\ =((RE-i.D)(1-Is))/(CP+D) \times CP+D/CP \\ =(RE \times CP/CP+RE \times D/CP-i \times D/CP)(1-Is)$$

¹ عدنان تاية النعيمي، ارشد فؤاد التميمي، التحليل والتخطيط المالي اتجاهات معاصرة، دار الجازوري، 2007، ص 80

² سليمان أبو صباح، الإدارة المالية، ص 412

³ أسماء ريم، مدى تأثير الرافعة المالية على تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2014، ص ص 7 8

وبالتالي يمكن صياغة أثر الرافعة كالتالي:

$$R_{cp} = (Re + (Re - i) D/CP) (1 - Is)$$

حيث أن: $(Re - i)$: الهامش بين المردودية وتكلفة الاستدانة؛

D/CP : الرافعة المالية وتقيس تركيبة الهيكل المالي؛

$(Re - i) D/CP$: أثر الرافعة المالية

ومنه يكون لدينا:

$$\text{مردودية الأموال الخاصة} = \text{المردودية الاقتصادية} + \text{أثر الرافعة المالية}$$

وعليه:

$$\text{أثر الرافعة المالية} = \text{مردودية الأموال الخاصة} - \text{المردودية الاقتصادية}$$

كما توجد ثلاث حالات لأثر الرافعة المالية:¹

الحالة الأولى: عندما يكون لأثر الرافعة المالية أثر ايجابي، ويتحقق عندما تكون المردودية الاقتصادية أعلى من معدل الديون في هذه الحالة كلما زادت نسبة الديون على الأموال الخاصة أي زيادة المديونية أدى ذلك إلى ارتفاع المردودية التالية؛

الحالة الثانية: عندما يكون لأثر الرافعة المالية أثر سلبي، وتتجسد هذه الحالة عندما تكون المردودية الاقتصادية أقل من معدل الديون ويؤدي ذلك إلى انخفاض المردودية المالية بسبب ارتفاع المصاريف المالية الناجمة عن الزيادة في الاستدانة؛

الحالة الثالثة: وهي حالة حياد الرافعة المالية، وتكون عندما تتساوى المردودية الاقتصادية مع معدل الديون فمهما تغيرت نسبة الديون على الأموال الخاصة فإن المردودية المالية تبقى على حالها.

¹ أسماء ريم، مرجع، سابق، ص 9

المطلب الرابع: تحليل قائمة التدفقات النقدية

1. مقاييس تقييم جودة أرباح الشركة:

تقدم القائمة معلومات يمكن بواسطتها التمييز بين صافي الدخل وصافي التدفق النقدي وذلك على أساس أن صافي الدخل يتم تحديده بموجب أساس الاستحقاق، في حين يحدد صافي التدفق النقدي بموجب الأساس النقدي، وعلى هذا الأساس فإن تحقيق الشركة لرقم مرتفع من صافي الدخل لا يعني بالضرورة أنها حققت تدفقا نقديا مرتفعا والعكس بالعكس، حيث أنه كلما ارتفع رقم صافي التدفق النقدي التشغيلي الذي تحققه الشركة خلال العام كلما ارتفعت جودة أرباح الشركة والعكس بالعكس.¹

ومن أهم النسب التي يمكن اشتقاقها من قائمة التدفق النقدي لتخدم أغراض جودة أرباح الشركة ثلاث هي:

جدول رقم (22): جدول تقييم جودة أرباح الشركة

النسب	الصيغة الرياضية	تفسير النسب
نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية	التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية / الإحتياجات النقدية التشغيلية	تبين هذه النسبة مدى مقدرة أنشطة الشركة على توليد تدفقات نقدية داخلية لتغطية التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة التشغيلية
مؤشر التدفقات النقدية التشغيلية	صافي التدفق النقدي التشغيلي / صافي الدخل	تبين هذه النسبة مدى قدرة أرباح الشركة على توليد تدفق نقدي تشغيلي
مؤشر النشاط التشغيلي	صافي التدفق النقدي التشغيلي / صافي الدخل من الأنشطة التشغيلية قبل الفوائد والضرائب	تبين هذه النسبة مقدرة الأنشطة التشغيلية في الشركة على توليد التدفق النقدي التشغيلي
العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي	صافي التدفق النقدي التشغيلي / مجموع الأصول	تبين هذه النسبة مدى مقدرة أصول الشركة على توليد تدفق نقدي تشغيلي
نسبة التدفق النقدي التشغيلي	جملة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / صافي المبيعات	تعكس هذه النسبة مدى كفاءة سياسة الائتمان في تحصيل النقدية

المصدر: منير شاكر وآخرون، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2005، ص 182.

2. مقاييس تقييم السيولة:

ترتبط قوة أو ضعف سيولة الشركة بمدى توفر صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية، فإذا كان صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية موجب فهذا يعني فائضا نقديا يمكن لإدارة الشركة أن تستخدمه إما في توسيع

¹ محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، دار وائل للنشر، عمان، 2006، ص 162

الأنشطة الاستثمارية أو في تسديد ديون طويلة الأجل، أما إذا كان سالبا فهذا يعني أن على الشركة أن تبحث عن مصادر لتمويل العجز وذلك إما ببيع جزء من استثماراتها أو بالتمويل طويل الأجل. بالإضافة إلى ذلك فإن عرض مصادر واستخدامات النقد التشغيلي يوفر مؤشرات تفيد اختبار مدى كفاءة سياسات التحصيل.¹ ومن أهم النسب المفيدة في تقييم سيولة المنشأة ما يلي:

جدول رقم (23): جدول مقاييس تقييم السيولة

النسب	الصيغة الرياضية	تفسير النسب
نسبة تغطية النقدية	جملة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / جملة التدفقات النقدية الخارجية للأنشطة الاستثمارية والتمويلية	تشير هذه النسبة إلى قدرة الشركة على توليد تدفقات نقدية من الأنشطة التشغيلية لمواجهة التزاماتها الاستثمارية والتمويلية
نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون	فوائد الديون / صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية	تشير هذه النسبة إلى قدرة الشركة على تسديد فوائد الديون وارتفاع هذه النسبة مؤشر سيئ وينبئ بمشاكل قد تواجه الشركة في مجال السيولة اللازمة لدفع الفوائد المستحقة للديون.

المصدر: محمد الصيرفي، مرجع سابق، ص 196.

3. تقييم سياسات التمويل:

توفر قائمة التدفقات النقدية معلومات يمكن عن طريق تحليلها بواسطة المؤشرات المالية، ومقارنتها لعدد من السنوات التعرف على مدى كفاءة الإدارة في مجال السياسات التمويلية.²

¹ محمد مطر، مرجع سابق، ص 164

² منير شاكر وآخرون، مرجع سابق، ص 182

جدول رقم (24): جدول تقييم سياسة التمويل

النسب	الصيغة الرياضية	تفسير النسب
نسبة التوزيعات النقدية	التوزيعات النقدية للمساهمين / صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية	توفر هذه النسبة معلومات عن السياسة التي تتبعها إدارة الشركة في مجال توزيع الأرباح ومدى استمرار واستقرار هذه السياسة، كما تعتبر مؤشرا لقدرة الشركة على توزيع أرباح نقدية عن طريق عرض مقلوب هذه النسبة.
نسبة الفوائد والتوزيعات النقدية	المتحصلات النقدية المحققة من إيرادات الفوائد والتوزيعات / التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية	تقيس هذه النسبة الأهمية النسبية لعوائد الاستثمارات سواء في القروض أو الأوراق المالية.
نسبة الإنفاق الرأس مالي	الإنفاق الرأس مالي الحقيقي / التدفقات النقدية الداخلة من القروض طويلة الأجل وإصدارات الأسهم والسندات	تقيس هذه النسبة الأهمية النسبية لمصادر التمويل الخارجي في تمويل الإنفاق الرأس مالي المستثمر في حيازة الأصول الإنتاجية الثابتة وتخدم هذه النسبة فئتي المستثمرين والمقرضين بتوفير مؤشرات لهم في كيفية استخدام أموالهم.

المصدر: محمد الصيرفي، مرجع سابق، ص 197.

4. التدفق النقدي الحر:

التدفق النقدي هو ذلك المبلغ الذي تكون فيه المنشأة لها الحرية في استخدامه لشراء الاستثمارات الإضافية وتسديد الديون وشراء أسهم الخزنة، أو هو قيمة التدفق النقدي الذي يمكن للمنشأة أن توفره لمقابلة أي فرص استثمارية مفاجئة، بالإضافة إلى أن التدفق النقدي الحر يستخدم في تقييم المنشآت وتحديد قدرتها على دفع أرباح الأسهم، كما يمكن استخدامه في الاستثمارات الاختيارية وحيازة المنشآت الأخرى والتوزيعات النقدية على المساهمين وشراء أسهم المنشأة، حيث أنه إذا كان التدفق النقدي الحر موجبا فهذا يشير إلى أن المنشأة قد غطت جميع التزاماتها النقدية المخطط لها ولديها نقدية إضافية لتقليل حجم الديون والتوسع في حجم منشآتها، أما إذا كان التدفق النقدي

الحر سالبا فهذا معناه أن على المنشأة التصرف في الاستثمارات عن طريق البيع أو الاقتراض أو زيادة رأس المال أي الأجل القصير للاستمرار عند مستوياتها المخطط لها وإذا ظل التدفق النقدي سالبا لعدة سنوات فإن على المنشأة البحث عن مصادر تمويل مناسبة للاستمرار في نشاطها.¹

التدفق النقدي الحر = صافي التدفق النقدي من نشاطات التشغيل / التدفقات النقدية الخارجة المخصصة للاستثمارات في الآلات والمعدات والأصول طويلة

5. المرونة المالية: هناك مقياس طويل الأجل يقدم معلومات عن المرونة وهو معدل تغطية الديون، ويبين المعدل قدرة الشركة على تسديد التزاماتها من صافي التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية دون الحاجة إلى التصفية أو بيع أي من أصولها حيث أنه كلما زاد المعدل كان هناك احتمال أقل أن تتعرض الشركة لصعوبات في الوفاء بالتزاماتها عند إستحقاقها، وبالتالي فهو يقدم مؤشرا على مدى قدرة المشروع على تسديد إلتزاماته واستمراره حتى وإذا كانت المصادر الخارجية للأموال محدودة أو عالية التكلفة و تتمثل هذه المعادلة في:²

معدل النقدية لتغطية الديون = متوسط الديون الإجمالية / صافي التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية

6. تحليل أرصدة التدفقات النقدية

يتم تحليل أرصدة التدفقات النقدية كما يلي:³

أولاً: تدفقات الخزينة المتولدة عن عمليات الاستغلال:

وتضم مختلف تدفقات الخزينة الناتجة عن عمليات الاستغلال بالمعنى الواسع، وبالتالي هو يوضح ويبين مدى قدرة المؤسسة في خاق تدفقات نقدية للخزينة من خلال عمليات التشغيل والاستغلال فقط، وبالتالي تظهر لنا خصائص المؤسسة ذات الأداء العالي والتي تولد سيولة معتبرة في هذا المستوى كما يمكن أن تبين خصائص المؤسسة عديمة الفائدة والفعالية المالية الناجمة عن عدم كفاءة عمليات الاستغلال ، و يوجد مؤشرين مهمين في تكوين خزينة الاستغلال هما القدرة على التمويل الذاتي والتغير في الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال، حيث أنه للتمويل الذاتي دور كبير في تمويل الاحتياجات إذ يمكن المؤسسة من البقاء والاستمرار في نشاطها

¹ سوزان عطا درغام، مرجع سابق، ص 57

² كمال الدين مصطفى الدهراوي، مرجع سابق، ص 183

³ زهره جريوي، أهمية التدفقات النقدية في تقديم المعلومة الملائمة للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،

جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012، ص ص 68 69

ويساهم في تحقيق معدلات نمو مسايرة لمعدلات نمو الأسواق والمؤسسات المنافسة، أما الاحتياج في رأس المال العامل كل النفقات المتعلقة بدورة الاستغلال ويتم حساب هاذين المؤشرين بالعلاقة التالية:

القدرة على التمويل الذاتي = النتيجة الصافية + مخصصات الاهتلاكات (+/-) فائض/ نقص قيمة التنازل عن الاستثمارات

التغير في الاحتياجات في رأس المال العامل الصافي = التغير في مستحقات العملاء + التغير في إنتاج المخزون + التغير في مخزون المواد والبضائع - التغير في مستحقات الموردين

ثانيا: تدفقات الخزينة المتولدة عن عمليات الاستثمار

يضم التدفقات الناتجة عن إجمالي عمليات الاستثمار، وتسمح دراسة هذه الدورة بإخذ فكرة عن مختلف الجهود المبذولة في مجال الاستثمار في شكل نمو داخلي (الحيازة على الاستثمارات المادية والمعنوية) أو في شكل نمو خارجي (استثمارات مالية).

ثالثا: تدفقات الخزينة المتولدة عن عمليات التمويل

يبين هذا القسم الأخير أي شكل من أشكال التمويل التي قد اعتمدها من قبل المؤسسة (اللجوء إلى القروض أو رفع رأس المال) في حالة عدم كفاية الخزينة المتولدة عن الاستغلال في تغطية عمليات الاستثمار إضافة إلى القيم المتعلقة بتسديد القروض وكذلك رأس المال.

ونشير إلى مؤشرين مهمين في تكوين تدفقات دورة التمويل هما رفع رأس المال وتوزيع مكافأة رأس المال: * الرفع من رأس المال: والمقصود به فتح رأس المال للمساهمة، إذ يعتبر مصدر خارجي تلجأ إليه المؤسسة عند استحالة تغطية الاحتياجات المالية عن طريق الموارد الداخلية، وهناك عدة طرق تمكن المؤسسة من الحصول على الأموال اللازمة نذكر منها:

.رفع رأس المال نقدياً أو عينيّاً؛

.رفع رأس المال بضم الاحتياطات؛

.رفع رأس المال عن طريق تحويل الديون.

* توزيع مكافأة رأس المال: تتجه سياسة مكافأة رأس المال نحو دعم الهيكل المالي وذلك بزيادة الأموال الخاصة بواسطة الأرباح غير الموزعة، مكافأة رأس المال هو الرصيد المتبقي بعد تغطية الأرباح لمستوى الاحتياجات المالية المستقبلية.

رابعاً: العلاقات المالية المتوازنة

لدينا:

. تدفقات الخزينة المتولدة عن عمليات الاستغلال A.

. تدفقات الخزينة المتولدة عن عمليات الاستثمار B.

. تدفقات الخزينة المتولدة عن عمليات التمويل C.

. التغير في الخزينة: حيث تظهر في الجدول ثلاث علاقات أساسية هي: $A=D-C+B$ ولتتمكن المؤسسة من توظيف كامل الأموال بأكبر فعالية ممكنة عليها المحافظة على مستوى سيولة يقارب الصفر، ومنه فإن التغير الاجمالي في الخزينة سيؤول وفي فترة معينة على الصفر ومنه العلاقة السابقة تصبح كما يلي: $A-C+B=0$ يمكن التعبير عن هذه العلاقة بأن مبلغ تدفقات الخزينة الناتج عن عمليات التمويل تعتمد على الكيفية التي تمر بها تغطية إحتياجات الاستثمار بواسطة خزينة الاستغلال وعليه يجب دراسة الرصيد "A-B" كما يلي:¹ إذا كان $A-B > 0$: فإن المؤسسة قادرة على تمويل استثماراتها بواسطة استغلالها وفي هذه الحالة من المفروض على المؤسسة عدم القيام بطلب رؤوس أموال خارجية جديدة لأنها قادرة على تسديد ديونها، لكن قبل إصدار حكم إيجابي على المؤسسة يجب التأكد من أن الاستثمارات المنجزة تمكن المؤسسة من المحافظة على قدرتها التنافسية. إذا كان $A-B=0$: فإن المؤسسة تمول استثماراتها بواسطة استغلالها لكن تكون بصدد مؤسسة عديمة المناعة المالية أي أنها غير قادرة على تسديد ديونها، ومن الضروري في هذه الحالة الذهاب بعيداً في التحليل خاصة مبلغ خزينة الاستغلال والاستثمار إذ أنه يمكن للمؤسسة أن تكون بدأت نشاط استثماري يؤدي عادة إلى أن يكون الرصيد "A-B" ضعيفاً بالرغم من أن خزينة الاستغلال كانت كافية وعليه فبإمكان المؤسسة في هذه الحالة اللجوء إلى القروض.

. إذا كان $A-B < 0$: المؤسسة ليست في مستوى يؤهلها لتمويل استثماراتها عن طريق استغلالها وهي حالة عدم المناعة المالية وهنا يجب أن تستخدم موارد التنازل عن الاستثمارات أو ترفع رأس المال.

¹ زهره جريوي، مرجع سابق، ص 70

خلاصة الفصل الثاني

نتيجة للتطورات الاقتصادية لم تعد النتائج التي تظهر في القوائم المالية كافية لاتخاذ مختلف القرارات المالية، والوقوف على أسباب نجاحها وفشلها وأن النجاح والتقدم لا يكون وليد الحظ أو الصدفة أو نتيجة مؤشرات خارجية كتغيرات مستوى الأسعار.

كل هذه الأسباب جعلت من التشخيص المالي أداة مهمة لاتخاذ القرارات المالية و وسيلة تسيير يأخذ بها المسيرين لحل المشاكل المالية للمؤسسة فقبل القيام باتخاذ أي قرار يجب المرور بعدة مراحل تساعدنا في اتخاذ هذا القرار، إذ أن القرار المالي يتخذ عدة أشكال منها القرار الاستثماري الذي نتوقع منه عوائد تتحقق على مدار فترات زمنية مقبلة وذلك من خلال الاستثمار في أصول المؤسسة، أما قرار التمويل فيقوم بتحديد الكيفية التي تتحصل بها المؤسسة على الأموال الضرورية للاستثمارات لذي يجب اختيار المشاريع الاستثمارية التي تضمن مردودية مرتفعة مع تكلفة منخفضة، و أخيرا قرار توزيع الأرباح الذي يتعلق بتوزيع الأرباح على المساهمين أو إعادة استثمارها، فكلما كان قرار الاستثمار وقرار التمويل جيدان كلما أمكن للمؤسسة توقع أرباح في المستقبل، لذلك نجد أن التشخيص المالي له مساهمة كبيرة في اتخاذ القرارات المالية وتحديد وضعية المؤسسة والقرار الذي يتناسب معها.

الفصل الثالث:

دراسة حالة مطاحن الزيبان القنطرة

-بسكرة-

تمهيد:

بعدما تطرقنا في الفصول السابقة إلى الأسس النظرية للتشخيص المالي ودوره في ترشيد القرارات المالية من خلال عرض المؤشرات المالية الأكثر استخداماً في تقييم أداء المؤسسة، والتعرف على حقيقة الوضع المالي لها سنحاول في هذا الفصل إسقاط الدراسة النظرية على أرض الواقع، وقد وقع اختيارنا على مؤسسة مطاحن الزيبان باعتبارها مؤسسة عمومية ذات طابع اقتصادي وإنتاجي محاولين التعرف على وضعيتها المالية، ومن أجل الوصول إلى هذا الهدف سيتم التطرق في هذا الفصل إلى التعريف بالمؤسسة محل الدراسة، بالإضافة إلى تشخيص الوثائق المحاسبية للمؤسسة باستخدام المؤشرات المالية سابقة الذكر.

ومن خلال هذا الفصل سوف نقوم بالتطرق للمباحث التالية:

المبحث الأول: البطاقة الفنية لمؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة

المبحث الثاني: معالجة البيانات المالية المقدمة من طرف المؤسسة

المبحث الأول: الطاقة الفنية لمؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة

سوف نتطرق في هذا المبحث إلى نظرة عامة حول مؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة من خلال تعريفها والتطرق إلى هيكلها التنظيمي إضافة إلى أهمية وأهداف المؤسسة التي تسعى لتحقيقها.

المطلب الأول: التعريف بمؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة

مطاحن الزيبان القنطرة مؤسسة عمومية اقتصادية على شكل شركة مساهمة ذات رأس مال يقدر بـ 235.000.000 دج، وتم رفع رأس المال في 2007 إلى 896.260.000 دج، كانت تابعة للشركة الأم الرياض سطيف (مؤسسة الصناعات الغذائية من الحبوب ومشتقاتها)، أما الآن فهي تابعة للشركة الفرعية الزيبان ويمكن تقديم بعض المعلومات حول المؤسسة محل الدراسة فيما يلي:

- الاسم الجديد: المركب الصناعي التجاري-مطاحن الزيبان القنطرة.

- طبيعة النشاط: للمؤسسة أنشطة إنتاجية مقسمة على نوعين وهي كالاتي:

* الأنشطة الرئيسية: تحويل الحبوب وإنتاج وتسويق المنتجات التي تم الحصول عليها (السميد الدقيق).

* الأنشطة الثانوية: إنتاج وتسويق المنتجات الثانوية (النخالة والأعلاف) وبيعها كأغذية للمواشي.

- الموقع: تقع في الجنوب الشرقي لمدينة القنطرة على الطريق الوطني رقم 3 الرابط بين القنطرة وولاية بسكرة وهي تبعد عن الولاية بـ 55 كلم.

- المساحة: تقدر مساحتها الإجمالية بـ 315647م² وهي تنقسم إلى قطعتين:

* القطعة الأولى: مساحتها 530000م² خاصة بالمطاحن والإدارة ومنها 11158م² مبنية والباقي غير

مبني.

* القطعة الثانية: تقدر مساحتها 15642م² تتكون من السكنات الوظيفية.

- طاقة الإنتاج:

1500 قنطار في اليوم من القمح اللين.

5900 قنطار في اليوم من القمح الصلب.

- سعة التخزين:

39000 قنطار من المنتج النهائي

125000 قنطار من القمح

- احتياجات المؤسسة من الماء:

3000 لتر من الماء يوميا.

أما الكهرباء فتستهلك حسب عمل الآلات.

- الطاقة التشغيلية: يقدر عدد عمال الوحدة حاليا بـ 179 عامل.

- منتجات المؤسسة:

الجدول رقم (25): منتجات مؤسسة مطاحن الزيبان-القنطرة.

المنتوج	النوع	السعة
السميد	سميد غليظ	(25 كلغ)
	سميد ممتاز	(10 كلغ - 25 كلغ)
	سميد عادي	(25 كلغ)
الدقيق	دقيق ممتاز	(5 كلغ)
	دقيق عادي	(25 كلغ - 50 كلغ)
	دقيق ثانوي	(25 كلغ)
النخالة	نخالة حمراء (نخالة القمح الصلب)	(40-100 كلغ)
	نخالة بيضاء (نخالة القمح اللين)	(40-100 كلغ)
	نخالة مكعبة	(40-100 كلغ)

المصدر: وثائق المؤسسة.

ولديها منتجات أخرى جديدة منها:

.CERFIBRES

النافع (سميد كامل من القمح الصلب).

سميد الشعير.

- المجال البشري:

تحتوي كل مؤسسة على مجموعة من العمال الذين بدورهم يساهمون على نشأة وتطور هذه المؤسسة والرفع من إنتاجها وتحسين مردودها فمن خلال تمهيدنا هذا وجدنا أن العدد الإجمالي لعمال مؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة بـ: 179 عامل يتوزع حسب التسلسل المهني للفئات.

المطلب الثاني: أهداف المؤسسة واستراتيجياتها

1. بعض الاستراتيجيات المنتهجة في مؤسسة مطاحن الزيبان-القنطرة:

يوجد مفهوم خاص للاستراتيجية في المؤسسة، حيث عرفها مستشار التوجيه على أنها هي التي تقوي مكانة المؤسسة في السوق وتخلق الثروة وكذا مناصب العمل.

إن الاستراتيجية الأكثر إتباعا في المؤسسة هي استراتيجية السيطرة بالتكاليف وكذا استراتيجية التميز (فأساس اعتماد المؤسسة على هذه الاستراتيجيات هي قواعد السوق أي قانون الطلب والعرض). ولكن هناك استراتيجيات أخرى متمثلة في:

استراتيجية التنوع: تنوع في الحجم حسب احتياجات الزبائن وفي المنتج كذلك.

استراتيجية التخصص: متخصصة في السميد والطحين.

استراتيجية تجارية: تشتري منتوجات وتقوم ببيعها (شراء العجائن الغذائية وبيعها).

وتهدف إلى توجه جديد ألا وهو انتاج كسكس الشعير.

2. المنافسة: كثيفة باعتبارها موجودة في قطاع الصناعات الغذائية، حيث ان هنا كمؤسسات رائدة في الجزائر مثل (Sim - سفينة) التي تجعل مؤسسة مطاحن الزيبان - القنطرة تواجه منافسة شرسة.

طبيعتها: ان المنتج يحظى بمنافسة محلية (مطاحن الكبرى للجنوب بسكرة، مطاحن البركة زريبة الوادي)، وأنها جهوية كذلك في الشرق إلا أننا من خلال ملاحظتنا نعتقد أنها منافسة وطنية بما أن المنتجات تصل إلى السوق المحلي والجهوي.

3. أهداف المؤسسة: إن المؤسسة أمام منافسة قوية من المنتجات الوطنية الخاصة والعمومية وحتى الأجنبية وحتى يتسنى لها جذب المستهلك لطلب منتجاتها سطرت مجموعة من الأهداف التي تحاول تحقيقها وتتمثل فيما يلي:

. الوصول إلى أكبر جمهور من المتعاملين الاقتصاديين للفت انتباههم وجلب اهتمامهم لعلامتها التجارية في النوعية أولاً ودائماً.

. تغطية رغبات المستهلكين والأسر الصغيرة والمجموعات المحلية عموماً.

4. سياسة المؤسسة: إن القدرات الإنتاجية والوضعية المالية المريحة للشركة الفرعية مطاحن الزيبان القنطرة هما

عاملان مشجعان على انتعاش السياسة التجارية ولن تدخر أي جهد في ترجمة هذه السياسة بالأفعال:

التوضيح في الشفافية للممارسات والخدمات التجارية مع الشركاء (الزبائن، المساهمين، والمحيط...)

ترقية ثقافة الإصغاء إلى الزبون والتكفل النظامي لكل الشكاوى.

تكوين وتحسيس مجموعة العمال.

الاتصال في الداخل لتفاعل كل العمال، وفي الخارج لضمان جودة الخدمة والمنتوج.

التحديث وصيانة طاقة الإنتاج.

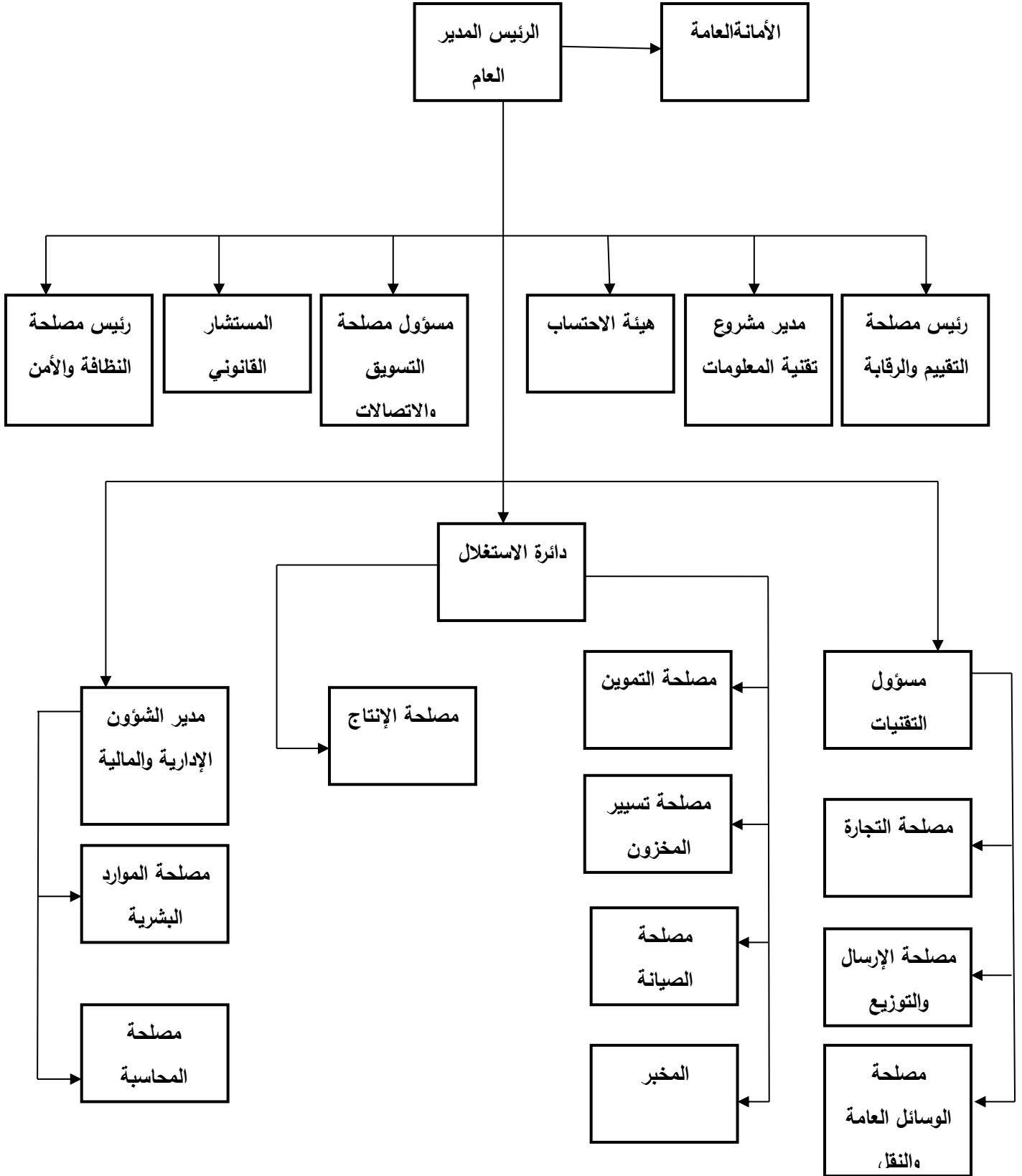
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للمؤسسة

تعتبر مؤسسة مطاحن الزيبان من المؤسسات المتوسطة العامة التي تمارس نشاطها الصناعي فهي من الناحية

التنظيمية تنقسم إلى عدة مديريات ومصالح، وهذا من أجل السير الحسن للمؤسسة وتسهيل عمليات الرقابة، وفيما

يلي سيتم التعرف على مصالح المؤسسة.

الشكل رقم (5): الهيكل التنظيمي لمؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة



1. **الرئيس المدير العام:** يعد المسؤول الأول عن كل رؤساء الهياكل والمصالح ويشرف على تسيير المؤسسة من كل النواحي، بالإضافة إلى انه:
 - يمثل المؤسسة خارجيا (الناطق الرسمي للمؤسسة).
 - يعقد اجتماعات دورية مع مختلف الإطارات (مجلس المديرية العامة).
 - يترأس مجلس الإدارة.
 - رئيس لجنة حفظ الصحة والأمن.
2. **أمانة الرئيس المدير العام:** تعد أمانة الرئيس المدير العام همزة الوصل بين المدير العام وباقي مصالح المؤسسة، من مهامها (كل هذه المهام مرتبطة بالرئيس المدير العام):
 - استقبال، تسجيل وتوزيع البريد الوارد وإرسال البريد الصادر.
 - استقبال المكالمات الهاتفية الداخلية والخارجية وكذلك الفاكس.
 - كتابة المراسلات وتوزيعها على مخلف المصالح.
 - تحرير اجتماعات مجلس الإدارة.
 - استقبال الضيوف (زيائن، الإدارة العامة للرياض، الزوار...).
 - توصيل تعليمات المدير العام لمختلف رؤساء المصالح.
3. **هيئة إعادة الهيكلة، دراسة السوق والاتصال:**
 - دراسة إعادة الهيكلة للمؤسسة.
 - دراسة السوق.
 - تنظيم المشاركة في المعارض الاقتصادية، الإشهار.
 - تمثل المؤسسة من ناحية الإعلام.
4. **المستشار القانوني:** يتلخص دور المستشار القانوني في إبداء الاستشارة القانونية لمختلف المصالح، أما مهامه فتتمثل في:
 - التكفل بقضايا الشركة محل نزاع سواء مع الأشخاص الطبيعية او المعنوية (اغلب المنازعات التجارية مع مجموع الزبائن الذين ترتب في ذمتهم ديون تجارية غير مسددة)
 - متابعة ملفات الصكوك بدون رصيد أمام القسم الجزئي على مستوى مختلف الجهات القضائية المختصة.
 - متابعة إجراءات التنفيذ الجبري على العقارات المرهونة بمعية المحضرين القانونيين قصد تحصيل الديون المترتبة في ذمة المدين الراهن.
 - متابعة ملفات التأمين على ممتلكات الشركة ضد جميع الأخطار بمعية شركة التأمين CAAT-وكالة بسكرة- وتحصيل جميع التعويضات في هذا الشأن. هذا فضلا عن العمل الإداري الاعتيادي على مستوى الشركة:
 - تحرير المراسلات الإدارية الداخلية والخارجية.

تمثيل الشركة كعضو في اللجان المختلفة كلجنة حفظ الصحة والأمن، لجنة التأديب، لجنة الصفقات، لجنة تحديد ومراجعة السعر، لجنة إثبات ملفات الزبائن.

تمثيل الشركة أمام الجهات القضائية المختصة بموجب تفويض من المديرية العامة.

5- مشروع الإعلام الآلي: تم إدماج الإعلام الآلي في المؤسسة من أجل تسهيل التعاملات بين جميع المصالح والتسريع في وصول المعلومة بالإضافة إلى النتائج السريعة والموثوقة مقارنة بالعملية اليدوية من المهام: إنشاء برامج أو أحداث التغييرات التطورات اللازمة على البرامج التابعة لمختلف المصالح، من بين البرامج الموجودة في المؤسسة (حساب الأجور-الفوترة- المحاسبة - تسيير المخزون -الاستثمارات -الإهتلاكات...).

برمجة وصيانة حواسيب المؤسسة.

ادارة شبكة الإعلام الآلي.

مراقبة البرامج وتطبيقها بالإضافة إلى تقديم المعلومات اللازمة على مختلف البرامج.

المساهمة في الجرد السنوي.

6- مصلحة النظافة والأمن: تقوم هذه المصلحة بالحفاظ على أمن المؤسسة بمختلف أنواعه ونظافتها، وتنقسم إلى فرعين:

فرع الأمن: يشرف عليه رئيس فرع مسؤول رؤساء أفواج يشرفون على مجموعة من أعوان الأمن.

يمكن تقسيم مهامهم إلى قسمين:

- مهام خاصة بالأمن العام:

*حراسة المؤسسة ووسائلها والآلات من كل سرقة أو تعدي.

*مراقبة كل من يدخل أو يخرج من مؤسسة.

*إعطاء تأشيرة دخول الشاحنات من أجل رفع المنتج.

- مهام خاصة بالأمن الصناعي:

*المحافظة على امن الآلات من الأخطار.

*رش الأدوية على المواد الأولية والآلات لإزالة بعض الأخطار كإزالة السوس مثلا.

*الحفاظ على صحة العمال من أخطار الآلات.

*إتقان استعمال وسائل الدفاع عن الحريق.

. فرع النظافة: يوجد تحت إمرة رئيس الفرع مجموعة من العمال والعاملات المسؤولين عن:

التنظيف الدوري.

مراقبة مستوى مخزون المياه وتعقيمه.

7. مصلحة مراقبة التسيير وإعادة التقييم: تعد من أهم المصالح، كون أن هذه المصلحة مسؤولة عن مراقبة

التسيير داخل المؤسسة، من أهم مهامه:

إعداد الميزانية التقديرية للمؤسسة: يتم إعدادها بإتباع خطوط التوجيه التي تقدمها المديرية العامة، وتشمل كل من الميزانية التقديرية للتموين، تسيير المخزون، الإنتاج، المبيعات، الاتصالات (الإشهار...)، الموارد البشرية. تقوم كل مصلحة بإعداد الميزانية الخاصة بها فمثلا مصلحة المبيعات تقوم بإعداد الميزانية التقديرية. إعداد اللوح البياني للمؤسسة (التسويق، الإنتاج، المبيعات، الموارد البشرية...) ومقارنتها مع التقديرات وتحليل النتائج.

إعداد التقارير الثلاثية والسادسية: تمثل تراكم نتائج الأشهر السابقة.

إعداد التقرير السنوي للتسيير: وهو تقرير مفصل عن نشاط المؤسسة خلال السنة.

تقديم إحصائية ثلاثية للديوان الوطني للإحصائيات ردا على مراسلاتهم.

أيأن دور رئيس المصلحة يكمن في:

- جمع المعلومات من مختلف المصالح.

- تحليل المعلومات.

- إعداد التقارير الشهرية، الثلاثية، السادسة والسنوية.

8-هيئة الاحتساب: تعد وظيفة الاحتساب وظيفة مستقلة، وهي تقييم مراقبة العمليات على مستوى مصالح المؤسسة، وهدف المراقبة في هذا المجال تقدير وتقييم نجاعة مختلف المراقبات الأخرى أي متابعة أعضاء المؤسسة في أداء مسؤولياتهم، وفي هذا الهدف الاحتساب الداخلي يقدم التحليلات، التقييمات، التوصيات، الآراء والمعلومات التي تخص الوظائف التي تمت فيها عملية الاحتساب.

من جهة أخرى الاحتساب الداخلي يختلف عن المراقبة الداخلية، فالمراقبة الداخلية هي مجموع التدابير الموجودة داخل التنظيم والمناهج وهدفها هو تأمين حماية الممتلكات، صحة العمليات، تطبيق العمليات، جودة ونوعية المعلومة ونجاعة عمال المؤسسة.

9. دائرة الاستغلال: تعد دائرة الاستغلال دائرة تقنية بحتة نظرا للمصالح المكونة لها، أساس هذه الدائرة الإنتاج، ومهمتها تحويل القمح إلى مادة منتهية، لذا تعد مصلحة الإنتاج أهم مصلحة في الدائرة أما باقي المصالح فهي مصالح دعم من اجل تحقيق أهداف المصلحة.

10. مسؤؤل التقنيات التجارية: ويندرج تحت مهامه (03) مصالح وهما:

مصلحة المبيعات: تعد هذه المصلحة هي المتعامل المباشر مع الزبائن.

مصلحة النقل والوسائل العامة: وتقوم هذه المصلحة بتسيير حظيرة المؤسسة وإيصال الطلابيات إلى الزبائن.

مصلحة الإرسال والتوزيع: تقوم هذه المصلحة بمهام عديدة، حيث تبدأ المهام من مصلحة المبيعات التي ترسل المعلومات اللازمة والخاصة بالزبائن، كما تقوم هذه المصلحة بإرسال وصل مبيعات إلى مصلحة المبيعات للقيام بالعمليات الحسابية، وتقوم هذه المصلحة بإعداد تقرير يومي والموضوع فيه خروج البضاعة، ثم إرساله إلى مدير الإنتاج، كما لهذه المصلحة علاقة بقسم التعبئة والتغليف، حيث يصدر إليهم الأمر بإرسال البضاعة بعد تعبئتها.

11. مصلحة الموارد البشرية: تهتم إدارة الموارد البشرية في المؤسسة بكل ما يتعلق بالعمال باعتبارهم الجهاز المتحرك والعمل يداخل المؤسسة، وتعمل هذه المصلحة على ضمان حقوق الموظفين بها ومتابعة مساره المهني ومن بين هذه الحقوق (الأجر، المنح، العلاوات).

أ. رئيس مصلحة الموارد البشرية: وهو المسؤول الأول في المصلحة، ومن مهامه:

* تطبيق سياسة المؤسسة فيما يخص تسيير الموارد البشرية:

التطبيق الكامل للاتفاقية الجماعية.

احترام تطبيق النظام الداخلي للمؤسسة.

المتابعة اليومية لملفات المستخدمين.

متابعة تطور المسار المهني للمستخدمين.

تطبيق منهجيات العمل في الإطار القانوني.

المساهمة في إعداد الميزانية التقديرية للمصلحة.

* متابعة الإحصائيات:

إعداد مخطط التكوين والسهر على تطبيقه.

المشاركة مع رؤساء المصالح في إعداد مخطط التوظيف.

مراقبة كشف الأجور والرواتب للمستخدمين قبل التخليص.

تقييم عملية تكوين المستخدمين.

ب- فرع تسيير الموارد البشرية: يهتم هذا الفرع بكل ما يتعلق بالمسار المهني للموظف من بداية توظيفه حتى

نهاية الخدمة، وهذا الفرع له علاقة مباشرة مع فرع الأجور، ومن مهام هذا الفرع ما يلي:

* متابعة مستجدات ملفات الموارد البشرية.

* مراقبة كشف الحضور للعمال والمتمهين وتقديمها لفرع الأجور نهاية الشهر.

* التكفل بالعطل: السنوية، المرضية، الاستثنائية.

* تحرير المقررات (التقاعد، التعيين، تغيير المنصب ...).

* تحرير العقوبات على العمال بعد استجوابهم.

ج. مراسل اجتماعي: يقوم بالمهام التالية:

* إنشاء ترقيم للعمال في صندوق الضمان الاجتماعي.

* دفع ملفات المرض، حوادث العمل لدى صندوق الضمان الاجتماعي.

* استرجاع مصاريف الأدوية من صندوق الضمان الاجتماعي.

* السهر على متابعة ومراقبة ملفات العمال المتواجدة في صندوق الضمان الاجتماعي.

د- فرع الأجور: يقوم هذا الفرع بتمثيل حق العامل من خلال الأجر الذي يتقاضاه، ويتم ذلك كما يلي:

* تطبيق العقود الجماعية لإعداد الأجور.

* جمع المعلومات لحساب الأجور (مقدمة من فرع تسيير الموارد البشرية).

* إدخال معطيات الأجور في قاعدة البيانات.

* طبع كشف الأجور.

12. مصلحة المحاسبة و المالية: وتتمثل تقنية المحاسبة في مجموعة من الإجراءات والطرق الفنية الموجهة لمتابعة نشاط المؤسسة، ومدى تأثيره على هيكله أموالها أو ذمتها المالية خلال مدة معينة والتي هي السنة المالية، وعليه يمكن القول أن المحاسبة عبارة عن أداة لكشف وتصوير المركز المالي للمؤسسة وتحديد نتائج نشاطها من حين لآخر، وإظهار مكونات حساباتها من هذه النتائج، لاسيما بين دورة مالية وأخرى، فهي بصورة أشمل، نظام متكامل لتنظيم ومسايرة التدفقات المتوجة لحركية الأموال أو التزامات المؤسسة، عبر نشاطاتها أو حتى أنشطتها سواء مع نفسها مثل التصرف في التقنية، الإنتاج أو التشغيل....، أو مع بقية المتعاملين الاقتصاديين مثل الزبائن، الموردين، المصارف....، وتتكون مصلحة المحاسبة والمالية من:

أ. فرع الاستغلال: يختص هذا الفرع بجانب النفقات التي تقوم بها المؤسسة، فيتم استقبال فيه الملفات من مختلف المصالح والهيكل الخاصة من المشتريات والخدمات وتتمثل في:

* مسك مسودة البنك: تقيد به كل العمليات البنكية.

* مسك مسودة الصندوق: تقيد به كل العمليات التي تتم نقدا.

* الاستقبال والتأكد من صحة ملفات المشتريات والخدمات المؤدات والمتكونة من ملف المشتريات: طلب الشراء، الفاتورة، وصل الاستلام، طلب تلخيص.

* ملفات الخدمات: نفس الوثائق باستثناء وصل استلام يقابله إقرار بالخدمة المؤدات.

* التأشير على طلب التلخيص.

* تحرير الشيك أو إصدار التحويلات لصالح الموردين.

* التسجيلات المناسبة في اليومية المناسبة.

إضافة إلى ذلك هناك مهام شهرية متمثلة في:

* إعداد التقارب البنكي: بالأخذ بعين الاعتبار مسودة البنك (الخاصة بالمؤسسة) والجدول البنكي الخاص بالحسابات (الخاصة بالبنك).

* حركة المخزون الخاصة بالمادة الأولية.

* استخراج اليوميات المساعدة ودفتر الأستاذ لكل حساب للتأكد من صحة العمليات المحاسبية.

* إعداد الميزانية.

* اعداد جدول حساب النتائج.

* التنسيق مع المديرية العامة الكائنة بسطيف حول تسيير المؤسسة بإرسال مختلف الوثائق المحاسبية (الميزانية، جدول حساب النتائج...).

ب . فرع الإيرادات: يختص هذا الفرع بجانب الإيرادات الناتجة عن عملية البيع التي تقوم بها المؤسسة، فيتم استقبال فيه الملفات من مصالح المبيعات مرفقة بفواتير ووثائق التخليص، وتتمثل مهامه في:

* التأكد من صحة اليوميات والمطابقة للفواتير وقيمة التحويل.

* فوترة التحويلات أو الصكوك المؤشر عليها.

* فوترة يوميات المبيعات.

* متابعة المبيعات بالأجال.

كما أن للفرع مهام شهرية متمثلة في:

* إيقاف رقم الأعمال الشهري ومقارنته مع اليوميات المحاسبية واليوميات المرسله من طرف مصلحة المبيعات.

* يقوم المكلف بالتحصيل الجبائي رصد قيمة الضريبة على القيمة المضافة، حقوق الطابع وكذا الضريبة على رقم الأعمال ويصرح بها قبل 20 يوم من الشهر الموالي.

* استخراج جدول حساب خاص بالإيرادات من أجل إعداد التقارب البنكي.

ج . فرع متابعة الاستثمارات: هذا الفرع مسؤول عن التحركات الخاصة بالاستثمارات من:

* الشراء لأول مرة مع إعطاء رمز خاص.

* تغيير مكان الاستثمار.

* القيام بعملية الجرد والإهلاك الخاص بالاستثمار.

يكون هذا بتسجيل كل من التحركات في الحاسوب والمتابعة اليومية

المطلب الرابع: واقع التشخيص المالي والقرارات المالية في مؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة

رغم الأهمية البالغة التي يحظى بها التشخيص المالي سواء بالنسبة للمؤسسة أو بالنسبة للأطراف المتعاملين معها، وذلك لما يوفره من تقنيات وآليات تساعد المؤسسة على اتخاذ قراراتها وفقا لأسس سليمة ومدروسة بالشكل الذي يساهم في سرعة تحقيق أهدافها عامة وهدفي التوازن والمردودية خاصة إلا أن مؤسسة مطاحن الزيبان لا تعمل به وهذا يجعلها غير قادرة للنتبأ بالمخاطر التي تواجهها سواء على المدى القصير أو الطويل.

أما بالنسبة للقرارات المالية فهي تعتبر من أهم القرارات التي تتخذها المؤسسة باختيار البديل الأنسب الذي يساهم في تحقيق الأهداف المطلوبة، ويتم اتخاذ القرارات المالية في مؤسسة مطاحن الزيبان عن طريق: مجلس الإدارة هو الذي يقوم بإعطاء عدة اقتراحات أو بدائل حول قرار الاستثمار، قرار التمويل و قرار توزيع الأرباح، أما بالنسبة لمدير المؤسسة والمحاسب هما اللذان يقرران البديل الأمثل الذي يساعد المؤسسة في تحقيق أرباح عالية ومستقبلية

المبحث الثاني: معالجة البيانات المالية المقدمة من طرف المؤسسة

لكي تتم عملية التشخيص المالي ينبغي على المؤسسة إعداد الوثائق اللازمة والمتمثلة في الميزانية المالي، حساب النتائج وجدول تدفقات الخزينة، فالتشخيص المالي يتم عن طريق مجموعة من المؤشرات والنسب المالية وذلك من

أجل التعرف على نقاط القوة ونقاط الضعف التي تساعد في اتخاذ القرار المالي المناسب وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المبحث

المطلب الأول: عرض وتحليل الميزانية

الفرع الأول: الميزانية المالية

جدول رقم (26): الميزانية المالية

المبلغ الصافي	مؤونا / اهتلاكات	المبلغ الاجمالي	الأصول
47973.57	228452.99	276426.56	أصول غير جارية فارق بين الاقتناء - المنتوج الايجابي أو السلب تثبيبات معنوية تثبيبات عينية أراضي مباني تثبيبات عينية أخرى تثبيبات ممنوح امتيازها تثبيبات يجرى إنجازها تثبيبات مالية سندات موضوعة موضع معادلة مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها سندات أخرى مثبتة
16478991.99	381595695.06	16478991.99	
794262028.03	1051031225.65	1175857723.09	
49237796.44		1100269022.09	
76599480.20		76599480.20	
87600.00		87600.00	قروض وأصول مالية أخرى غير جارية
13520537.16		13520537.16	ضرائب مؤجلة على الأصل
950234407.39	1432855373.70	2383089781.09	مجموع الأصل غير الجاري
79803426.48		79803426.48	أصول جارية مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ حسابات دائنة واستخدامات مماثلة الزيبان المدنيون الآخرون الضرائب وما شابهها حسابات دائنة أخرى واستخدامات مماثلة الموجودات وما شابهها الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى الخزينة
144962673.18	438954964.53	583917637.71	
17833311.97	13737151.36	31570463.33	
600000000.00		600000000.00	
275748859.23		275748859.23	
1118348270.86	452692115.89	1571040386.75	مجموع الأصول الجارية
2068582678.25	1885547489.59	3954130167.84	المجموع العام للأصول

المصدر: بالإعتماد على وثائق المؤسسة الملحق رقم 01

جدول رقم (27): الميزانية المالية 2014 خصوم

2014	الخصوم
896260000.00	رؤوس الأموال الخاصة رأس مال تم إصداره
196351519.07	رأس ما غير مستعان به علاوات واحتياطيات
43903597.61	فوارق إعادة التقييم فارق المعادلة نتيجة صافية رؤوس الأموال الخاصة/الترحيل من جديد
	حصة الشركاء المدمجة (1)
	حصة ذوي الأقلية (1)
1136515116.68	المجموع (1)
109087268.26	الخصوم الغير جارية قروض وديون مالية ضرائب مؤجلة ومرصود لها
41445015.51	ديون أخرى غير جارية مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا
150532283.77	مجموع الخصوم غير الجارية (2)
29286883.38	الخصوم الجارية موردون وحسابات ملحقة
6452345.61	ضرائب
745796048.81	ديون أخرى خزينة سلبية
781535277.80	مجموع الخصوم الجارية (3)
2068582678.25	المجموع العام للخصوم

المصدر: بالإعتماد على وثائق المؤسسة الملحق رقم 02

الجدول رقم (28): جدول ميزانية المالية 2015

الأصول

المبلغ الصافي	مؤونا / اهتلاكات	المبلغ الإجمالي	الأصول
9594.71	266831.85	276426.56	أصول غير جارية فارق بين الافتاء - المنتوج الايجابي أو السلب
16478991.99		16478991.99	تثبيات معنوية
781614828.54	394662894.55	1176277723.09	تثبيات عينية
400537630.67	1058909018.93	1459446649.60	أراضي
			مباني
			تثبيات عينية أخرى
303040431.13		303040431.13	تثبيات ممنوح امتيازها
			تثبيات جري إنجازها
			تثبيات مالية
			سندات موضوعة موضع معادلة
			مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها
			سندات أخرى مثبتة
87600.00		87600.00	قروض وأصول مالية أخرى غير جارية
13128230.70		13128230.70	ضرائب مؤجلة على الأصل
1514897307.74	1453838745.33	2968736053.07	مجموع الأصل غير الجاري
			أصول جارية
		77697251.21	مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ
74602384.16	404784441.35	479386825.51	حسابات دائنة واستخدامات مماثلة
20134279.75	13737151.36	33871431.11	الزيبان
			المدينون الآخرون
			الضرائب وما شابهها
			حسابات دائنة أخرى واستخدامات مماثلة
			الموجودات وما شابهها
		200000000.00	الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى
		443972000.71	الخبزينة
816405915.83	418521592.71	1234927508.54	مجموع الأصول الجارية
2331303223.57	1872360338.04	4203663561.61	المجموع العام للأصول

المصدر: بالإعتماد على وثائق المؤسسة الملحق رقم 03

الجدول رقم (29): جدول الميزانية المالية 2015

الخصوم

2015	الخصوم
896260000.00	رؤوس الأموال الخاصة رأس مال تم إصداره
224293433.13	رأس ما غير مستعان به علاوات واحتياطات
50595722.94	فوارق إعادة التقييم فارق المعادلة (1) نتيجة صافية رؤوس الأموال الأخرى / الترحيل من جديد
	حصة الشركاء المدمجة (1)
	حصة ذوي الأقلية (1)
1171149156.07	المجموع (1)
313820000.00	الخصوم الغير جارية قروض وديون مالية
2749130.11	ضرائب مؤجلة ومرصود لها
39033115.56	ديون أخرى غير جارية مؤونات ومنتجات معاينة مسبقا
355602245.67	مجموع الخصوم غير الجارية (2)
122375923.78	الخصوم الجارية موردون وحسابات ملحقة
22401516.05	ضرائب
659774382.00	ديون أخرى خزينة سلبية
804551821.83	مجموع الخصوم الجارية (3)
2331303223.57	المجموع العام للخصوم

المصدر: بالإعتماد على وثائق المؤسسة الملحق رقم 04

الجدول رقم (30): جدول ميزانية المالية 2016

الأصول

المبلغ الصافي	مؤونا / اهتلاكات	المبلغ الإجمالي	الأصول
276426.56		276426.56	أصول غير جارية فارق بين الاقتناء - المنتج الايجابي أو السلب
16478991.99		16478991.99	تثبيتات معنوية
768537128.98	407740594.11	1176277723.09	تثبيتات عينية
390345207.26	1076997633.54	1467342840.80	أراضي
			مباني
			تثبيتات عينية أخرى
315073917.43		315073917.43	تثبيتات ممنوح امتيازها
			تثبيتات بجرى إنجازها
			تثبيتات مالية
			سندات موضوعة موضع معادلة
200000000.00		200000000.00	مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها
235940.00		235940.00	سندات أخرى مثبتة
32450136.39		32450136.39	قروض وأصول مالية أخرى غير جارية
			ضرائب مؤجلة على الأصل
1723121322.06	1485014654.21	3208135976.27	مجموع الأصول غير الجارية
89213232.48		89213232.48	أصول جارية
115083150.59	366985158.03	482068308.62	مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ
3517386.51		3517386.51	حسابات دائنة واستخدامات مماثلة
11935550.27	13737151.36	25672701.63	الزبائن
			المدينون الآخرون
			الضرائب وما شابهها
			حسابات دائنة أخرى واستخدامات مماثلة
20134279.75		379335665.53	الموجودات وما شابهها
			الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى الخزينة
599084985.38	380722309.39	979807294.77	مجموع الأصول الجارية
2322206307.44	1865736963.60	4187943271.04	المجموع العام للأصول

المصدر: بالإعتماد على وثائق المؤسسة الملحق رقم 05

الجدول رقم (31): جدول الميزانية المالية 2016

الخصوم

2016/12/31	الخصوم
896260000.00	رؤوس الأموال الخاصة رأس مال تم إصداره
273679156.07	رأس ما غير مستعان به علاوات واحتياطيات
107292703.58	فوارق إعادة التقييم فارق المعادلة
30310.50	النتيجة صافية رؤوس الأموال أخرى / الترحيل من جديد حساب الارتباط بين المؤسسات
	حصة الشركاء المدمجة (1)
	حصة ذوي الأقلية (1)
1277262170.15	المجموع (1)
313820000.00	الخصوم الغير جارية قروض وديون مالية
5264480.98	ضرائب مؤجلة ومرصود لها
49947442.72	ديون أخرى غير جارية مؤونات ومنتجات معاينة مسبقا
369031923.70	مجموع الخصوم غير الجارية (2)
33040612.53	الخصوم الجارية موردون وحسابات ملحقة
3390573.88	ضرائب
639481027.18	ديون أخرى خزينة سلبية
675912213.59	مجموع الخصوم الجارية (3)
2322206307.44	المجموع العام للخصوم

المصدر: بالإعتماد على وثائق المؤسسة الملحق رقم 06

الفرع الثاني: إعداد الميزانية المالية المختصرة

من خلال المعطيات السابقة سوف نقوم بإعداد الميزانية المالية المختصرة للسنوات التالية (2014 و 2015 و 2016) ثم تحليل النتائج المتحصل عليها والمقارنة بينها.

شكل الميزانية المالية المختصرة (2016/2015/2014)

جدول رقم (32): الميزانية المالية المختصرة جانب الأصول

الوحدة: دج

2016		2015		2014		الأصول
%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	
74	1723121322.06	65	1514897307.74	46	950234407.39	الأصول غير الجارية
26	599084985.38	35	816405915.83	54	1118348859.23	الأصول الجارية
100	2322206307.44	100	2331303223.57	100	2068582678.25	المجموع

المصدر: بالإعتماد على وثائق المؤسسة الملحق رقم 01

جدور رقم(33): الميزانية المالية المختصرة جانب الخصوم

الوحدة: دج

2016		2015		2014		الخصوم
%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	
71	1646294093.9	65	1526751401.7	62	1287047400.5	الأموال الدائمة
55	1277262170.15	50	1171149156.07	55	1136515116.68	الأموال الخاصة
16	369031923.70	15	355602245.67	7	150532283.77	الخصوم غير الجارية
29	675912213.59	35	804551821.83	38	781535277.80	الخصوم الجارية
100	2322206307.44	100	2331303223.57	100	2068582678.25	المجموع

المصدر: بالإعتماد على وثائق المؤسسة الملحق رقم 02

الأموال الدائمة= الأموال الخاصة + الخصوم غير الجارية

. من الجدولين السابقين نلاحظ مايلي:

1/. الأصول غير الجارية: نلاحظ أن هناك زيادة في الأصول غير الجارية مقارنة بالثلاث سنوات من 2014 إلى 2016 وهذه الزيادة شملت العديد من التثبيتات منها المباني، التثبيتات الجارية انجازها والتثبيتات العينية الأخرى.

2/. الأصول الجارية: نلاحظ أن هناك انخفاض في الأصول الجارية مقارنة بالسنوات الثلاث من 2014 إلى 2016 وهذا الانخفاض شمل العديد الأصول منها الزبائن والمدينون الآخرون بالإضافة إلى الانخفاض في الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى.

3/. **الأموال الخاصة:** نلاحظ أن هناك زيادة في الأموال الخاصة مقارنة بالسنوات الثلاث من 2014 إلى 2016 وهذه الزيادة شملت كل من الاحتياطات والنتيجة الصافية.

4/. **الخصوم غير الجارية:** نلاحظ أن هناك زيادة على مستوى الخصوم غير الجارية مقارنة بالسنوات الثلاث من 2014 إلى 2016 وتمثلت هذه الزيادة في الديون المالية والمؤونات والمنتجات المعايينة مسبقا، وهذا يعني أن المؤسسة تعتمد على الديون طويلة الأجل في تمويل أصولها الثابتة.

5/. **الخصوم الجارية:** نلاحظ أن هناك زيادة في الخصوم الجارية من السنة 2014 إلى 2015 أما من سنة 2015 إلى 2016 نلاحظ انخفاض في الخصوم الجارية وهذا الانخفاض راجع إلى بعض الناصر منها الضرائب، الموردون والحسابات الملحقه زيادة في الديون الأخرى.

الفرع الثالث: دراسة وتحليل النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي

أولاً: دراسة وتحليل النسب المالية

1. **نسب السيولة:** تبين هذه النسب قدرة المؤسسة على تسديد التزاماتها

الجدول رقم (34): نسب السيولة

2016	2015	2014	الصيغة الرياضية	النسب
0.88	1.01	1.43	الأصول الجارية / الخصوم الجارية	نسبة التداول
0.86	0.91	1.32	الأصول الجارية - المخزون / الخصوم الجارية	نسبة السيولة السريعة
0.56	0.80	1.12	الموجودات وما شابهها / الخصوم الجارية	نسبة النقدية

المصدر: بالإعتماد على وثائق المؤسسة الملحق رقم 01-02

التحليل:

نسبة التداول: تكون هذه النسبة مقبولة إذا كانت مساوية للواحد حيث نلاحظ من خلال النسب المتحصل عليها خلال السنوات الثلاث أن سنة 2014 و 2015 كانت عالية وهنا نلاحظ أن المؤسسة في وضعية جيدة وقادرة على تسديد التزاماتها أي وجود فائض في الأصول الجارية لتغطية الخصوم الجارية وهذا على عكس سنة 2016 نلاحظ أن وضعية المؤسسة صعبة لأن الأصول المتداولة لم تغطي جميع الخصوم المتداولة وأن المؤسسة تعاني من مشكل سداد التزاماتها.

نسبة السيولة السريعة: نلاحظ من خلال النسب المتحصل عليها خلال السنوات الثلاث أن سنة 2014 كانت عالية أي أن المؤسسة لها القدرة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل بواسطة المتاحات النقدية والاستخدامات سريعة التحويل أي مواجهة الخصوم الجارية بالأصول الجارية دون اللجوء إلى المخزون لأنه بطيء جدا في

التحول إلى نقدية، وهذا على عكس السنتين الموليتين 2015 و 2016 فهما في وضعية غير جيدة حيث تم تسديد جزء فقط من التزاماتها قصيرة الأجل.

نسبة النقدية: تعد هذه النسبة أكثر صرامة في قياس سيولة المؤسسة لأنها تعتمد على القيم الجاهزة لتسديد التزاماتها دون اللجوء إلى بيع مخزوناتها أو تحصيل مدينيتها وتتراوح القيمة النموذجية لهذه النسبة بين 0.2 و 0.6، حيث نلاحظ من خلال النسب المتحصل عليها خلال السنوات الثلاث أن سنة 2014 كانت المؤسسة لديها الكثير من الأموال السائلة التي تستخدمها لمواجهة التزاماتها، أما سنة 2015 و 2016 حققت نسبة أقل من السنة السابقة لكن تبقى لديها أموال سائلة تواجه بها التزاماتها.

2. نسب النشاط: وهي النسبة التي تقيس الكفاءة في إدارة الأصل، أي تقوم بتحليل عناصر الموجودات ومعرفة مدى كفاءة الإدارة في تحويل هذه العناصر إلى مبيعات ومن ثم إلى سيولة.

جدول رقم (35): نسب النشاط

2016	2015	2014	الصيغة الرياضية	النسب
0.501	0.508	0.532	صافي المبيعات / مجموع الأصول	معدل دوران الأصول
0.914	0.782	1.156	صافي المبيعات / مجموع الأصول الثابتة	معدل دوران الأصول الثابتة
2.630	1.452	0.985	صافي المبيعات / مجموع الأصول المتداولة	معدل دوران الأصول المتداولة
4.153	1.353	1.711	صافي المبيعات / الموجودات وما شابهها	معدل دوران النقد

المصدر: بالإعتماد على وثائق المؤسسة الملحق رقم (01-02-03-04-05-06-07-08)

التحليل:

معدل دوران الأصول: نلاحظ من خلال الجدول أن معدل دوران الأصول للمؤسسة سنة 2014 يقدر بـ 0.532، هذا يعني أن كل دينار مستثمر في المؤسسة يولد 0.532 دينار من المبيعات، وهذا يدل على كفاءة إدارة المؤسسة

في إدارة ممتلكاتها، أما بالنسبة لسنة 2015 و 2016 يقدر المعدل بـ 0.508 و 0.501 على التوالي وهذا يعني انخفاض كفاءة إدارة المؤسسة لكن يبقى المعدل في المستوى المقبول، ومن أجل تجنب هذا الانخفاض على المؤسسة أن تقوم باستغلال كامل أصولها

معدل دوران الأصول الثابتة: يوضح دوران الأصول الثابتة مدى استخدام الشركة للمعدات والآلات، أي الكيفية التي تدار بها الاستثمارات طويلة الأجل، حيث نلاحظ من خلال الجدول أن معدل دوران الأصول الثابتة للمؤسسة سنة 2014 يقدر بـ 1.156 هذا يعني أن كل دينار مستثمر من الأصول الثابتة في المؤسسة يولد 1.156 من المبيعات وهذا يدل على كفاءة إدارة المؤسسة في استغلال أصولها الثابتة بينما انخفضت هذه الكفاءة سنة 2015 و 2016 مقارنة بسنة 2014 وهذا يعني أن كفاءة إدارة المؤسسة في استغلال أصولها الثابتة انخفضت ومن أجل تجنب هذا الانخفاض على المؤسسة أن تقوم باستغلال كامل أصولها أو تقوم ببيع جزء من أصولها غير المستعملة.

معدل دوران الأصول المتداولة: نلاحظ من خلال الجدول أن معدل دوران الأصول المتداولة يرتفع من سنة لأخرى ويرجع هذا الارتفاع إلى كفاءة إدارة المؤسسة في تسيير مخزونها.

معدل دوران النقد: ليس هناك نسبة نموذجية لمعدل دوران النقد لذلك يجب القيام بالمقارنة بين المؤسسات المماثلة أو بالمقارنة بين سنوات المؤسسة نفسها، حيث نلاحظ من خلال الجدول أن معدل دوران النقد في سنة 2014 و 2015 يقدر بـ 1.711 و 1.353 على التوالي ليرتفع سنة 2016 وهذا مؤشر جيد، و تبين هذه النسبة عدد المرات التي تدورها النقدية لتسديد التزامات المؤسسة وزيادة حجم السيولة على المدى الطويل.

4. نسب التمويل: تمكننا هذه النسب من دراسة وتحليل النسب التمويلية أي اكتشاف مدى مساهمة كل مصدر تمويلي في تمويل الأصول بصفة عامة والأصول الثابتة بصفة خاصة.

جدول رقم (36): نسب التمويل

النسب	الصيغة الرياضية	2014	2015	2016
نسبة التمويل الدائم	الأموال الدائمة / الأصول غير الجارية	1.354	1.007	0.955
نسبة التمويل الخاص	الأموال الخاصة / الأصول غير الجارية	1.196	0.773	0.741
نسبة الاستقلالية المالية	الأموال الخاصة / مجموع الخصوم	1.219	1.009	1.222
نسبة التمويل الخارجي	مجموع الديون / مجموع الأصول	0.450	0.497	0.449

المصدر: بالإعتماد على وثائق المؤسسة الملحق رقم 01-02

التحليل:

نسبة التمويل الدائم: تقيس هذه النسبة مدى تغطية الأموال الدائمة للأصول غير الجارية، حيث نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة التمويل سنة 2014 و 2015 تمكنت المؤسسة من تغطية كل أصولها غير الجارية من أموالها الدائمة وهذا يدل على وجود رأس مال عامل موجب للمؤسسة، على عكس سنة 2016 حيث أن المؤسسة لم تتمكن من تغطية جميع أصولها غير الجارية باستخدام الأموال .

نسبة التمويل الخاص: تقيس هذه النسبة مدى تغطية الأموال الخاصة للأصول غير الجارية، حيث نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة التمويل الخاص سنة 2014 هذا يعني أن المؤسسة تمكنت من تغطية كل الأصول الثابتة عن طريق أموالها الخاصة وهذا يدل على أن المؤسسة متوازنة ماليا، على عكس سنة 2015 و 2016 حيث أن المؤسسة لم تتمكن من تغطية جميع أصولها غير الجارية باستخدام الأموال الخاصة ، وأن جز من الأصول الثابتة مغطى بالقروض قصيرة الأجل.

نسبة الاستقلالية المالية: تشير هذه النسبة إلى أن وزن الديون داخل المؤسسة وبالتالي درجة استقلاليتها المالي، حيث نلاحظ أنه خلال السنوات الثلاث أن النسب تدل على أن المؤسسة تتمتع باستقلالية مالية وهي قادرة على تسديد ديونها.

نسبة التمويل الخارجي: وتسمى أيضا نسبة القدرة على الوفاء وتبين هذه النسبة مدى تغطية موجودات المؤسسة بأموال خارجية، فنلاحظ من خلال السنوات الثلاث أن المؤسسة لا تواجه أي صعوبة في تسديد ديونها عند موعد استحقاقها فكلما كانت النسبة صغيرة كانت أموال الدائنين مضمونة.

ثانيا: اعداد الميزانية الوظيفية

جدول رقم (37): الميزانية الوظيفية للأصول للفترة (2016/2015/2014)

2016	2015	2014	الأصول
276426.56	276426.56	276426.56	الاستخدامات المستقرة التثبيتات غير الملموسة التثبيتات الملموسة
16478991.99	16478991.99	16478991.99	أراضي
1176277723.09	1176277723.09	1175857723.09	مباني
1467342840.8	1459446649.60	1100269022.09	تثبيتات عينية أخرى
315073917.43	303040431.13	76599480.20	تثبيتات جري إنجازها
			التثبيتات المالية
			سندات موضوعة موضع معادلة
200000000.00			مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها
235940.00	87600.00	87600.00	سندات أخرى مثبتة
32450136.39	13128230.70	13520537.16	قروض وأصول مالية أخرى غير جارية
			ضرائب مؤجلة على الأصل
3208135976.27	2968736053.07	2383089781.09	مجموع الاستخدامات المستقرة
89213232.48	77697251.21	79803426.48	الاستخدامات الجارية
482068308.62	479386825.51	583917637.71	استخدامات الاستغلال
25672701.63			مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ
			الزبائن
			الضرائب وما شابهها
596954242.73	557084076.72	663721064.19	مجموع استخدامات الاستغلال
3517386.51	33871431.11	31570463.33	استخدامات خارج الاستغلال
			المدينون الآخرون
3517386.51	33871431.11	31570463.33	مجموع استخدامات خارج الاستغلال
379335665.53	200000000.00	600000000.00	استخدامات الخزينة
	443972000.71	275748859.23	الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى الخزينة
379335665.53	643972000.71	875748859.23	مجموع استخدامات الخزينة
979807294.77	1234927508.54	1571040386.75	مجموع الاستخدامات الجارية
4187943271.04	4203663561.61	3954130167.84	المجموع العام للاستخدامات

المصدر: بالإعتماد على وثائق المؤسسة الملحق رقم 05-03-01

جدول رقم (38): الميزانية الوظيفية للخصوم للفترة (2016/2015/2014)

2016	2015	2014	الخصوم
3192946576.5	3082542609.7	3063507621.8	الموارد الدائمة الأموال الخاصة
896260000.00	896260000.00	896260000.00	رأس مال تم إصداره
273679156.07	224293433.13	196351519.07	علاوات واحتياطات
107292703.58	50595722.94	43903597.61	نتيجة صافية
30310.50			حساب الارتباط بين المؤسسات
49947442.72	39033115.56	41445015.51	مؤونات الأعباء والخسائر
1865736963.60	1872360338.04	1885547489.59	اهتلاكات ومؤونات
319084480.98	316569130.11	109087268.26	ديون مالية طويلة
313820000.00	313820000.00	109087268.26	قروض وديون مالية
5264480.98	2749130.11		ضرائب مؤجلة ومرصود لها
3512031057.5	3399111739.8	3172594890.1	مجموع الموارد الدائمة
			الموارد الجارية
33040612.53	122375923.78	29286883.38	موارد الاستغلال
3390573.88	22401516.05	6452345.61	موردون وحسابات ملحقه ضرائب
36431186.41	144777439.83	35739228.99	مجموع موارد الاستغلال
639481027.18	659774382.00	745796048.81	موارد خارج الاستغلال ديون أخرى
639481027.18	659774382.00	745796048.61	مجموع موارد خارج الاستغلال
			موارد الخزينة
			خزينة سلبية
675912213.59	804551821.83	781535277.80	مجموع الموارد الجارية
4187943271.04	4203663561.6	3954130167.84	مجموع الموارد

المصدر: بالإعتماد على وثائق المؤسسة الملحق رقم 06-04-02

ثالثا: دراسة وتحليل مؤشرات التوازن المالي

جدول رقم (39): رأس المال العامل الدائم(الصافي): ويرمز له ب (ر م ع ص)

2016	2015	2014	الصيغة الرياضية	البيان
303895081.2	430375686.7	789505109.01	الموارد الدائمة – الاستخدامات المستقرة	رأس المال العامل من لأعلى الميزانية
303895081.2	430375686.7	789505109.01	الاستخدامات الجارية – ديون قصيرة الأجل	رأس المال العامل من أسفل الميزانية

المصدر: بالإعتماد على وثائق المؤسسة الملحق رقم 06-05-04-03-02-01

نلاحظ من خلال الجدول أن هناك انخفاض في رأس المال العامل الصافي في سنة 2015 و 2016، مقارنة بسنة 2014، لكنه موجب ولا يشكل أي خطورة على المؤسسة، وهذه النتائج تبين أن المؤسسة تملك هامش أمان لمواجهة حوادث دورة الاستغلال، وأنها قادرة على تغطية أصولها الثابت باستخدام الموارد الدائمة ولها القدرة أيضا على تسديد جزء من ديونها قصيرة الأجل.

جدول رقم (40): رأس المال العامل الاجمالي: ويرمز له ب (ر م ع إ)

2016	2015	2014	الصيغة الرياضية	البيان
979807294.77	1234927508.54	1571040386.75	استخدامات الاستغلال + استخدامات خارج الاستغلال + استخدامات الخزينة	ر م ع إ

المصدر: بالإعتماد على وثائق المؤسسة الملحق رقم 05-03-01

نلاحظ من خلال الجدول أن هناك انخفاض في رأس المال العامل الإجمالي من سنة لأخرى، لكنه موجب ولا يشكل أي خطورة، وهذه النتائج تبين زيادة حجم الأصول المتداولة في المؤسسة بسبب الاستفادة من مشاريع جديدة، بالإضافة إلى امتلاك المؤسسة لسببولة معتبرة.

جدول رقم (41): رأس المال العامل الخاص: ويرمز له ب (ر م ع خ)

2016	2015	2014	الصيغة الرياضية	البيان
-372017132.39	-374176135.1	7969831.21	ر م ع ص – الديون قصيرة الأجل	ر م ع خ

المصدر: بالإعتماد على وثائق المؤسسة الملحق رقم 06-05-04-03-02-01

من خلال الجدول نلاحظ أن المؤسسة في سنة 2014 حققت رأس مال عامل خاص موجب وهنا المؤسسة قادرة تمويل استخداماتها الثابتة باستخدام الأموال الخاصة دون اللجوء إلى موارد خارجية لكن في سنة 2015 و 2016 حققت المؤسسة رأس مال عامل خاص سالب حيث أن المؤسسة هنا غير قادرة أن تقوم بتمويل استخداماتها الثابتة باستخدام الأموال الخاصة وهذا الوضع يجعلها تلجأ لمصادر تمويل خارجية.

جدول رقم (42): رأس المال العامل الأجنبي: ويرمز له بـ (ر م ع أ)

2016	2015	2014	الصيغة الرياضية	البيان
994996694.57	1121120951.9	890622546.06	ديون طويلة الأجل + ديون قصيرة الأجل	ر م ع أ

المصدر: بالإعتماد على وثائق المؤسسة الملحق رقم 06-04-02

نلاحظ من خلال الجدول أن رأس المال العامل الأجنبي سنة 2014 و 2016 أقل من سنة 2015 وهذا يدل على زيادة الأموال الخاصة سنة 2014 و 2016 و انخفاضها في سنة 2015 لكن بما أن الأموال الخاصة أكبر من رأس المال العامل الأجنبي هذا يدل على أن المؤسسة مستقلة مالياً، وأنها تستطيع الحصول على قروض مالية بكل سهولة.

جدول رقم (43): احتياجات رأس المال العامل: ويرمز له بـ (إ ر م ع)

2016	2015	2014	الصيغة الرياضية	البيان
-75440584.28	-213596313.9	-86243750	إ ر م ع! + إ ر م ع خ!	إ ر م ع

المصدر: بالإعتماد على وثائق المؤسسة الملحق رقم 06-05-04-03-02-01

نلاحظ من خلال الجدول أن احتياجات رأس المال العامل سالبة خلال السنوات الثلاث هذا يفسر أن احتياجات الدورة أقل من مواردها بمعنى وجود فائض في مواردها ولذلك على المؤسسة استغلال هذا الفائض في الاستثمار لزيادة مردوديتها.

جدول رقم (44): الخزينة

2016	2015	2014	الصيغة الرياضية	البيان
379335665.53	643972000.71	875748859.23	استخدامات الخزينة - موارد الخزينة	الخبزينة

المصدر: بالإعتماد على وثائق المؤسسة الملحق رقم 06-05-04-03-02-01

نلاحظ من خلال الجدول أن الخزينة خلال الثلاث سنوات موجبة أي استخدامات الخزينة أكبر من موارد الخزينة وهذا مؤشر جيد للمؤسسة حيث يسمح لها بتمويل دورة الاستغلال دون اللجوء للاقتراض مما يعني أن المؤسسة تمكنت من تحقيق توازن مالي خلال هذه السنوات.

المطلب الثاني: عرض وتحليل حساب النتائج

الفرع الأول عرض حساب النتائج

جدول رقم (45): حساب النتائج لسنة 2014/2013

2013	2014	البيان
0.00	1101999494.38	رقم الأعمال
0.00	3907176.46	مبيعات البضائع
0.00	1083249359.60	مبيعات من المنتجات التامة الصنع
0.00	1096079.92	مبيعات المنتجات الوسيطة
0.00	13746878.40	خدمات أخرى
0.00	-77439.60	تغير مخزونات المنتجات المصنعة والمنتجات قيد التصنيع
0.00		الإنتاج المثبت
0.00	1619900.39	إعانات الاستغلال
0.00	1103541955.17	1 إنتاج السنة المالية
0.00	-910897538.26	المشتريات المستهلكة
0.00	-24490583.56	المشتريات الخارجية والاستهلاكات الأخرى
0.00	-935388121.82	2 استهلاك السنة المالية
0.00	168153833.35	3 القيمة المضافة للاستغلال (1 - 2)
0.00	-108797390.29	أعباء المستخدمين
0.00	-4190773.79	الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة
0.00	55165669.27	4 الفائض الإجمالي عن الاستغلال
0.00	1197523.48	المنتجات العملياتية الأخرى
0.00	-2325200.84	الأعباء العملياتية الأخرى
0.00	-476550281.23	المخصصات للإهلاك و المؤونات
0.00	472398092.78	استئناف عن خسائر القيمة والمؤونات
0.00	49885803.46	5 النتيجة العملياتية
0.00	13800000.01	المنتوجات المالية
0.00	-103571.33	الأعباء المالية
0.00	13696428.68	6 النتيجة المالية
0.00	63582232.14	7 النتيجة العادية قبل الضرائب (5 + 6)
0.00	-17839827.33	الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية
0.00	-1838807.20	الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية
0.00	1590937571.44	مجمع منتجات الأنشطة العادية
0.00	-1547033973.83	مجمع أعباء الأنشطة العادية
0.00	43903597.61	8 النتيجة الصافية للأنشطة العادية
0.00		العناصر الغير عادية - المنتوجات (يطلب بيانها)
0.00		العناصر الغير عادية - الأعباء (يطلب بيانها)
0.00		9 النتيجة غير عادية
0.00	43903597.61	10 النتيجة الصافية للسنة المالية

المصدر: بالإعتماد على وثائق المؤسسة الملحق رقم 07

جدول رقم (46): حساب النتائج لسنة 2015/2014

2014	2015	البيان
1101999494.38	1185428084.17	رقم الأعمال
3907176.46	9962471.57	مبيعات البضائع
1083249359.60	1159481646.85	مبيعات من المنتجات التامة الصنع
1096079.92	1550105.41	مبيعات المنتجات الوسيطة
13746878.40	14433860.34	خدمات أخرى
-77439.60	284868.63	تغير مخزونات المنتجات المصنعة والمنتجات قيد التصنيع
1619900.39	1319700.44	الإنتاج المثبت إعانات الاستغلال
1103541955.17	1187032653.24	1 إنتاج السنة المالية
-910897538.26	-994526836.92	المشتريات المستهلكة
-24490583.56	-21612813.79	المشتريات الخارجية و الاستهلاكات الأخرى
-935388121.82	-1016139650.71	2 استهلاك السنة المالية
168153833.35	170893002.53	3 القيمة المضافة للاستغلال (2 - 1)
-108797390.29	118701082.09	أعباء المستخدمين
-4190773.79	-3488523.43	الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة
55165669.27	48703397.01	4 الفائض الإجمالي عن الاستغلال
1197523.48	495309.36	المنتجات العملياتية الأخرى
-2325200.84	-1053476.94	الأعباء العملياتية الأخرى
-476550281.23	-498103653.36	المخصصات للإهلاك و المؤونات
472398092.78	-506127910.04	استئناف عن خسائر القيمة والمؤونات
49885803.46	56169486.11	5 النتيجة العملياتية
13800000.01	25503302.18	المنتجات المالية
-103571.33	-126324.28	الأعباء المالية
13696428.68	25376977.90	6 النتيجة المالية
63582232.14	81546464.01	7 النتيجة العادية قبل الضرائب (6 + 5)
-17839827.33	17570800.01	الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية
-1838807.20	-3141436.57	الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية
1590937571.44	1719159174.82	مشاركة العمال في المنفعة
-1547033973.83	-1668581221.88	مجمع منتجات الأنشطة العادية مجمع أعباء الأنشطة العادية
43903597.61	50577952.94	8 النتيجة الصافية للأنشطة العادية
		العناصر الغير عادية - المنتجات (يطلب بيانها)
		العناصر الغير عادية - الأعباء (يطلب بيانها)
		9 النتيجة غير عادية
43903597.61	50577952.94	10 النتيجة الصافية للسنة المالية

المصدر: بالإعتماد على وثائق المؤسسة الملحق رقم 08

جدول رقم (47): حساب النتائج لسنة 2015/2016

2015	2016	البيان
1185428084.17	1575717483.17	رقم الأعمال
9962471.57	4597030.00	مبيعات البضائع
1159481646.85	1554957149.06	مبيعات من المنتجات التامة الصنع
1550105.41	782635.03	مبيعات المنتجات الوسيطة
14433860.34	15380669.08	خدمات أخرى
284868.63	284868.63	تغير مخزونات المنتجات المصنعة والمنتجات قيد التصنيع
1319700.44		الإنتاج المثبت
		إعانات الاستغلال
1187032653.24	1579118135.58	1 إنتاج السنة المالية
-994526836.92	-1293391044.42	المشتريات المستهلكة
-21612813.79	-35660612.78	المشتريات الخارجية والاستهلاكات الأخرى
-1016139650.71	-1329051657.20	2 استهلاك السنة المالية
170893002.53	250066478.38	3 القيمة المضافة للاستغلال (1 - 2)
118701082.09	-152709810.14	أعباء المستخدمين
-3488523.43	-4776385.87	الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة
48703397.01	92580282.37	4 الفائض الإجمالي عن الاستغلال
495309.36	3938110.45	المنتجات العملياتية الأخرى
-1053476.94	-655805.23	الأعباء العملياتية الأخرى
-498103653.36	-45630817.73	المخصصات للإهلاك و المؤونات
-506127910.04	54111361.31	استئناف عن خسائر القيمة والمؤونات
56169486.11	104343131.17	5 النتيجة العملياتية
25503302.18	5798518.34	المنتجات المالية
-126324.28		الأعباء المالية
25376977.90	5978518.34	6 النتيجة المالية
81546464.01	110321649.51	7 النتيجة العادية قبل الضرائب (5 + 6)
17570800.01		الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية
-3141436.57	3028945.93	الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية
-10256274.49		مشاركة العمال في المنفعة
1719159174.82	1643146125.68	مجموع منتجات الأنشطة العادية
-1668581221.88	-1535853422.10	مجموع أعباء الأنشطة العادية
50577952.94	107292703.58	8 النتيجة الصافية للأنشطة العادية
		العناصر الغير عادية - المنتجات (يطلب بيانها)
		العناصر الغير عادية - الأعباء (يطلب بيانها)
		9 النتيجة غير عادية
50577952.94	107292703.58	10 النتيجة الصافية للسنة المالية

المصدر: بالإعتماد على وثائق المؤسسة الملحق رقم 09

الفرع الثاني: تحليل حساب النتائج

1. رقم الاعمال: يعتبر رقم الأعمال من المؤشرات القيادية التي تترجم الحصة السوقية ومدى سيطرة المؤسسة على الأسواق حيث نلاحظ من خلال رقم الأعمال أنه في تزايد من سنة لأخرى خلال فترة الدراسة ويعود هذا الارتفاع إلى زيادة المبيعات في المؤسسة.
2. استهلاك السنة المالية: عرفت المشتريات المستهلكة والخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى انخفاضا خلال السنوات الثلاث وهذا ما يفسر انخفاض في استهلاك السنة المالية.
3. القيمة المضافة: فهي تمثل القيمة الإضافية التي قدمتها المؤسسة خلال نشاطها الاستغلالي، كما يمكن أن تعبر عن الفرق بين انتاج السنة المالية واستهلاكها، فمن خلال الجدول نلاحظ أن القيمة المضافة للاستغلال ترتفع من سنة لأخرى خلال فترة الدراسة وهذا الارتفاع راجع إلى زيادة في انتاج السنة المالية وانخفاض في استهلاكات السنة المالية.
4. الفائض الإجمالي الاستغلال: يقيس الفائض الإجمالي للاستغلال الربح الاقتصادي الخام الناتج عن دورة الاستغلال، حيث نلاحظ من خلال الجدول أنه في سنة 2016 عرف الفائض الاجمالي للاستغلال ارتفاعا كبيرا وهذا راجع إلى انخفاض في مصاريف المستخدمين والضرائب وهذا على عكس سنة 2014 و 2015 التي شهدت انخفاضا وهذا الانخفاض راجع ارتفاع في مصاريف المستخدمين والضرائب.
5. النتيجة التشغيلية: تمثل الناتج الصافي من العمليات التشغيلية، حيث نلاحظ من خلال جدول حساب النتائج أن النتيجة التشغيلية ترتفع من سنة لأخرى خلال فترة الدراسة وهذا راجع إلى الزيادة في المنتجات التشغيلية وانخفاض في الأعباء التشغيلية.
6. النتيجة المالية: تمثل الفرق بين الأعباء المالية والمنتجات المالية، فمن خلال الجدول نلاحظ ارتفاع في النتيجة المالية من سنة لأخرى خلال فترة الدراسة، وهذا الارتفاع راجع إلى الزيادة في قيمة المنتجات المالية.
7. النتيجة الصافية: تمثل الفرق بين مجموع النواتج ومجموع الأعباء، ونلاحظ من خلال الجدول أن النتيجة الصافي تساوي النتيجة الصافية للأنشطة العادية لأن المؤسسة تعتمد على النشاط العادي، وقد سجلت النتيجة الصافية ارتفاعا وهذا راجع إلى ارتفاع في النتيجة الصافية للأنشطة العادية.

الفرع الثالث: دراسة مؤشرات حساب النتائج

1. نسب ربحية المبيعات: تستخدم نسب الربحية لتقييم قدرة الشركة على توليد الأرباح من أنشطتها التشغيلية مقارنة بالنفقات وغيرها من التكاليف التي تكبدتها خلال فترة زمنية محددة.

جدول رقم (48): نسب ربحية المبيعات

2016	2015	2014	الصيغة الرياضية	النسب
0.158	0.152	0.144	القيمة المضافة / رقم الأعمال	نسبة هامش القيمة المضافة
0.058	0.041	0.050	الفائض الاجمالي للاستغلال / رقم الأعمال	نسبة هامش الفائض الاجمالي للاستغلال
0.066	0.047	0.045	نتيجة الاستغلال / رقم الأعمال	نسبة هامش نتيجة الاستغلال
0.070	0.068	0.057	النتيجة العادية قبل الضريبة / رقم الأعمال	نسبة هامش النتيجة العادية قبل الضريبة

المصدر: بالإعتماد على وثائق المؤسسة الملحق رقم 09-08-07

التحليل:

نسبة هامش القيمة المضافة: تبين هذه النسبة مقدار الدينار الواحد من رقم الأعمال على توليد هامش من القيمة المضافة، ونلاحظ من خلال الجدول في سنة 2014 و 2015 و 2016 عرفت ارتفاعا من سنة لأخرى وهذا الارتفاع سببه الارتفاع الحاصل في القيمة المضافة ورقم الأعمال.

نسبة الفائض الإجمالي للاستغلال: تبين هذه النسبة مقدار الدينار الواحد من رقم الأعمال على توليد هامش من الفائض الإجمالي للاستغلال، ونلاحظ من خلال السنوات الثلاث أن النسب موجبة ومرتفعة خلال سنة 2014 و 2016 لكن انخفضت سنة 2015 لكن مؤشر جيد لأنه يولد هامش من الفائض الإجمالي للاستغلال. نسبة هامش نتيجة الاستغلال: تبين هذه النسبة مقدار الدينار الواحد من رقم الأعمال على توليد هامش من نتيجة الاستغلال، نلاحظ من خلال السنوات الثلاث عرفت نسب هامش نتيجة الاستغلال ارتفاع من سنة لأخرى، ويعود هذا لارتفاع نتيجة الاستغلال ورقم الأعمال.

نسبة هامش النتيجة العادية قبل الضرائب: تبين هذه النسبة مقدار الدينار الواحد من رقم الأعمال على توليد هامش من نتيجة العادية قبل الضرائب، نلاحظ من خلال السنوات الثلاث عرفت ارتفاع من سنة لأخرى 2. نسب المردودية: تعرف المردودية بأنها قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح بصفة دائمة في إطار نشاطاتها وتحسب كما ما يلي:

جدول رقم (49): نسب المردودية

النسب	الصيغة الرياضية	2014	2015	2016
المردودية التجارية	نتيجة الدورة الصافية / رقم الأعمال	0.039	0.042	0.068
المردودية الاقتصادية	نتيجة الدورة الصافي / مجموع الأصول	0.021	0.021	0.046
المردودية المالية	نتيجة الدورة الصافية / الأموال الخاصة	0.038	0.043	0.084

المصدر: بالإعتماد على وثائق المؤسسة الملحق رقم 09-08-07-06-05-04-03-02-01

التحليل:

المردودية التجارية: نلاحظ من خلال الجدول أن المؤسسة حققت مردودية تجارية خلال السنوات الثلاث 2014 و 2015 و 2016، حيث أن هذه النسبة تزداد من سنة لأخرى، وهذا مؤشر جيد يفسر ارتفاع في رقم الأعمال. المردودية الاقتصادية: نلاحظ من خلال الجدول أن المؤسسة حققت مردودية اقتصادية خلال السنوات الثلاث 2014 و 2015 و 2016 حيث أن هذه النسبة زادت من سنة لأخرى، ويرجع سبب الزيادة إلى حسن استخدام الأصول الموضوعة تحت تصرف المؤسسة. المردودية المالية: تعتبر مقياس يقيس قدرة المؤسسة على تحقيق أرباح صافية كافية لضمان استمرار نشاطها، ونلاحظ من خلال الجدول أن معدل المردودية المالية خلال السنوات 2014، 2015، 2016 في ارتفاع مستمر خلال ويعود ذلك إلى حسن تسيير واستخدام الموارد المالية خاصة سنة 2016.

المطلب الثالث: عرض وتحليل جدول التدفقات النقدية

الفرع الأول: عرض جدول تدفقات الخزينة

جدول رقم (50): جدول التدفقات النقدية لسنة (2014، 2015، 2016)

2016	2015	2014	البيان
1586724758.81 -1549893040.04 -650589.60 -15951201.87 -5024988.99	582007521.42 -1167616997.77 -534569.22 -13520537.46 -24588850.77 -200000000.00	1107732700.34 -1158033881.12 5293201.06 -814924.02	التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة التشغيلية التحصيلات المقبوضة من الزبائن المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين الفوائد والمصاريف الأخرى المدفوعة الضرائب على النتائج المدفوعة عمليات في انتظار التصنيف حسابات مالية (القيم المنقولة للتوظيف، المتاحات)
15204938.31	-824253433.80	-56409305.86	تدفقات الخزينة قبل العناصر غير العادية
3428974.28	683941.31	199856.61	تدفقات الخزينة المرتبة بالعناصر الغير عادية
18633912.59	-823569492.49	-56209449.25	صافي تدفقات الخزينة المتأتية م أنشطة الاستغلال (A)
-82961379.09	-2832008317.94 1432855373.70 -87600.00	-41470723.75	التدفقات النقدية المتأتية من أنشطة الإستثمار تسديدات لحيازة قيم ثابتة ومعنوية التحصيلات عن عمليات التنازل للقيم الثابتة المادية والمعنوية تسديدات على قيم ثابتة مالية التحصيلات عن عمليات التنازل عن القيم الثابتة المالية الفوائد المحصلة من التوظيفات المالية الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة
1838518.35	2589221.69	306246.58	
-81122860.74	-1396651322.55	-41164477.17	صافي التدفقات النقدية المتأتية من أنشطة الإستثمار (B)
-1000000.00 -2293183.18 1145796.11	-7000000.00 1990146334.07 634091.37	109087268.26	التدفقات النقدية المتأتية من أنشطة التمويل التحصيلات الناتجة عن إصدار الأسهم حصص الأرباح وغيرها من التوزيعات التحصيلات المتأتية من القروض تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة الحسابات (إعامات التجهيز، إعامات أخرى للاستثمار، إعامات الاستغلال)
-2147387.07	1983780425.44	109087268.26	صافي التدفقات النقدي المتأتية من أنشطة التمويل (C)
			تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولة وشبه السيولة
-64636335.22	-236440389.60	11713341.84	تغير الخزينة للفترة (C + B + A)
443972000.71		230386483.43	الخزينة ومعادلاتها عند افتتاح السنة المالية
379335665.53	443972000.71	275748859.23	الخزينة ومعادلاتها عند إقفال السنة المالية
-64636335.18	443972000.71	45362375.80	تغير الخزينة للفترة
-0.04	-680412390.31	-33649033.96	المقاربة مع النتيجة المحاسبية

المصدر: بالإعتماد على وثائق المؤسسة الملحق رقم 10-11-12

الفرع الثاني: تحليل جدول تدفقات الخزينة

1. التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية: و تتمثل في الأنشطة الرئيسية التي تمارسها المؤسسة، حيث أننا نلاحظ من خلال الجدول أنه خلال سنة 2014 و 2015 كانت التدفقات النقدية المتولدة عن الأنشطة التشغيلية سالبة وهذا يبين أن الأنشطة الرئيسية للمؤسسة غير قادرة على توليد تدفقات نقدية، وهذا يوضح أن المؤسسة غير قادرة على التحكم في تسيير عناصر الاستغلال مما أدى إلى انخفاض صافي التدفق النقدي التشغيلي، أما بالنسبة لسنة 2016 نلاحظ أن التدفقات النقدية للأنشطة التشغيلية للمؤسسة موجبة، وهذا يدل على أن الأنشطة الرئيسية للمؤسسة تولد تدفقات نقدية.

2. التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية: وتتمثل في شراء الأصول طويلة الأجل وذلك لاستخدامها لأغراض استثمارية ومن ثم يترتب عنها تدفقات نقدية، نلاحظ من خلال الجدول أن التدفقات النقدية المتولدة عن أنشطة الاستثمار للمؤسسة سالبة في السنوات الثلاث محل الدراسة مما يدل على أن المؤسسة لم تحقق تدفقات نقدية من أنشطتها الاستثمارية، وهذا راجع إلى أن المؤسسة قامت بتوسيع الاستثمار في التثبيات المادية والمعنوية والمالية، في المقابل تنازلت عن الاستثمارات في التثبيات المادية والمعنوية، وبالتالي ظهور صافي التدفق النقدي من الأنشطة الاستثمارية سالب

3. التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية: هي النشاطات التي ينتج عنها تغيرات في حجم ومكونات ملكية رأس المال وعمليات الاقتراض التي تقوم بها المنشأة، حيث أننا نلاحظ من خلال الجدول أن سنة 2014 و 2015 هنا ك تدفقات نقدية متولدة عن أنشطة الاستثمار موجبة، هذا راجع إلى أن التحصيلات المتأتية من القروض كانت بنسبة أكبر وبالتالي ظهور صافي التدفق النقدي التمويلي موجب، على عكس سنة 2016 كانت التدفقات النقدية المتولدة عن أنشطة الاستثمار سالبة و هذا راجع إلى قيام المؤسسة بتسديدات القروض و حصص الأرباح وغيرها من التوزيعات، وبالتالي ظهور صافي التدفق النقدي التمويلي سالب

الفرع الثاني: دراسة مؤشرات جدول التدفقات النقدية

1. تقييم جودة أرباح الشركة: تقدم القائمة معلومات يمكن بواسطتها التمييز بين صافي الدخل وصافي التدفق النقدي وذلك على أساس أن صافي الدخل يتم تحديده بموجب أساس الاستحقاق، في حين يحدد صافي التدفق النقدي بموجب الأساس النقدي، حيث أنه كلما ارتفع رقم صافي التدفق النقدي التشغيلي الذي تحققه الشركة خلال العام كلما ارتفعت جودة أرباح الشركة.

جدول رقم (51): جدول تقييم جودة أرباح الشركة

2016	2015	2014	الصيغة الرياشية	النسب
1.011	0.492	0.960	التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية / الأحتياجات النقدية التشغيلية	نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية
0.173	-16.283	-1.280	صافي التدفق النقدي التشغيلي / صافي الدخل	مؤشر التدفقات النقدية التشغيلية
0.074	-4.819	-0.334	صافي التدفق النقدي التشغيلي / صافي الدخل من الأنشطة التشغيلية قبل الفوائد والضرائب	مؤشر النشاط التشغيلي
0.008	-0.353	-0.027	صافي التدفق النقدي التشغيلي / مجموع الأصول	العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي

المصدر: بالإعتماد على وثائق المؤسسة الملحق رقم 01-03-05-07-08-10-11-12

التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية = التحصيلات المقبوضة من الزبائن

الاحتياجات النقدية التشغيلية = الفوائد والمصروفات المالية الأخرى المدفوعة + المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين + الضرائب على النتائج المدفوعة + تسديدات القروض والمدفوعات الأخرى المماثلة

التحليل:

نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية: تبين هذه النسبة مدى مقدرة أنشطة الشركة على توليد تدفقات نقدية داخلية لتغطية التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة التشغيلية، حيث أننا نلاحظ من خلال الجدول أ، سنة 2014 و2015 هذا يعني أن المؤسسة حصلت على تدفقات نقدية غير كافية لتغطية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، أما في سنة 2016 فإن المؤسسة قادرة على توليد تدفقات نقدية داخلية كافية لتغطية الأنشطة التشغيلية للمؤسسة.

مؤشر التدفقات النقدية التشغيلية: تبين هذه النسبة مدى قدرة أرباح الشركة على توليد تدفق نقدي تشغيلي، حيث أننا نلاحظ من خلال الجدول أنه في سنة 2014 و2015 أن المؤسسة غير قادرة على توليد تدفقات نقدية تشغيلية

كافية من أرباح المؤسسة وهذا مؤشر سيئ، على عكس سنة 2016 فهي نسبة حسنة تبين أن للمؤسسة إمكانية جيدة على توليد تدفقات نقدية تشغيلية موجبة وهذا مؤشر حسنة للمؤسسة.

مؤشر النشاط التشغيلي: تبين هذه النسبة مقدرة الأنشطة التشغيلية في الشركة على توليد التدفق النقدي التشغيلي، نلاحظ من خلال الجدول في سنة 2014 و 2016 بما أن مؤشر النشاط التشغيلي سالب فإن المؤسسة غير قادرة على توليد التدفق النقدي التشغيلي من الأنشطة التشغيلية، على عكس سنة 2016 فإن المؤسسة قادرة على توليد التدفق النقدي التشغيلي من الأنشطة التشغيلية لكن بنسبة ضعيفة جدا.

العائد على الأصول من التدفقات النقدية التشغيلية: تبين هذه النسبة مدى مقدرة أصول الشركة على توليد تدفق نقدي تشغيلي، حيث أننا نلاحظ من خلال الجدول أنه في سنة 2014 و 2015 أن المؤسسة هنا مؤشر سالب و هذا يدل على أن أصول المؤسسة غير قادرة على توليد تدفقات نقدية تشغيلية بنسبة كافية، عل عكس سنة 2016 نلاحظ أن هناك تحسن طفيف أي أن المؤسسة تمكنت من توليد تدفقات نقدية تشغيلية موجبة وهذا مؤشر جيد، فكلما ارتفعت هذه النسبة كانت حافزا قويا لزيادة الاستثمار.

2. مقاييس تقييم السيولة: ترتبط قوة أو ضعف سيولة الشركة بمدى توفر صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية، فإذا كان صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية موجب فهذا يعني فائضا نقديا يمكن لإدارة الشركة أن تستخدمه إما في توسيع الأنشطة الاستثمارية أو في تسديد ديون طويلة الأجل، أما إذا كان سالبا فهذا يعني أن على الشركة أن تبحث عن مصادر لتمويل العجز.

جدول رقم (52): جدول مقاييس تقييم السيولة

2016	2015	2014	الصيغة الرياضية	النسب
0.218	-0.290	-1.355	جملة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / جملة التدفقات النقدية الخارجية للأنشطة الاستثمارية والتمويلية	نسبة تغطية النقدية

المصدر: بالإعتماد على وثائق المؤسسة الملحق رقم 10-11-12

التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية = تسديدات لحيازة قيم ثابتة ومعنوية + تسديدات لحيازة قيم ثابتة مالية

التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة التمويلية = تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة + حصص الأرباح وغيرها من التوزيعات

نسبة تغطية النقدية: تشير هذه النسبة إلى قدرة الشركة على توليد تدفقات نقدية من الأنشطة التشغيلية لمواجهة التزاماتها الاستثمارية والتمويلية، حيث نلاحظ من خلال السنوات الثلاث أن سنة 2016 فقط لها قدرة على توليد تدفقات نقدية داخلية من أنشطة الاستغلال لمواجهة التزاماتها الاستثمارية والتمويلية، أما بالنسبة لسنة 2014 و2015 حققت المؤسسة صافي تدفق نقدي سالب لم يساهم في تغطية الالتزامات الاستثمارية والتمويلية لم يكفي حتى لتغطية الالتزامات التشغيلية.

3. تقييم سياسة التمويل: توفر قائمة التدفقات النقدية معلومات يمكن عن طريق تحليلها بواسطة المؤشرات المالية، ومقارنتها لعدد من السنوات التعرف على مدى كفاءة الإدارة في مجال السياسات التمويلية

جدول رقم (53): جدول تقييم سياسة التمويل

2016	2015	2014	الصيغة الرياضية	النسب
0.053	-0.008	0.00	التوزيعات النقدية للمساهمين / صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية	نسبة التوزيعات النقدية
0.00	3.419	0.098	المتحصلات النقدية المحققة من إيرادات الفوائد والتوزيعات / التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية	نسبة الفوائد والتوزيعات النقدية

المصدر: بالإعتماد على وثائق المؤسسة الملحق رقم 10-11-12

التوزيعات النقدية للمساهمين = حصص الأرباح وغيرها من التوزيعات

المتحصلات النقدية المتأتية من إيرادات الفوائد والتوزيعات = عوائد الأسهم بالإضافة إلى عوائد القروض
التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية = التحصيلات من الزبائن

التحليل:

نسبة التوزيعات النقدية: توفر هذه النسبة معلومات عن السياسة التي تتبعها إدارة الشركة في مجال توزيع الأرباح ومدى استمرار واستقرار هذه السياسة، حيث نلاحظ في سنة 2014 أن المؤسسة لم تقم بأي توزيعات على المساهمين، أما في سنة 2015 نلاحظ أن المؤسسة قامت بتوزيع الأرباح على المساهمين بالإعتماد على التمويل الخارجي أما سنة 2016 فإن المؤسسة قامت بتوزيع الأرباح على المساهمين بالإعتماد على التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة التشغيلية وهذا مؤشر حسن يشير إلى أن المؤسسة تتوفر على نقدية كافية لتوزيع الأرباح.

نسبة الفوائد والتوزيعات النقدية: تقيس هذه النسبة الأهمية النسبية لعوائد الاستثمارات سواء في القروض أو الأوراق المالية، نلاحظ من خلال الجدول سنة 2016 لم تكن هناك عوائد استثمارات في القروض أو الأوراق المالية، أما بالنسبة لسنة 2014 و 2015 هناك عوائد استثمارات في القروض أو الأوراق المالية لكن بنسبة ضئيلة سنة 2014، وهذا يدل على فشل المؤسسة في تحصيل عوائد جيدة من خلال استثمار أموالها في نشاط التشغيل.

نسبة الفوائد والتوزيعات النقدية: تقيس هذه النسبة الأهمية النسبية لعوائد الاستثمارات سواء في القروض أو الأوراق المالية، نلاحظ من خلال الجدول سنة 2016 لم تكن هناك عوائد استثمارات في القروض أو الأوراق المالية، أما بالنسبة لسنة 2014 و 2015 هناك عوائد استثمارات في القروض أو الأوراق المالية لكن بنسبة ضئيلة سنة 2014.

المطلب الرابع: استخدامنا للتشخيص المالي في المؤسسة محل الدراسة وأهم القرارات الواجب اتخاذها تحليل الهيكل المالي: يعتمد هذا التحليل على المنظور المالي الذي يركز على مبدأ السيولة والاستحقاق، وعلى المنظور الوظيفي الذي يركز على الفصل بين النشاطات الرئيسية في التحليل، حيث نستنتج من خلال إعدادنا للميزانية المالية المختصرة أن المؤسسة في 2014 تتمتع بسيولة جيدة فاعتمدت بدرجة كبيرة على الاستثمار وذلك بالتوازن بين الأصول الثابتة والأصول المتداولة فهي في وضعية جيدة وقادرة على تسديد التزاماتها أي وجود فائض في الأصول لتغطية الخصوم، وهنا المؤسسة قامت باتخاذ قرار استثماري رشيد من خلال التوزيع الأمثل للموارد المتاحة على مختلف أنواع الأصول بطريقة توازن بين الاستثمار المناسب في كل بند من بنود الموجودات دون أي زيادة تؤدي إلى تعطيل الموارد، أو نقص يؤدي إلى فوات فرص على المؤسسة تمكنها من تحقيق أفضل عائد دون التضحية بالسيولة كما أنها قامت باتخاذ قرار بتسديد التزاماتها بواسطة المتاحات النقدية والأصول سريعة التحويل أي مواجهة الخصوم الجارية بالأصول الجارية دون اللجوء إلى المخزون لأنه بطيء جدا في التحول إلى نقدية، بينما نلاحظ أنه في سنة 2015 و 2016 كانت لها نسبة سيولة ضعيف فاعتمدت المؤسسة بدرجة كبيرة جدا على الاستثمار في الأصول الثابتة وهذا يجعلها في وضعية صعبة وأن المؤسسة تعاني من مشكل سداد التزاماتها، وعليه فالقرار الاستثماري السليم ينبغي أن يقوم بالتنوع من أجل الحد من المخاطر وزيادة الأرباح، إضافة إلى ذلك فإن نسب الاستقلالية المالية خلال السنوات الثلاث من الدراسة أكبر من الواحد ومنه فالمؤسسة تتمتع بالاستقلالية المالية وهذا يدل على أن الأموال الخاصة تفوق مجموع الديون، وهذا يعني أن المؤسسة قادرة على تسديد ديونها وأنها غير منقطة بالديون ولها القدرة على اللجوء إلى الاقتراض بكل سهولة، أما فيما يخص تحليل الميزانية الوظيفية تم التوصل إلى أن رأس المال العامل ذو قيمة موجبة بينما احتياجات رأس المال العامل

ذو قيمة سالبة مما يعني أن احتياجات الدورة أقل من مواردها بمعنى وجود فائض في مواردها لذلك على المؤسسة اتخاذ قرار الاستثمار من أجل زيادة المردودية، بالإضافة إلى ذلك فإن الخزينة وتدل على وجود أموال مجمدة تسمح لها باتخاذ قرار تمويل دورة الاستغلال دون اللجوء للاقتراض، وبالتالي نستنتج أن المؤسسة تمكنت من تحقيق توازن مالي خلال سنوات الدراسة.

تقييم النشاط والنتائج: يهتم هذا التحليل بالحكم على قدرة النشاط على تحقيق الربحية، وذلك باستخدام الأرصدة الوسيطة للتسيير، ومن خلال سنوات الدراسة يظهر لنا أن المؤسسة حققت نتيجة موجبة من نشاطها الاستغلالي وهذه النتيجة تحفزها على توليد الأرباح من أنشطتها التشغيلية، ونتيجة موجبة من نشاطها المالي، وهذا يعني أن النتيجة موجبة، بالإضافة إلى أن المؤسسة حققت مردودية ترتفع من سنة لأخرى خلال سنوات الدراسة وهذا راجع إلى الزيادة في رقم الأعمال.

تحليل التدفقات المالية: حيث يمكن باستخدام جداول التدفقات المالية تحليل التوازن المالي والوقوف على أسباب العجز أو الفائض في الخزينة، وتحديد الدورة المسؤولة عن هذا العجز أو ذلك الفائض، فهي مفيدة خارجيا للمستثمرين والدائنين في تقييم مقدرة المؤسسة على إدارة النقد وتحقيق تدفقات نقدية موجبة في المستقبل، فأغلب المؤشرات المستخرجة من التدفقات النقدية كانت نتائجها ضعيفة ولا تخدم المؤسسة مما يدل على أن المؤسسة لديه الكثير من نقاط الضعف وأبرزها وأخطرها التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، لذا يجب على المؤسسة فتح نقاط بيع جديدة تمكنها من الحصول على تدفقات نقدية، بالإضافة إلى ذلك فإن النسبة السالبة للعائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي لأن المؤسسة لا تستغل كافة أصولها لتقوية حافز الاستثمار، كما تعتبر نسب قائمة التدفقات النقدية مفيدة داخليا للإدارة حيث تستخدم لتقييم السيولة فإن المؤسسة لها قدرة ضعيفة لتسديد التزاماتها الاستثمارية والتمويلية بسبب عدم قدرتها على توليد تدفقات نقدية كافية من النشاط الاستغلالي، حيث أن المؤسسة اتخذت قرار توزيع الأرباح على المساهمين لكن بنسبة ضعيفة، بالإضافة أنها تحصلت على عوائد الاستثمار وذلك عن طريق اتخاذ قرار الاستثمار في التثبيات لكن بنسبة قليلة، وأخيرا فسياسة التمويل التي تتبعها المؤسسة تعبر عن عدم كفاءة الإدارة في مجال السياسات التمويلية الخاصة بتوزيع الأرباح على المساهمين، وفشلها في تحصيل عوائد جيدة من خلال استثمار أموالها في نشاطها الاستغلالي، بالإضافة، لذا يجب على المؤسسة أن تعمل على الموازنة بين توزيع الأرباح أو احتجازها لإعادة استثمارها.

خلاصة الفصل الثالث:

بعدما تطرقنا في الفصل الأول والثاني على الإطار النظري للتشخيص المالي والقرارات المالية قمنا بإسقاطها على الفصل الثالث وذلك من خلال دراسة حالة مؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة حيث بتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة عن طريق الميزانية وحساب النتائج باستخدام النسب المالية التي تبين لنا أن المؤسسة تتمتع باستقلالية مالية وقادرة على تسديد ديونها، ومؤشرات التوازن المالي التي توضح لنا أن المؤسسة متوازنة مالياً، بالإضافة إلى تحليل جدول التدفقات النقدية التي تبين التدفقات النقدية الداخلة والتدفقات الخارجة التي تقوم بها المؤسسة من أجل التعرف على قدرة المؤسسة على توليد نقدية من أجل تسديد التزاماتها.

الخاتمة

الخاتمة

يعتبر التشخيص المالي ضروريا ومرغوب فيه في الوقت الراهن بالنسبة لإدارة المؤسسة ودائنيها والمستثمرين فيها وكل من له صلة بها، فالدائنون يهتمهم مدى مقدرة المؤسسة على تسديد التزاماتها الطويلة والقصيرة وبالتالي يهتمون بتحقيق السيولة، أما المستثمرون فيهتمهم معرفة مقدرة المنشأة على تعظيم الربح، ولا يتأتى لها ذلك إلا بتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة، وتوجيه الانتباه إلى النقاط الحساسة وتصحيح الانحرافات إن وجدت.

فالتشخيص المالي يمثل المرآة العاكسة للوضعية المالية للمؤسسة أمام كل المتعاملين معها، لذلك قمنا في هذه الدراسة بتطبيق أدوات التشخيص والمتمثلة في النسب المالية والمؤشرات المالية، التي لها أهمية كبيرة في إظهار المشاكل التي تواجهها المؤسسة، ومن خلال تطبيق التشخيص المالي وإعطاء صورة صادقة يأتي دور متخذ القرارات المالية باعتباره من أهم القرارات، ويتضمن ثلاث قرارات رئيسية قرار الاستثمار قرار التمويل قرار توزيع الأرباح، حيث يعتبر قرار الاستثمار من أصعب القرارات لأنه يعتمد على التنبأ بالمستقبل ومعرض للأخطار في أي لحظة، أما قرار التمويل فتلجأ إليه المؤسسة عندما تكون في حالة عجز وذلك عن طرق التمويل بالاعتماد على مصادر خارجية، أما فيما يخص توزيع الأرباح فعندما تحصل المؤسسة على فرص استثمارية مربحة تقوم بتوزيع تلك الأرباح، لذلك لا تتخذ المؤسسة القرارات إلا بعد الإطلاع على نتائج التشخيص المالي، ولكي يستطيع متخذ القرار من اتخاذ القرار يجب أن يكون مشبع بالكفاءة والفعالية حتى تتمكن المؤسسة من البقاء والاستمرار.

أولاً: اختبار الفرضيات

الفرضية الأولى: تتمثل أهداف التشخيص المالي إلى تحليل الوضعية المالية للمؤسسة باختيار السياسة التمويلية الملائمة بالإضافة إلى بناء نظام معلوماتي يمكنها من التنبؤ بالصعوبات المتعلقة بالمردودية والأخطاء المتمثلة في نقص السيولة ومدى استعداد المؤسسة للاستدانة وقدرتها على تسديد مستحقاتها في الآجال المحددة.

الفرضية الثانية: يقصد بعملية اتخاذ القرار أنها عملية اختيار بديل معين بعد تقييم البدائل المختلفة بالاعتماد على معايير مثل اكتساب حصة أكبر من السوق، تخفيض التكاليف وتوفير الوقت، زيادة حجم الإنتاج والمبيعات، حيث يتأثر اختيار البديل الأفضل بواسطة المعايير المستخدمة.

الفرضية الثالثة: يساهم التشخيص المالي في ترشيد القرارات المالية في أن التشخيص المالي يقوم بتحليل الوضع المالي للمؤسسة باستخدام النسب والمؤشرات المالية التي تجيبنا على الكثير من التساؤلات هل المؤسسة تتمتع بسيولة كافية تمكنها من تسديد التزاماتها في موعد استحقاقها هل المؤسسة تتمتع باستقلالية مالية، هل المؤسسة تتمتع بنسب مردودية جيدة، و من هنا يقوم متخذ القرار باتخاذ مختلف القرارات المالية،

الخاتمة

إذ أن قرار التمويل يحدد لنا حجم ونوع قرار الاستثمار الذي سنتخذه وهذا الأخير يحدد لنا سياسة توزيع الأرباح المتبعة من خلال النتائج والأرباح التي يحققها.

الفرضية الرابعة: المؤسسة محل الدراسة لا تقوم باستخدام التشخيص المالي.

ثانيا النتائج المتوصل إليها

النتائج النظرية:

1- يعتبر التشخيص المالي من أنسب التقنيات التي يتم من خلالها يمكن تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة، وذلك بالاعتماد على النسب والمؤشرات المالية المناسبة.

2- يقوم التشخيص المالي بدراسة مالية مفصلة وموضحة لوضعية المؤسسة ومحددة للمركز المالي الحقيقي لها كما أنه يساعد في بناء توقعات مستقبلية حول مدى استمرارية المؤسسة.

3- تعتبر القرارات المالية من أهم العناصر في المؤسسة، إذ على أساسها يتحدد مستقبل هذه الأخيرة، فكلما كان القرار المالي المتخذ رشيدا كلما أدى ذلك إلى الوصول للأهداف المراد تحقيقها من طرف المؤسسة، كما أن هذه القرارات متكاملة ويؤثر إحداها على الآخر.

4- يقوم التشخيص المالي بتقييم الوضعية المالية للمؤسسة ومدى استعدادها للاستدانة.

5. يقوم التشخيص المالي بتحديد مكانة المؤسسة بين منافسيها.

6. يساعد التشخيص المالي في اتخاذ القرارات المالية حول الاستثمار أو التمويل أو توزيع الأرباح.

7. يساعد التشخيص المالي في الحكم على وضعية المؤسسة وقدرتها على تسديد ديونها في الآجال المحددة.

8. يساعد التشخيص المالي في تحديد الوضعية المالية للمؤسسة وبالتالي يساعد في رسم مخطط التعديل في المستقبل.

النتائج التطبيقية:

1. نستنتج أن المؤسسة تتمتع باستقلالية مالية وبالتالي فهي قادرة على تسديد ديونها

2. نستنتج أن المؤسسة حققت مردودية خلال السنوات الثلاث لكن لم تقم باستغلالها بالشكل اللازم بالشكل اللازم.

3. المؤسسة اتخذت قرار التمويل بالاعتماد على الأموال الخاصة والديون، فالتمويل الداخلي لا يكفي لتغطية الاحتياجات التمويلية لذلك فالتمويل الخارجي عامل أساسي وحيوي في بقاء واستمرار المؤسسة.

4. بالنسبة للميزانية: من خلال تحليل الميزانية الوظيفية تم التوصل إلى أن رأس المال العامل ذو قيمة موجبة بينما احتياجات رأس المال العامل ذو قيمة سالبة مما يعني أن احتياجات الدورة أقل من مواردها بمعنى وجود فائض في مواردها، بالإضافة إلى ذلك فإن الخزينة موجبة وهذا مؤشر يدل على أن المؤسسة

الخاتمة

تحتفظ بأموال مجمدة لتغطية رأس المال العامل، لكن من المستحسن أن تقوم المؤسسة بتمويل دورة الاستغلال لزيادة الاستثمار، كما تبين لنا أن المؤسسة في سنة 2014 كانت تتمتع بسيولة جيدة بينما في سنة 2015 و 2016 كانت لها نسبة ضعيفة جدا، كما أن نسب النشاط تدل على أن المؤسسة غير مستغلة كافة أصولها، ومن أجل تفادي ذلك كان على المؤسسة أن تستغل كافة أصولها لتقوية حافز الاستثمار، أو تقوم ببيعها.

5. بالنسبة لجدول حساب النتائج: يبين أن المؤسسة حققت نتيجة موجبة من نشاطها الاستغلالي وهذه النتيجة تحفزها على توليد الأرباح من أنشطتها التشغيلية، ونتيجة موجبة من نشاطها المالي، وهذا يعني أن النتيجة موجبة

6. بالنسبة للتدفقات النقدية: توصلنا إلى أن المؤسسة غير قادرة على توليد تدفقات نقدية داخلية وهذا من خلال مؤشر التدفق النقدي التشغيلي تغطية الالتزامات الاستثمارية والتمويلية فالنشاط المسؤول عن هذا الضعف هو النشاط التشغيلي، لذا يجب على المؤسسة فتح نقاط بيع جديدة تمكنها من الحصول على تدفقات نقدية، أما فيما يخص نسب السيولة فإن المؤسسة لها قدرة ضعيفة جدا على تسديد التزاماتها الاستثمارية والتمويلية، لكن على العموم يمكن القول أن المؤسسة أن المؤسسة تعلن عن عجز في السيولة.

ثالثا: مقترحات

على المؤسسة اعتبار التشخيص المالي إجراء تسييري يجب القيام به لأجل معرفة الوضعية المالية لها وأخذ القرارات المناسبة وتحسينها لبلوغ أهدافها. على المؤسسة أن تستغل الفائض من أموالها في الخزينة بدل تكديسها بتوسيع نشاطها أي شراء مواد أولية وتوسيع العملية الإنتاجية. . ضرورة توعية المسؤولين في المؤسسة بأهمية التشخيص المالي في اتخاذ القرارات المالية.

رابعا: أفاق البحث

أثناء القيام بإشكالية البحث تبين لنا بعض التساؤلات التي يمكن موضوع بحوث مستقبلية في هذا المجال وهي:

* دور التشخيص المالي في تحقيق تنافسية المؤسسة الاقتصادية.

* دور التشخيص المالي في إدارة المخاطر المالية في المؤسسة الاقتصادية

قائمة

المراجع

أولاً: الكتب باللغة العربية

- 1-إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي دروس وتطبيقات، دار وائل للنشر، عمان الأردن، 2006
بشير العلاق، الإدارة الحديثة نظريات ومفاهيم، دار اليازوري، عمان، الأردن، 2008
- 2-توفيق عبد الرحيم يوسف، الإدارة والتحليل المالي، مفاهيم وتطبيقات، دار صفاء، عمان، الأردن، 2000
- 3-حمزة الشمخي، ابراهيم الجزراوي، الادارة المالية الحديثة منهج تحليفي في اتخاذ القرارات، دار صفاء، عمان، الاردن، 1998
- 4-عدنان تاية النعيمي، وآخرون، الإدارة المالية النظرية والتطبيق، دار المسيرة، عمان ،الأردن الطبعة الأولى، 2007
- 5-خميسي شيحة، التسيير المالي للمؤسسة، دروس ومسائل محلولة، دار هومة، الجزائر، 2010
دريدي كمال آل شيب، مبادئ الإدارة المالية، دار المناهج، عمان، الأردن، 2009
- 6-زغيب مليكة، بو شنفير ميلود، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010
- 7-فتحي أحمد ذياب عواد، إدارة الأعمال الحديثة بين النظرية والتطبيق، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2012
- 8-سليمان أبو صباح، الإدارة المالية، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2010
- 9-شعيب شنوف، التحليل المالي الحديث طبقاً للمعايير الدولية للإبلاغ المالي، دار زهران، عمان الأردن، 2014
- 10-عاطف وليد أندوراس، التمويل والإدارة المالية للمؤسسات، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008
- 11-عبد الغفار حنفي، أساسيات التمويل والإدارة المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007
- 12-عبد الله السنفي، الإدارة المالية، دار الكتاب الجامعي، صنعاء، 2013
- 13-عدنان تاية النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، التحليل والتخطيط المالي اتجاهات معاصرة، دار اليازوري، 2007
- 14-علي فلاح الزعبي، عبد الوهاب بن بريكة، مبادئ الإدارة الأصول والأساليب العلمية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن
- 15-أمين السيد أحمد لطفي، تقييم المشروعات الاستثمارية باستخدام مونت كارلو للمحاكاة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006
- 16-عبد الغفار حنفي، استراتيجية الادارة المالية في اتخاذ القرارات الاستثمارية، المكتب العربي الحديث،

الإسكندرية، 2008

17- طلال كداوي، تقييم القرارات الاستثمارية، دار اليازوري، عمان، الأردن، 2008،

18- فهمي مصطفى الشيخ ، التحليل المالي، بدون دار نشر، رام الله . فلسطين، 2008

19- كمال الدين مصطفى الدهراوي، مدخل معاصر في المحاسبة المتوسطة وفقا للمعايير المحاسبية والمالية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية،

20- مبارك لسوس، التسيير المالي تحليل نظري مدعم بأمثلة وتمارين، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012،

21- محمد أحمد الكايد، الإدارة المالية الدولية والعالمية، التحليل المالي والاقتصادي، دار كنوز المعرفة، عمان، الأردن، 2010

22- طارق عبد العال حماد، التقارير المالية، الدار الجامعية، 2005

23- محمد الصيرفي، التحليل المالي، وجهة نظر محاسبية إدارية، دار الفجر، مصر، 2014

24- محمد صالح الحناوي، رسمية زكي قرياقص، الادارة المالية مدخل اتخاذ القرار، الدار الجامعية، الاسكندرية

25- محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، دار وائل للنشر، عمان، 2006

26- منير إبراهيم هندي، الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر، مكتبة العربي الحديث، الإسكندرية، ط6، 2006

27- منير شاكر وآخرون، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2005

28- هيثم محمد الزعبي، الإدارة والتحليل المالي، دار الفكر، عمان الأردن، 2000

ثانيا: كتب باللغة الفرنسية

1-SOURCE: GERARD MELYON "gestion financière" bréal éditions, paris, 1999, p8.

ثالثا: مذكرات باللغة العربية

1- أمينة عابد، التحليل المالي كأداة لتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، 2015/2014

2- أو عمران وردة، التحليل المالي في ظل النظام المحاسبي المالي، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، 2015

3- أوراغ خولة، مساهمة التحليل المالي للميزانية في اتخاذ القرارات، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015

- 4- غشيم صباح، تربش عفاف، أهمية التحليل المالي بالمؤسسة الانتاجية، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابي بكر بلقايد، مغنية، 20013
- 5- سعدي عبد الحليم، محاولة تقييم إفصاح القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي، مذكرة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015
- 6- لزعر محمد سأمي، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011
- 7- سوزان عطا درغام، العلاقة بين التدفقات النقدية وعوائد الأسهم وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم 7، مذكرة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2008
- 8- زهرة جريوي، أهمية قائمة التدفقات النقدية في تقديم المعلومة الملائمة للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012، ص 22
- 9- بن خليفة حمزة، دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2011
- 11- آمنة مسغوني، سهولة شوية، آليات اتخاذ القرارات داخل التنظيم وعلاقتها بالرضا على الأداء الوظيفي، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاجتماعية و الإنسانية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، 2015
- 12- محمد السعيد برمق، عملية اتخاذ القرارات وعلاقتها بمراقبة نظام التسيير، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2015،
- 13- بوزيدي آسيا، بن عبد الله نعيمة، دور الأداء المالي في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند ولحاج، البويرة، 2014
- 14- عبد المجيد تيمايوي، نحو بناء نظرية لتفسير السلوك التمويلي للمؤسسات الجزائرية، مذكرة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013
- 15- كرليفة خيرة، دور القوائم المالية وفق النظام المالي المحاسبي في اتخاذ القرارات المالية، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2017،
- 16- حراش معاد، نمر أحمد، أثر الهيكل المالي على القرارات المالية للمؤسسة، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، 2014
- 17- علاق فاطمة، دور التحليل المالي في تشخيص البيئة المالية للمؤسسة، مذكرة ماستر، كلية لعلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي
- 18- رابح سليمان، دويدي ابراهيم، التحليل المالي ودوره في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، 2014
- 19- أسماء ريم، مدى تأثير الرافعة المالية على تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2014

المراجع

- 20- عبد الكريم سعاد، دور التشخيص المالي على الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2017
- 21- عمر تواتي، إشكالية تطبيق التشخيص المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرياح، ورقلة، 2012

رابعاً: مذكرات باللغة الفرنسية

- 1-DJOUHRI NAIMA ,Diagnostic et analyse financière ,MESSBAHI MISSISSILIA d'une entreprise, Mémoire de master, Faculté des économiques Commerciales et de sciences de gestion ,Université Abderrahmane Mira de Bejaia, 2015/2016
- Diagnostic financier d'une entreprise, Mémoire de , 2-BOUGAHAM MEHAMED master, Faculté des économiques Commerciales et de sciences de gestion ,Université Abderrahmane Mira de Bejaia,20014/2015

خامساً: مجلات ومطبوعات

- 1-حياة نجار، محاضرات في التحليل المالي للمؤسسة الاقتصادية، للسنة الأولى ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى، 2015
- 2-سعيدة بورديمة، مطبوعة دروس التسيير المالي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قلمة، 2014
- 3-ساجي فاطمة، مطبوعة في التحليل المالي، إدارة مالية ومالية التأمين والبنوك، السنة الثالثة، تخصص إدارة مالية ومالية التأمينات والبنوك، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2017/2016
- 4-صفية جدوالي، "مهارات صنع القرار في الإدارة التربوية"، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 19، ديسمبر 2014
- 5-فيصل يوسف محمد، "استراتيجيات اتخاذ القرارات الإدارية المفاهيم والنظريات والعوامل المؤثرة فيها" مجلة البحوث التربوية والنفسية، العدد 36، 2013
- 6-بلحاج فتيحة " الأسس النظرية والعلمية في اتخاذ القرار " المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد 7، 2016
- 7-هنادي عبد المنعم أحمد الأحمر، "أثر مكونات هيكل رأس المال في القرارات التمويلية والاستثمارية"، مجلة أماراباك، المجلد 9، العدد 28، 2018
- 8-خري عبد الناصر، محاضرات في مقياس المالية، السنة الثانية ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بن يخذة، الجزائر، 2008
- 9-سليم مجلخ، مطبوعة محاضرات في مقياس تمويل المؤسسة، سنة أولى ماستر، كلية العلوم الاقتصادية

المراجع

- والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2017
- 10-رشيد حفصي، "دراسة وتحليل تأثير سياسة توزيع الأرباح على أدار أسهم المؤسسات المدرجة في السوق المالي"، *المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية*، العدد 2، 2016
- 11-لحسن دردوري، دروس التشخيص المالي، السنة الأولى ماستر، تخصص مالية وحاكمية المؤسسة ومالية وإقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2015/2014
- 12-مواعي بحرية، برينيس عبد القادر، "واقع التشخيص المالي في إطار تقييم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، *مجلة التنظيم والعمل*، العدد 1، 8 مارس 2016
- 13-وكال نور الدين، خليفة الحاج، "التشخيص المالي أداة لرسم الإستراتيجية المالية للمؤسسة" *مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية*، العدد الرابع، مارس 2018

سادسا: الملتقيات

- 1-أحمد طرطار، منصر عبد العالي، "دور التحليل المالي للمعلومات المنشورة في القوائم المالية في تحقيق فاعلية التشخيص المالي للمؤسسات الاقتصادية"، ورقة بحث مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول التشخيص المالي للمؤسسات الاقتصادية، جامعة محمد الشريف مساعدي، سوق أهراس، 22-23/05/2012
- 2-آيت بارة مريم، "الآليات القاعدية ومفاتيح التشخيص المالي"، ورقت بحث مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول التشخيص المالي للمؤسسات الاقتصادية، جامعة محمد الشريف مساعدي، سوق أهراس، 22-23/05/2012 .
- 3-حريش ناجي، "دور التشخيص المالي في تفعيل الإستراتيجية المالي للمؤسسة الاقتصادية" ورقت بحث وهيبية نصري، "التشخيص المالي في ظل النظام المحاسبي المالي الجديد" ورقت بحث مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول التشخيص المالي، جامعة محمد الشريف مساعدي، سوق أهراس، 22-23/05/2012
- 4-شعابنية سعاد، "المؤشرات المالية النسبية والمطلقة ودورها في ترشيد عملية اتخاذ القرارات المالية" ورقت بحث مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول التشخيص المالي، جامعة محمد الشريف مساعدي، سوق أهراس، 22-23/05/2012 ، مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول التشخيص المالي، جامعة محمد الشريف مساعدي، سوق أهراس، 22-23/05/2012
- مليقة زغيب، إلياس بوجعادة، دراسة أسس صناعة قرار التمويل بالمؤسسة الاقتصادية، ورقت بحث مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول صناعة القرار في المؤسسة الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة

سابعا: القوانين

أ. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 19، الصادر في 28 ربيع الأول 1430 هـ ،
الموافق ل 25 مارس 2009 م.

الملاحق

الملاحق

الملحق رقم: 01

CEREALES LES ZIBANS -COMPLEXE		EDITION_DU:19/05/2019 10: 2			
ROUTE NATIONAL N°03 EL-KANTAR EL-KANTARA-W-BISKRA,		EXERCICE:01/01/14 AU 31/12/14			
BILAN (ACTIF) -copie provisoire					
ACTIF	NOTE	2014		2013	
		Montants Bruts	Amortissements, Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles		276 426,56	228 452,99	47 973,57	83 395,79
Immobilisations corporelles					
Terains		16 478 991,99		16 478 991,99	16 478 991,99
Bâtements		1 175 857 723,09	361 896 088,06	794 262 026,03	804 708 347,20
Autres immobilisations corporelles		1 100 269 022,09	1 01 01 225,00	49 237 796,44	15 023 079,72
Immobilisations en concession					
Immobilisations encours		76 599 480,20		76 599 480,20	
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Rés et autres actifs financiers non courants		87 600,00		87 600,00	87 600,00
Impôts différés actif		13 520 537,16		13 520 537,16	15 359 344,36
Liaison intra-complexe					
TOTAL ACTIF NON COURANT		2 383 089 781,09	1 40 89 274,05	950 234 407,39	851 748 760,06
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		79 803 426,48		79 803 426,48	52 626 341,55
Créances et emplois assimilés					
Clients		583 917 637,71	438 954 964,63	144 962 673,16	156 626 403,66
Autres débiteurs		31 670 463,33	13 737 161,36	17 833 311,97	16 153 726,83
Impôts et assimilés					6 213 716,83
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants		600 000 000,00		600 000 000,00	600 000 000,00
Tresorerie		275 748 856,23		275 748 856,23	230 386 483,43
TOTAL ACTIF COURANT		1 571 040 386,75	452 692 116,99	1 118 348 270,86	1 064 008 672,12
TOTAL GENERAL ACTIF		3 954 130 167,84	1 88 97 491,04	2 068 582 678,25	1 915 757 432,18

الملاحق

الملحق رقم: 02

CEREALES LES ZIBANS -COMPLEXE		EDITION_DU:19/05/2019 10: 2	
ROUTE NATIONAL N°03 EL-KANTAR EL KANTARA -W- BISKRA		EXERCICE 01/01/14 AJ 31/12/14	
BILAN (PASSIF) -copie provisoire			
	NOTE	2014	2013
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis		896 260 000,00	896 260 000,00
Capital non appelé			
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)		196 351 519,07	267 064 606,82
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)		43 903 597,61	69 444 358,75
Autres capitaux propres - Report à nouveau			-140 157 446,30
Comptes inter unité			
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL I		1 136 515 116,68	1 092 611 519,07
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières		109 087 268,26	
Impôts (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		41 445 015,51	52 950 223,78
TOTAL II		150 532 283,77	52 950 223,78
PASSIFS COURANTS:			
Fournisseurs et comptes rattachés		29 286 883,38	15 860 672,04
Impôts		6 452 345,61	3 503 005,86
Autres dettes		745 796 048,81	760 832 011,41
Trésorerie passif			
TOTAL III		781 535 277,80	770 195 689,33
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		2 068 582 676,26	1 915 757 432,18

(1) Utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

الملحق رقم: 03

CEREALES LES ZIBANS -COMPLEXE

ROUTE NATIONAL N°03 EL-KANTAR EL KANTARA -W- BISKRA
N° D'IDENTIFICATION:

BILAN (ACTIF)

LIBELLE	NOTE	BRUT
ACTIFS NON COURANTS		
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou n		
Immobilisations incorporelles		276 426,56
Immobilisations corporelles		
Terrains		16 478 991,99
Bâtiments		1 176 277 723,09
Autres immobilisations corporelles		1 459 446 649,60
Immobilisations en concession		
Immobilisations encours		303 040 431,13
Immobilisations financières		
Titres mis en équivalence		
Autres participations et créances rattachées		
Autres titres immobilisés		
Prêts et autres actifs financiers non courants		87 600,00
Impôts différés actif		13 128 230,70
Laison inter-complexe		
TOTAL ACTIF NON COURANT		2 968 736 053,07
ACTIF COURANT		
Stocks et encours		77 697 251,21
Créances et emplois assimilés		
Clients		479 386 825,51
Autres débiteurs		33 871 431,11
Impôts et assimilés		
Autres créances et emplois assimilés		
Disponibilités et assimilés		
Placements et autres actifs financiers courant		200 000 000,00
Trésorerie		443 972 000,71
TOTAL ACTIF COURANT		1 234 927 508,54
TOTAL GENERAL ACTIF		4 203 663 561,61

الملاحق

EDITION DU: 05/05/2019 10:14
 EXERCICE: 01/01/15 AU 31/12/15
 PERIODE DU: 01/01/15 AU 31/12/15

AMO/PROV	NET	NET 2014
266 831,85	9 594,71	47 973,57
	16 478 991,99	16 478 991,99
394 662 894,55	781 614 828,54	794 262 028,03
1 058 909 018,93	400 537 630,67	49 237 796,44
	303 040 431,13	76 599 480,20
	87 600,00	87 600,00
	13 128 230,70	13 520 537,16
1 453 838 745,33	1 514 897 307,74	950 234 407,39
	77 697 251,21	79 803 426,48
404 784 441,35	74 602 384,16	144 962 673,18
13 737 151,36	20 134 279,75	17 833 311,97
	200 000 000,00	600 000 000,00
	443 972 000,71	275 748 859,23
418 521 592,71	816 405 915,83	1 118 348 270,86
1 872 360 338,04	2 331 303 223,57	2 068 582 678,25

الملحق رقم: 04

CEREALES LES ZIBANS -COMPLEXE

ROUTE NATIONAL N°03 EL-KANTAR EL KANTARA -W- BISKRA

N° D'IDENTIFICATION:

BILAN (PASSIF)

LIBELLE	NOTE	2015
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis		896 260 000,00
Capital non appelé		
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)		224 293 433,13
Ecart de réévaluation		
Ecart d'équivalence (1)		
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)		50 595 722,94
Autres capitaux propres - Report à nouveau		
Comptes inter unité		
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
TOTAL I		1 171 149 156,07
PASSIFS NON-COURANTS		
Emprunts et dettes financières		313 820 000,00
Impôts (différés et provisionnés)		2 749 130,11
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits constatés d'avance		39 033 115,56
TOTAL II		355 602 245,67
PASSIFS COURANTS:		
Fournisseurs et comptes rattachés		122 375 923,78
Impôts		22 401 516,05
Autres dettes		659 774 382,00
Trésorerie passif		
TOTAL III		804 551 821,83
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		2 331 303 223,57

EDITION DU: 05/05/2019 10:16
EXERCICE: 01/01/15 AU 31/12/15
PERIODE DU: 01/01/15 AU 31/12/15



2014

896 260 000,00

196 351 519,07

43 903 597,61

1 136 515 116,68

109 087 268,26

41 445 015,51

150 532 283,77

29 286 883,38

6 452 345,61

745 796 048,81

781 535 277,80

2 068 582 678,25

الملحق رقم: 05

CÉREALES LES ZIBANS -COMPLEXE

ROUTE NATIONAL N°03 EL-KANTAR EL KANTARA -W- BISKRA

EDITION_DU:05/05/2016 10:18

EXERCICE:01/01/16 AU 31/12/16

BILAN (ACTIF) -copie provisoire

ACTIF	NOTE	2016		2015
		Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net
ACTIFS NON COURANTS				
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif				
Immobilisations incorporelles		276 426,56	276 426,56	9 584,71
Immobilisations corporelles				
Terrains		16 478 991,99		16 478 991,99
Bâtimens		1 176 277 723,09	407 740 594,11	768 537 128,98
Autres immobilisations corporelles		1 467 342 840,80	1 076 897 633,74	400 537 630,67
Immobilisations en concession				
Immobilisations en cours		315 073 917,43		315 073 917,43
Immobilisations financières:				
Titres mis en équivalence				
Autres participations et créances rattachées				
Autres titres immobilisés		200 000 000,00		200 000 000,00
Prêts et autres actifs financiers non courants		235 940,00		235 940,00
Impôts différés actif		12 614 635,64		12 614 635,64
Liaison inter-complexe		19 835 500,76		19 835 500,76
TOTAL ACTIF NON COURANT		3 208 135 976,27	1 486 638 227,31	1 723 121 322,06
ACTIF COURANT				
Stocks et encours		89 213 232,48		89 213 232,48
Créances et emplois assimilés				
Clients		482 068 306,82	388 945 158,03	115 003 150,59
Autres débiteurs		3 517 386,51		3 517 386,51
Impôts et assimilés		26 072 701,03	13 737 161,36	11 938 550,27
Autres créances et emplois assimilés				
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants				200 000 000,00
Tresorerie		379 335 666,53		379 335 666,53
TOTAL ACTIF COURANT		979 807 294,77	390 722 309,39	589 084 985,38
TOTAL GENERAL ACTIF		4 187 943 271,04	1 877 360 536,70	2 312 206 307,44

الملحق رقم: 06

CÉRÉALES LES ZIBANS -COMPLEXE

EDITION_DU:05/05/2019 10:18

ROUTE NATIONAL N°03 EL-KANTAR EL KANTARA -W- BISKRA

EXERCICE 01/01/16 AU 31/12/16

BILAN (PASSIF) -copie provisoire

	NOTE	2016	2015
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis		896 260 000,00	896 260 000,00
Capital non appelé			
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)		273 679 156,07	224 293 433,13
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)		107 292 703,58	50 595 722,94
Autres capitaux propres - Report à nouveau			
Comptes inter unité		30 310,50	
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL I		1 277 262 170,15	1 171 149 156,07
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières		313 820 000,00	313 820 000,00
Impôts (différés et provisionnés)		5 264 480,98	2 749 130,11
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		49 947 442,72	39 033 116,56
TOTAL II		369 031 923,70	365 602 246,67
PASSIFS COURANTS:			
Fournisseurs et comptes rattachés		33 040 612,53	122 375 923,78
Impôts		3 360 573,86	22 401 516,05
Autres dettes		639 481 027,18	669 774 382,00
Trésorerie passif			
TOTAL III		675 912 213,59	804 551 821,83
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		2 322 206 307,44	2 331 303 223,57

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

الملحق رقم: 07

CEREALES LES ZIBANS -COMPLEXE		EDITION_DU:19/05/2019 10_2	
ROUTE NATIONAL N°03 EL-KANTAR EL-KANTARA-WY-BISKRA		EXERCICE:01/01/14 AU 31/12/14	
COMPTE DE RESULTAT/NATURE -copie provisoire			
	NOTE	2014	2013
Chiffre d'Affaire		1 101 999 494,38	1 210 664 748,86
Ventes de marchandises		3 907 176,48	1 682 453,26
Ventes de produits finis		1 083 249 359,00	1 193 889 015,24
Ventes autres produits		1 096 079,62	673 036,69
Autres prestations		13 746 878,40	14 440 203,68
Variation stocks produits finis et en cours		-77 439,60	-9 336 460,40
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation		1 619 900,39	1 981 296,67
Produit par nature inter-unité			
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		1 103 841 956,17	1 203 307 565,13
Achats consommés		-910 897 538,26	-1 004 107 316,42
Services extérieurs et autres consommations		-24 490 593,58	-22 618 367,88
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		-935 388 121,82	-1 026 725 684,30
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		168 453 834,35	176 581 880,83
Charges de personnel		-108 797 390,29	-107 062 588,70
Impôts, taxes et versements assimilés		-4 190 773,79	-4 180 690,02
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		55 465 669,27	65 338 602,11
Autres produits opérationnels		1 197 523,48	9 262 611,21
Autres charges opérationnelles		-2 325 200,84	-1 041 759,78
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs		-476 050 281,23	-475 360 212,79
Reprise sur pertes de valeur et provisions		472 388 062,78	476 430 706,19
V- RESULTAT OPERATIONNEL		49 885 803,46	74 649 958,93
Produits financiers		13 800 000,01	13 603 561,65
Charges financières		-103 671,33	
VI-RESULTAT FINANCIER		13 696 428,68	13 603 561,65
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		63 582 232,14	88 253 520,58
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		-17 639 627,33	-19 006 666,53
Impôts différés (variations) sur résultats ordinaires		-1 838 807,20	197 495,10
participation des travailleurs au bénéfice			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		1 590 937 571,44	1 702 604 466,18
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		-1 547 033 973,83	-1 633 160 107,43
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		43 903 597,61	69 444 358,75
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		43 903 597,61	69 444 358,75
Ventes de marchandises			

الملحق رقم: 08

CEREALES LES ZIBANS -COMPLEXE

ROUTE NATIONAL N°03 EL-KANTAR EL KANTARA -W- BISKRA
N° D'IDENTIFICATION:

COMPTE DE RESULTAT/NATURE

LIBELLE	NOTE	2015
Chffre d'Affaire		1 185 428 084,17
Ventes de marchandises		9 962 471,57
Ventes de produits finis		1 159 481 646,85
Ventes autres produits		1 550 105,41
Autres prestations		14 433 860,34
Variation stocks produits finis et en cours		284 868,63
Production immobilisée		
Subventions d'exploitation		1 319 700,44
Prouduit par nature inter-unité		
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		1 187 032 653,24
Achats consommés		-994 526 836,92
Services extérieurs et autres consommations		-21 612 813,79
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		*****
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION		170 893 002,53
Charges de personnel		-118 701 082,09
Impôts, taxes et versements assimilés		-3 488 523,43
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		48 703 397,01
Autres produits opérationnels		495 309,36
Autres charges opérationnelles		-1 053 476,94
Dotations aux amortissements, provisions et p		-498 103 653,36
Reprise sur pertes de valeur et provisions		506 127 910,04
V- RESULTAT OPERATIONNEL		56 169 486,11
Produits financiers		25 503 302,18
Charges financières		-126 324,28
VI-RESULTAT FINANCIER		25 376 977,90
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPO		81 546 464,01
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		-17 570 800,01
Impôts différés (Variations) sur résultats ordi		-3 141 436,57
participation des travailleurs au bénéfice		-10 256 274,49
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES		1 719 159 174,82
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES		*****
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES OR		50 577 952,94
Eléments extraordinaires (produits) (à précise		
Eléments extraordinaires (charges) (à précise		
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE		
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		50 577 952,94
Ventes de marchandises		

الملاحق

EDITION DU: 05/05/2019 10:17
EXERCICE: 01/01/15 AU 31/12/15
PERIODE DU: 01/01/15 AU 31/12/15

2014

1 101 999 494,38
3 907 176,46
1 083 249 359,60
1 096 079,92
13 746 878,40
-77 439,60

1 619 900,39

1 103 541 955,17

-910 897 538,28
-24 480 583,56

-935 388 121,82

168 153 833,35

-108 797 390,29

-4 190 773,79

65 165 669,27

1 197 523,48

-2 325 200,84

-476 550 281,23

472 398 092,78

49 885 803,46

13 800 000,01

-103 671,33

13 696 428,68

63 582 232,14

-17 839 827,33

-1 838 807,20

1 590 937 571,44

#####

43 903 597,61

43 903 597,61

الملحق رقم: 09

CEREALES LES ZIBANS -COMPLEXE

ROUTE NATIONNAL N°03 EL-KANTAR EL KANTARA -W- BISKRA

EDITION_DU 05/05/2019 10:18

EXERCICE 01/01/16 AU 31/12/16

COMPTE DE RESULTAT/NATURE -copie provisoire

	NOTE	2016	2015
Chiffre d'Affaire		1 575 717 483,17	1 186 428 084,17
Ventes de marchandises		4 597 030,00	8 962 471,57
Ventes de produits finis		1 554 957 149,06	1 169 461 648,85
Ventes autres produits		782 835,03	1 550 105,41
Autres prestations		15 380 889,08	14 433 880,34
Variation stocks produits finis et en cours		1 784 141,94	284 888,63
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation		1 616 510,47	1 319 700,44
Produit par nature inter-unité			
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		1 579 118 135,88	1 187 032 663,24
Achats consommés		-1 293 391 044,42	-994 526 838,92
Services extérieurs et autres consommations		-35 660 812,78	-21 612 813,79
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		-1 329 051 857,20	-1 016 139 652,71
III-VALEUR AJOUTÉE D'EXPLOITATION (I-II)		250 066 278,68	170 893 010,53
Charges de personnel		-152 709 810,14	-118 701 062,09
Impôts, taxes et versements assimilés		-4 776 385,67	-3 488 523,43
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		92 580 082,87	48 703 397,01
Autres produits opérationnels		3 938 110,45	495 309,36
Autres charges opérationnelles		-665 805,23	-1 053 476,94
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs		-45 630 817,73	-488 103 653,38
Reprise sur pertes de valeur et provisions		54 111 361,31	508 127 910,04
V- RESULTAT OPERATIONNEL		104 343 131,17	98 169 486,11
Produits financiers		5 978 518,34	25 503 302,18
Charges financières			-126 324,28
VI-RESULTAT FINANCIER		5 978 518,34	25 376 977,90
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		110 321 649,51	81 546 464,01
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			-17 570 800,01
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		-3 029 945,93	-3 141 496,57
participation des travailleurs au bénéfice			-10 256 274,49
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		1 643 146 125,68	1 718 159 174,82
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		-1 535 853 422,10	-1 668 581 221,88
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		107 292 703,58	50 577 952,94
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		107 292 703,58	50 577 952,94
Ventes de marchandises			

الملحق رقم: 10

CEREALES LES ZIBANS -COMPLEXE

ROUTE NATIONAL N°03 EL-KANTAR EL KANTARA-W BISKRA

EDITION_DU:19/05/2019 10: 3

EXERCICE:01/01/14 AU 31/12/14

TABLEAU DES FLUX DE TRESORERIE -copie provisoire

	NOTE	2014	2013
Flux de trésorerie provenant des activités opérationnelles			
Encaissements reçus des clients		1 107 732 700,34	546 472 340,51
Sommes versées aux fournisseurs et au personnel		-1 158 033 661,12	-1 148 130 601,02
Intérêts et autres frais financiers payés		-5 293 201,06	-280 463,23
Impôts sur les résultats payés			-15 161 848,50
Opérations en attente de classement (47) !!!		-814 524,02	-692 136,21
Comptes financiers (50,55,56,57)!!!			-600 000 000,00
Opération inter CIC			
Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires		-58 409 305,86	-1 217 792 711,85
Flux de trésorerie lié à des éléments extraordinaires		199 856,61	3 076 636,26
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles (A)		-58 209 449,25	-1 214 714 076,69
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement			
Décaissements sur acquisitions d'immobilisations corporelles ou incorporelles		-41 470 723,75	-2 250 017 364,41
Encaissements sur cessions d'immobilisations corporelles ou incorporelles			1 394 673 307,50
Décaissements sur acquisitions d'immobilisations financières			-104 300,00
Encaissements sur cessions d'immobilisations financières			16 700,00
Intérêts encaissés sur placements financiers		308 246,58	129 452,06
Dividendes et quote-part de résultats reçus			
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissements (B)		-41 164 477,17	-855 402 194,85
Flux de trésorerie provenant des activités de financements			
Encaissements suite à l'émission d'actions			
Dividendes et autres distributions effectuées			
Encaissements provenant d'emprunts		109 087 268,26	2 636 034 224,52
Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes assimilées			-1 033 269 100,30
Subventions (74,131,132)			790 433,69
Flux de trésorerie net provenant des activités de financement (C)		109 087 268,26	1 605 636 657,91
Incidence des variations des taux de change sur liquidités et quasi-liquidités			
Variation de trésorerie de la période (A+B+C)		11 713 341,84	-464 580 713,63
Trésorerie ou équivalent de trésorerie au début de la période		230 386 483,43	
Trésorerie ou équivalent de trésorerie à la fin de la période		275 748 859,23	230 386 483,43
Variation de la trésorerie de la période			
		45 362 375,80	230 386 483,43
Rapprochement avec le résultat comptable			
		1 458 778,19	160 942 124,68
*** Erreur *** Ecart entre variation classe 5 et Contre-partie		-33 649 033,96	-694 967 190,96

الملحق رقم: 11

CEREALES LES ZIBANS -COMPLEXE

ROUTE NATIONAL N°03 EL-KANTAR EL-KANTARA-W- BISKRA

EDITION DU 19/05/2019 10:2

EXERCICE 01/01/15 AU 31/12/15

TABLEAU DES FLUX DE TRESORERIE -copie provisoire

	NOTE	2015	2014
Flux de trésorerie provenant des activités opérationnelles			
Encaissements reçus des clients		582 007 621,42	1 107 732 700,34
Sommes versées aux fournisseurs et au personnel		-1 167 616 967,77	-1 158 033 601,12
Intérêts et autres frais financiers payés		-534 968,22	-5 293 201,06
Impôts sur les résultats payés		-13 620 537,48	
Opérations en attente de classement (47) ***		-24 628 650,77	-814 924,02
Comptes financiers (30.55.95.57)**		200 000 000,00	
Opération Inter-CIC			
Flux de trésorerie événementiels extraordinaires		-624 253 433,60	-56 408 306,66
Flux de trésorerie liés à des éléments extraordinaires		683 941,31	159 656,61
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles (A)		-623 569 492,45	-56 269 449,26
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement			
Décaissements sur acquisitions d'immeubles corporels ou incorporels		-2 832 008 317,94	-41 470 723,76
Décaissements sur cessions d'immeubles corporels ou incorporels		1 432 856 373,70	
Décaissements sur acquisitions d'immobilisations financières		-87 600,00	
Encaissements sur cessions d'immobilisations financières			
Intérêts encaissés sur placements financiers		2 689 221,69	306 246,56
Dividendes et quote-part de résultats reçus			
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissements (B)		-1 396 661 322,56	-41 164 477,17
Flux de trésorerie provenant des activités de financements			
Encaissements suite à l'émission d'actions			
Dividendes et autres distributions affectuées		-7 000 000,00	
Encaissements provenant d'emprunts		1 690 146 334,07	109 087 266,26
Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes assimilées			
Subventions (74.131.132)		634 091,37	
Flux de trésorerie net provenant des activités de financement (C)		1 683 780 425,44	109 087 266,26
Effets des variations des taux de change sur liquidités et équivalents			
Variation de trésorerie de la période (A+B+C)		-236 449 389,60	11 713 341,64
Trésorerie ou équivalent de trésorerie au début de la période			236 389 483,43
Trésorerie ou équivalent de trésorerie à la fin de la période		443 972 000,71	275 748 659,23
Variation de la trésorerie de la période			
Rapprochement avec le résultat comptable		443 972 000,71	46 362 076,60
*** Erreur *** Ecart entre version classe 5 et Compte-partie		393 394 047,77	1 456 778,19
		-690 412 360,31	-33 649 033,96

الملحق رقم: 12

CEREALES LES ZIBANS -COMPLEXE		EDITION_DU 12/05/2019 10: 1	
ROUTE NATIONAL N°03 EL-KANTAR EL KANTARA-W- BISHRA		EXERCICE 01/01/16 AU 31/12/16	
TABLEAU DES FLUX DE TRESORERIE -copie provisoire			
	NOTE	2016	2015
Flux de trésorerie provenant des activités opérationnelles			
Encaissements reçus des clients		1 586 734 753,81	582 007 521,42
Sommes versées aux fournisseurs et au personnel		-1 549 893 040,04	-1 187 816 997,77
Intérêts et autres frais financiers payés		-650 569,00	-534 569,22
Impôts sur les résultats payés		-15 951 201,97	-13 520 537,46
x Opérations en attente de classement (47) (1)		-5 624 988,99	-34 688 856,77
Comptes financiers (50,55,56,57)(1)			200 000 000,00
Opération inter-CIC			
Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires		15 204 938,31	-824 253 433,80
Flux de trésorerie liés à des éléments extraordinaires		3 428 974,28	683 941,31
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles (A)		18 633 912,59	-823 669 492,49
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement			
Décaissements sur acquisitions d'immobilisations corporelles ou incorporelles		-82 951 379,09	-2 832 008 317,94
Encaissements sur ventes d'immobilisations corporelles ou incorporelles			1 432 856 373,70
Décaissements sur acquisitions d'immobilisations financières			-87 600,00
Encaissements sur cessions d'immobilisations financières			
Intérêts encaissés sur placements financiers		1 838 518,35	2 589 221,69
Dividendes et quote-part de résultats reçus			
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissements (B)		-81 122 860,74	-1 396 651 322,56
Flux de trésorerie provenant des activités de financements			
Encaissements suite à l'émission d'actions			
Dividendes et autres distributions effectuées		-1 000 000,00	-7 000 000,00
Encaissements provenant d'emprunts			1 950 140 334,07
Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes assimilées		-2 290 183,18	
Subventions (7A,131,132)		1 145 796,11	604 091,37
Flux de trésorerie net provenant des activités de financement (C)		-2 147 387,07	1 583 780 425,44
Incidence des variations des taux de change sur liquidités et quasi-liquidités			
Variation de trésorerie de la période (A+B+C)		-64 636 335,22	-236 449 389,68
Trésorerie ou équivalent de trésorerie au début de la période		443 972 000,71	
Trésorerie ou équivalent de trésorerie à la fin de la période		379 335 665,53	443 972 000,71
Variation de la trésorerie de la période		-64 636 335,18	443 972 000,71
Rapprochement avec le résultat comptable		-171 929 038,76	393 394 047,77
*** Eneur*** Ecart entre variation classe 5 et Contre-partie		-0,04	-680 412 300,31